مؤقت



مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة **٧٤٥٠**

الأربعاء، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة ياكوبونيه	(ليتوانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	الأردن	السيد عميش
	إسبانيا	السيدة ديل ريو نوفو
	أنغولا	السيد كاسيميرو
	تشاد	السيد محمد محمد
	شيلي	السيد إسبينوثا
	الصين	السيدة شن جن غرو
	فرنسا	السيد كابوا
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد غويرا سانسونيتي
	ماليزيا	السيد روسدي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة روبتز
	نيجيريا	السيد عليو
	نيوزيلندا	السيد مكدويل
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديبياس

جدول الأعمال

حماية المدنيين في النزاع المسلح

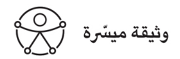
حماية الصحفيين في حالات النزاع

رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لليتوانيا لدى الأمم المتحدة (S/2015/307)

1515398 (A)







استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناهم على مدة لا تتجاوز أربع دقائق بغية تمكين المجلس من الإسراع في إنجاز عمله. والمطلوب من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتعميم النصوص المطبوعة والإدلاء بنصوص موجزة عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دافيد دوندوا، النائب الأول لوزير خارجية جورجيا.

السيد دوندوا (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الرئاسة الليتوانية، وصديقي العزيز شخصيا، الوزير لينكيفيتشيوس، على طرح هذه المسألة الهامة مرة أخرى في المجلس. إن المناقشة التي تجري اليوم حسنة التوقيت، لا سيما وأنه لم تعقد سوى مناقشة واحدة بشأن هذه المسألة قبل عامين (انظر S/PV.7003) عقب القرار التاريخي ١٧٣٨ (٢٠٠٦). ونحن نعتقد أن المجلس ينبغي أن يعالج هذه المسألة الهامة بنشاط أكبر وعلى نحو أكثر تواترا، لأننا نواجه اتجاها متزايدا ومقلقا من العنف ضد الصحفيين في حالات الصراع وغير حالات الصراع على حد سواء، بما في ذلك من جانب الجهات الفاعلة غير الحكومية.

إن المعلومات الموثوقة وذات التوقيت الحسن هي أداة ضرورية للمجتمع الدولي، بغية تقييمه حالة ما على النحو الكافي، والقيام إذا أمكن بمنع نشوب الأزمة الناشئة أو التصدي لها. لذلك، لا توجد مبالغة في القول إن المعلومات التي يوفرها الصحفيون غالبا ما تساهم بشكل مباشر في تحقيق السلم والأمن الدوليين. ونلاحظ بقلق عميق أن عدد الصحفيين الذين لقوا مصرعهم أثناء القيام بعملهم تزايد باستمرار في السنوات الأخيرة. والأمثلة الأكثر وحشية ومدعاة للجزع هي قطع رؤوس صحفيين مؤخرا من قبل داعش.

والمناطق التي تسيطر عليها الأطراف الفاعلة غير الحكومية والجماعات الإرهابية، فضلا عن الأراضي الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، هي مناطق شديدة الخطر للصحفيين، إذ هناك أخطار تهدد حياتهم من جانب الجهات الفاعلة التي تنبذ كليا القواعد القانونية المتبعة. والمؤسف أن بلدي هو واحد من البلدان التي شهدت مقتل صحفيين على أراضيها، وذلك خلال الحرب مع روسيا في عام ٢٠٠٨.

لقد لقي ثلاثة صحفيين مصرعهم وأصيب أربعة بجروح إلى جانب غيرهم من المدنيين، بينما كانوا يمارسون مهامهم المهنية، بمن فيهم صحفي هولندي قتل جرّاء صواريخ روسية أطلقت على أهداف مدنية في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وتم تركيب أسوار قوامها أسلاك شائكة وغيرها من العوائق الاصطناعية على امتداد خط الاحتلال، ليس لتعطيل التواصل بين الناس ووصول المساعدات الإنسانية فحسب، بل لمنع الصحفيين أيضا من دخول الأراضي المحتلة، وتسليط الضوء على الحالة المزرية لحقوق الإنسان على أرض الواقع. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، أقدمت قوات الاحتلال بصورة غير قانونية على احتجاز ثلاثة صحفيين من إحدى قنوات التلفزيون الجورجية كانوا يعملون على إعداد تقرير حول تركيب أسوار من الأسلاك الشائكة في المنطقة. إن أيّا من تلك الحالات لم تخضع لتحقيق سليم، نظرا للافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب السلطات ذات السيطرة الفعالة.

والمؤسف أن هذا هو الاتجاه السائد في جميع أنحاء العالم. وثمة حقائق مروّعة يرد ذكرها في أحدث تقرير للأمين العام عن حماية المدنيين (S/2013/689). إذ تم القبض على الجناة ومحاكمتهم في أقل من ٥ في المائة من هذه الحالات، أمّا مساءلة مرتكبي الاعتداءات على الصحفيين فشبه معدومة عمليا.

إننا نعتقد أنه يتعين على الأمم المتحدة الشروع في مواجهة هذه النزعة الخطيرة من خلال الإعلان بشكل لا لبس

فيه أن نظام الاحتلال العسكري لا يمكن أن يكون ذريعة لتنصل الجهات المعنية من مسؤوليتها عن ضمان بيئة آمنة ومواتية للصحفيين لأداء عملهم بشكل مستقل، دون تدخل لا موجب له، أو خوف من الرقابة أو الاضطهاد أو الملاحقة القضائية. ويجب أن نضاعف جهودنا الرامية لزيادة فعالية الوسائل القانونية والسياسية القائمة لتحقيق هذه الغاية.

وفي هذا السياق، فإننا نثني على عمل مجلس حقوق الإنسان، الذي اعتمد بتوافق الآراء خلال شهر أيلول/سبتمبر الماضي القرار ٢٧/٥، بشأن سلامة الصحفيين. ونرحب بحقيقة تركيز القرار على إنهاء الإفلات من العقاب. كما أنه يبعث رسالة حاسمة لا لبس فيها، مفادها عدم وجود مبرر للسماح بتنفيذ هجمات ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام وقتلهم من دون عقاب. وندعو الدول الأعضاء التي يواجه فيها الصحفيون مخاطر، إلى الاهتمام بالتدابير القانونية المحددة والمتعلقة بالسياسيات المنصوص عليها في القرار وتنفيذها دون تأخير، في تعاون وثيق مع منظمة الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة، ومنظمات المجتمع المدني والشبكات الصحفية.

إننا نتفق مع الرأي القائل بأن تحديد الصحفيين كفئة خاصة من الأشخاص الذين ينبغي حمايتهم في ولايات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والبعثات السياسية الخاصة، يشكل خطوة أولى هامة في ضمان سلامتهم. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، ونظرا للدور الحاسم للأمين العام، وفي حين أننا نشجعه على مواصلة إدراج مسألة حماية الصحفيين في النزاع المسلح في تقاريره عن حماية المدنيين، نقترح أيضا النظر في إمكانية إعداد الأمين العام لتقارير خاصة حول هذا الموضوع.

ويرتبط التطور المقلق الآخر بالتلاعب بالمعلومات. حيث تشارك وسائل الإعلام التي تديرها الدولة في الدعاية الشرسة التي تشجع الأشكال المتطرفة من القومية والأيديولوجية العنيفة، بينما تصبح محاولة تبرير الاستيلاء على أراض أجنبية وضمها، والتطرف الاجتماعي والعسكرة، ظواهر طبيعية.

في الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن التزام بلدي الراسخ واستعداده للإسهام بفعالية في دعم حرية التعبير وضمان سلامة الصحفيين في جميع أنحاء العالم، حيث أن ذلك يشكل حجر الزاوية في إقامة إعلام حر وتعددي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشيد بمعالي السيد ليناس انتاناس لينكفيتشيوس لمبادرته بعقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر السيد يان إلياسون نائب الأمين العام، والسيد كريستوف ديلوار، المدير العام لمنظمة ''مراسلون بلا حدود''، والسيدة ماريان بيرل، على إحاطاتهم الإعلامية.

ووفقا للجنة حماية الصحفيين، قتل ٢٧ صحفيا حتى الآن هذا العام، بمن في ذلك الصحفي الياباني كينجي غوتو. والاعتداءات على الصحفيين ليست مجرد هجمات ضد أشخاص، ولكنها تمثل أيضا إهانة لمثل حريتي التعبير والصحافة، اللتين تشكلان أساسين من أسس الديمقراطية. وتعارض اليابان هذه الأعمال المشينة بشدة، وهي عازمة على العمل مع المجتمع الدولي لمنع وقوع المزيد من المآسي.

إن الجاني المعروف باسم الجهادي جون قتل السيد كينجي غوتو، والسيد جيمس فولي، والسيد ديفيد هاينز وكثيرين آخرين. ولا يزال حرا طليقا هو وجناة آخرون. وتدين اليابان بشدة تلك الأعمال الإرهابية المشينة. ويجب علينا مساءلة الجناة المسؤولين عن أفعالهم الدنيئة وتقديمهم للعدالة.

لكن الواقع قاتم. وقد تم بالفعل القبض على أقل من ٥ في المائة من الجناة المعروفين ومحاكمتهم في السنوات الـ ١٠ الماضية،

على الرغم من التأكيدات المستمرة في العديد من قرارات الأمم المتحدة على تصميمنا على وضع حد لإفلات الجناة من العقاب. وفي ضوء ذلك، تعرب اليابان عن تقديرها لقرار مجلس الأمن اتخاذ قرار جديد بشأن هذه المسألة (القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥)). ولكن لا ينبغي لنا أن نتوقف عند هذا الحد.

إن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، مدرجة في ولايات ١٠ عمليات جارية لحفظ السلام. والصحفيون هم من المدنيين. وبالتالي، من واجب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة حماية الصحفيين في إطار ولايتها. ويجب أن نذهب أبعد من ذلك قليلا. كما تشير المذكرة المفاهيمية المتعلقة بهذه المناقشة المفتوحة (S/٢٠١٥/٣٠٧، المرفق)، يجب أن نذكر أن الصحفيين يخضعون للحماية بموجب اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول، من أجل ضمان أمنهم. ومن شأن تحديد الصحفيين كفئة خاصة في نصوص القرارات زيادة الوعي، ومن ثم إنقاذ المزيد من أرواح الصحفيين.

إن اليابان تقر بالدور الهام لتقارير الأمين العام بخصوص كل من عمليات حفظ السلام وحماية المدنيين، التي تتضمن معلومات عن الحالة فيما يتعلق بسلامة الصحفيين.

ألقى رئيس وزراء اليابان السيد شينزو آبي، في شهر شباط/فبراير، بيانا جاء فيه أنه يدين بشدة تلك الأعمال الإرهابية الشنيعة وغير الجائزة. لن تستسلم اليابان للإرهاب أبدا. وتعهد السيد أبي بتقديم مساعدة قيمتها نحو ٢٠٠ مليون دولار للدول التي تقاتل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، للمساعدة في بناء القدرات البشرية، والبنية التحتية، وما إلى ذلك. وستضطلع اليابان بمسؤوليتها في المجتمع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

عند اعتماد قرار مجلس الأمن ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، لم تكن سلامة الصحفيين في المناطق الخاضعة لسيطرة أطراف فاعلة وحشية من غير الدول، وجماعات إرهابية مثل تنظيم داعش، على قائمة بنود جدول الأعمال. وقد حان الوقت الآن لمعالجة هذه المسألة الهامة، التي لا يمكن التغاضي عنها. ويجب على مجلس الأمن اتخاذ تدابير حاسمة لمعالجة مسألة الجرائم الخطيرة التي ترتكبها الأطراف الفاعلة من غير الدول والجماعات المتطرفة، وعدم السماح بإفلات أي جان من الجناة من العقاب.

ويجب على المجتمع الدولي مكافحة أعمال الإرهاب لكي لا تهتز القيم الأساسية للديمقراطية المعاصرة، بما في ذلك حريتي التعبير والصحافة. وقد التزمت اليابان بالانخراط في هذا المسعى الذي يكتسي أهمية كبيرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إيطاليا.

السيدة غاتو (إيطاليا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وترغب في إضافة بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

إنني أشكر ليتوانيا على عقد هذه الجلسة، واقتراح قرار جديد (القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥)) بشأن الموضوع الهام المتعلق بحماية الصحفيين في النزاعات المسلحة.

إنني لن أكرر حقيقة أساسية، هي أن الصحفيين يتعرضون بشكل متزايد لجميع أنواع الأعمال العدائية، بما في ذلك عمليات التعذيب والقتل. لقد سمعنا كلنا التفاصيل. لكنني أرغب في تذكر الصحفيين الإيطاليين الذين ضحوا بأرواحهم في العديد من مسارح الحرب، وكان آخرها في أوكرانيا وغزة وأفغانستان. ولدى الإشادة بذكرى ضحايانا، ينبغي ألا ننسى أن معظم الصحفيين الذين لقوا حتفهم محليون.

إن الصحفيين فئة متميزة بحكم الوظيفة الاجتماعية التي يؤدونها. وعلى سبيل المثال، تصل العديد من المسائل إلى جدول أعمال مجلس الأمن بفضل شجاعة الصحفيين وقدرتهم

على توجيه انتباه الرأي العام العالمي إلى بعض الأزمات الخطيرة في العالم اليوم. وعندما نتكلم عن سيناريوهات النزاع المسلح، تستحق هذه القدرة الفريدة الحماية الكاملة.

وبفضل القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) والقرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥) الذي اتخذناه للتو والذي اشتركت إيطاليا في تقديمه، تمت التوعية بأن الصحفيين يحتاجون إلى الحماية بقدر ما يحتاجها المدنيون العاديون، وفقاً لأحكام القانون الإنساني. وفي حالات النزاع، لا يكون الصحفيون مجرد مدنيين؛ إنهم بوابتنا إلى العالم - إلى الجانبين الجيد والسيئ منه على السواء. والحماية التي يستحقونها بوصفهم بشراً تنبع أيضاً من المعلومات التي يقدمونها هدية ثمينة لنا جميعاً.

هذا يؤدي بي إلى فكرة ثانية: ماذا لو كان للصحفيين آراء مختلفة أو حتى غير تقليدية؟ إننا نعتقد أن هذا أمر جيد. فالصحفيون يجمعون في عملهم شتى الآراء. ولهذا السبب، نحن بحاجة إلى الكثيرين منهم لأن العديد من العيون والعقول ستقدّم منظورات مختلفة عديدة وتتيح للقراء والمستمعين أن يكونوا آراءهم على أساس مجموعة متنوعة من المصادر. هذه هي فائدة التعددية، والتي تتوقف على حرية الصحافة والتعبير. وهذا ما نسميه المعلومات المحايدة. إنها لثروة يقدمها الصحفيون لنا كل يوم وكل دقيقة وكل لحظة. وعلينا أن نحمي التعددية ونشجعها.

وتنبع النقطة الثالثة التي أطرحها من الزيادة المثيرة للقلق في عدد الصحفيين الذين يتم اختطافهم وقتلهم وابتزازهم وتعذيبهم وحتى اغتصابهم - وهي جريمة تقع ضحيتها الصحفيات على وجه الخصوص. ووفقاً لما جاء في التقرير الأخير للأمين العام (S/2013/689)، في كثير من الأحيان، يبدو أن الإفلات من العقاب هو القاعدة في الحالات العدائية التي يكون الصحفيون ضحايا فيها. وهذا غير مقبول. ويجب بذل مزيد من الجهود للتأكد من تقديم مرتكبي أي هجوم أو عمل عدائي تجاههم إلى المحاكمة.

والنقطة الأخيرة التي أريد إثارتها هي أن الصحفيين، ولا سيما عندما يتناولون في تقاريرهم سيناريوهات النزاع المسلح، يقدّمون خدمة قيّمة جدا إلى كل الذين يعملون من أجل تعزيز السلام والأمن. ومع ذلك، كلما زاد خطر حالات النزاع على الصحفيين، قلّ عدد الناس الذين سيختارون العمل في هذه المهنة، مما يسفر عن معلومات أقل وتعددية أقل. ولا يمكننا أن نقبل بأن تقوض الرقابة الذاتية المتضمنة في الأخطار التي تهدد السلامة الشخصية ثراء التعددية.

إن حماية الصحفيين في الحالات الخطيرة مسألة متعددة الجوانب. والجواب ينبغي أن يكون شاملاً، بدءاً من الاعتراف بأن الصحفيين يستحقون الحماية الكاملة. وعلى هذا الأساس، يجب أن ننتهج استراتيجية عملية المنحى.

وأود أن أختتم باقتراحين. أولاً، إن التثقيف يمثل كلمة مفتاحية في العديد من الميادين، كما هو هنا أيضاً. فمعظم ضحايا الأعمال العدوانية من الصحفيين محليون. وقد يعزى هذا إلى الافتقار إلى التدريب المناسب بشأن كيفية العمل في ظروف خطرة. وينبغي أن نسد هذه الثغرة. ثانياً، فيما يتعلق بالجهات من غير الدول، ينبغي توجيه اهتمام خاص إلى الحالات التي تكون فيها الجهات من غير الدول هي من يرتكب الأعمال العدوانية ضد الصحفيين، وهي الحالة التي تبدو في تزايد. وفي هذا السياق أيضاً، علينا أن نستجيب بصياغة استراتيجيات مخصصة.

وأختتم بياني بالتشديد على الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به جميع البلدان، فضلاً عن هيئات الأمم المتحدة، في تعزيز جدول الأعمال هذا. وعلينا أن نعمل معاً. فلنشارك بشكل جماعي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد باريغا (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشيد بوفد بلدكم، سيدتي الرئيسة، وأن يشكره على تنظيم هذه المناقشة في الوقت المناسب جداً.

ولن أكرر بعض الحقائق والأرقام الأساسية التي استمعنا إليها هذا الصباح، ولكني أود أن أشدد على أن الصحفيين المحليين والمستقلين والصحفيات في وضع ضعيف على وجه الخصوص، حيث تواجه الصحفيات اعتداءات مماثلة لتلك التي يواجهها نظراؤهن الرجال، ولكنهن يتحمّلن أيضاً مستويات مروّعة من العنف الجنسي. ورغم هذه العقبات، تواصل الصحفيات إبداء تفانٍ مثير للإعجاب في عملهن بنقل قصص هامة عن أناس عالقين في بعض أكثر التراعات فتكاً في العالم، مثل التراع في سورية.

وللمجلس دور هام ينبغي أن يؤديه في تعزيز سلامة الصحفيين والإعلاميين والأفراد المرتبطين بهم في حالات التراع. وذلك ليس جانباً هاماً في عمل المجلس بشأن حماية المدنيين وحسب، بل هو أيضاً مسألة تتعلّق بالمصلحة الذاتية للمجلس. وفي نهاية المطاف، يتعيّن على المجلس نفسه الاعتماد على المعلومات الواردة من الصحفيين. وهذه التقارير المستقلة أمر بالغ الأهمية بصفة خاصة في حالات التراع العنيف المتصاعد، عندما يصعب العثور على مصادر موثوقة أخرى للمعلومات.

ولدى النظر في دور المجلس، يجب أن نسلّم بالتغييرات الجذرية في المشهد الإعلامي العالمي. فقد غيرت التكنولوجيا الطرق التي نستهلك بها الأخبار، وفتحت وسائط التواصل الاجتماعي قنوات جديدة لتوزيع المعلومات، وغذّت الهواتف الذكية ظهور المواطنين الصحفيين. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الجماعات المتطرفة تعتبر الصحفيين أعداء لا مراقبين محايدين. وهي لن تتردد في استهدافهم علناً، كما تتجاهل عادة القواعد الأساسية الأخرى للقانون الدولي الإنساني.

ولذلك، حان الوقت للمجلس ليولي مزيداً من الاهتمام لحماية الصحفيين. ونرحب بشكل خاص باتخاذ قرار اليوم (القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥)) وإشاراته القوية إلى القانون الدولي الإنساني، الذي يكفل المساواة في حماية الصحفيين والمدنيين. إلا أن احترام القانون الدولي الإنساني قد تقوض تماما في كثير من مناطق التراع. ولهذا السبب والكثير غيره، نؤيد بقوة الجهود الرامية إلى زيادة الامتثال للقانون الدولي الإنساني ولا سيما المبادرة المشتركة بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر وسويسرا.

إن الهجمات ضد الصحفيين في حالات التراع لا تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني فحسب، ولكنها أيضاً في حد ذاتها اعتداء على حرية التعبير. والحكومات ملزمة بحماية الصحفيين بوصفها مسألة تتعلق بقانون حقوق الإنسان. ويجب أن نزيد جهودنا نحو تحقيق المساءلة عن هذه الجرائم بهدف زيادة الردع. وتقع المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد على عاتق نظم العدالة المحلية. ويمكن للمحكمة الجنائية الدولية، بحكم اختصاصها أو الولاية القضائية الممنوحة لها من مجلس الأمن، أن تضطلع بدور هام.

وأود أن أقول أيضاً إن المؤسسات الإعلامية ملزمة أيضاً بالمساعدة على ضمان سلامة الصحفيين في التراعات المسلحة. ويجب تقديم التدريب الصحيح وتوفير الموارد للصحفيين المحليين والمستقلين والمراسلين الحربيين الدوليين على حد سواء.

إن حرية التعبير والحصول على المعلومات هما من حقوق الإنسان الأساسية ومن بين الأركان الرئيسية للمجتمع الحر. كما أن عمل الصحفيين أداة لا غنى عنها للمجلس، سواء كان ذلك في سياق الإنذار المبكر والوقاية أو في خضم التراعات العنيفة. ولا تتعرّض أنشطتهم هذه للقذائف والطلقات وحسب، لكنها أيضاً معرضة للخطر بوسائل أخرى: المراقبة غير القانونية، والرقابة والأعمال الانتقامية والعنف. وتشن الحكومات والجماعات القمعية حروباً صامتة بكبح الحصول على المعلومات وسجن الذين يجرؤون على الإبلاغ عن

الوقائع. وينبغي أن تكون مكافحة هذه الأعمال في صدارة جدول أعمال المجلس.

ويلزم تحسين وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات فيما بين سلطات إنفاذ القوانين على جميع المستويات ونتشاطر الرأي القائل بأن الآليات والأطر القانونية القائمة كافية، ولكن يتعين علينا إنفاذها بفعالية وتنفيذها بالكامل.

كما ترى تايلند أن هناك حاجة إلى زيادة عدد لجان التحقيق المستقلة وبعثات تقصي الحقائق من أجل تقديم أولئك الذين ارتكبوا أعمالا وحشية ضد المدنيين والصحفيين إلى العدالة ويجب أن يكون مجلس الأمن واضحا وقويا في رسائله وقراراته بأنه لن يتم التسامح مع الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين والصحفيين.

أما الجزاءات المحددة الهدف المفروضة على الأفراد والكيانات المتورطة في الجرائم البشعة ضد المدنيين فهي من بين الأدوات التي يمكن أن يطبقها المجلس إلا أن القيام بذلك يجب أن يكفل وضع إجراءات عادلة وواضحة يتم بموجبها إدراج الأفراد والكيانات على قوائم الجزاءات، ورفعهم منها وينبغي أن تنفذ الدول الأعضاء هذه الجزاءات تنفيذا كاملا.

وتكون سلامة الصحفيين أكثر عرضة للخطر في المناطق التي يسيطر عليها الإرهابيون وتضم تايلند صوتها إلى دعوة جميع الأطراف لاحترام القوانين والأعراف الدولية لحماية المدنيين والصحفيين وإنفاذها ومع ذلك، قد يكون من المفارقة ومن غير الواقعي أن نتوقع أن يحترم القانون أولئك الذين تحدوه عمدا بارتكاب أعمال العنف والإرهاب غير المشروعة تحقيقا لأهدافهم التكتيكية فما الذي يمكننا القيام به أكثر من ذلك لحماية المدنيين والصحفيين في هذه الظروف؟

تؤيد تايلند تكليف بعثات حفظ السلام بحماية المدنيين وإلى جانب الحماية المادية، فإن التوجيه والتقييم المنتظم الذي تقدمه عمليات حفظ السلام يمكن أن يوفر معلومات مفيدة وتنبيهات موثوق بها للصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام على أرض الواقع أما التواصل بين الصحفيين وعمليات حفظ السلام فمن شأنه أن يساعد على زيادة سلامة الصحفيين، ولن يغير بأي حال من الأحوال صفتهم المدنية والمستقلة نظرا لمبدأ حياد عملية حفظ السلام وفي نفس الوقت، ينبغي أن يتبع الصحفيون والعاملون في وسائط الإعلام بدقة توجيهات عملية حفظ السلام فيما يتعلق بسلامتهم.

ولحماية الصحفيين، هناك عدة مسائل تحتاج إلى إجراء مزيد من المداولات فعلى الرغم من فهم حرية وسائط الإعلام ومسؤوليتها وحقوقها فهما كاملا، لا يمكن تعرض سلامتهم للخطر. وينبغي أن يكون هناك مبدأ توجيهي واضح بشأن الوقت الذي ينبغي عليهم فيه مغادرة مناطق النزاع للحد من الخطر فمن أجل سلامة الصحفيين في بعض مناطق النزاع، نضطر أحيانا للاستعاضة عن وجود المراسلين بالمعدات والتكنولوجيا الحديثة وقد لا يكون ذلك مثاليا، ولكن يمكن اعتباره بديلا للحيلولة دون إهدار الأرواح.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بالصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام الذين خاطروا بأرواحهم ودفعوها ثمنا لتزويدنا بالمعلومات الحقيقية وفي وقتها من قلب الأحداث فما يتحملونه من مسؤولية وما يضطلعون به من دور بناء يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في جميع مراحل دورة النزاع – ابتداء من منعه ومرورا بإدارته وحتى تسويته إنهم يستحقون حماية أفضل ونتحمل نحن تلك المسؤولية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا.

السيد هيتيسي (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): تلتزم هنغاريا التزاما راسخا بحماية المدنيين، وترحب بمبادرة الرئاسة

الليتوانية بشأن حماية الصحفيين في حالات التراع كما نشكر المتكلمين اليوم على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

وبينما نؤيد تماما البيان الذي أدلى به مؤخرا المراقب عن الاتحاد الأوروبي، تود هنغاريا إضافة الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

بالنسبة للأشخاص في حالات التراع، قد تكون إمكانية الحصول على المعلومات عالية الجودة وحسنة التوقيت مسألة حياة أو موت وعلاوة على ذلك، فإن عمل الصحفيين دون عوائق له أثر يخفف من التراع ومن أسوأ الانتهاكات وعلى العكس من ذلك، فإن القيود أو الهجمات على وسائط الإعلام المستقلة، بالإضافة إلى الدعاية المتحيزة، تسهم بسهولة في تصعيده ولكن في العقد الماضي، ازدادت الاعتداءات على الصحفيين الذين يقدمون التقارير من مناطق التراع بصورة مطردة في العدد والحدة وكما ذكر آخرون بالفعل، فإنها تنطوي أيضا على العامل الجنساني فوفقا لدراسة استقصائية أجريت عام ٢٠١٤، تعرضت نحو نصف الصحفيات للتحرش الجنسي ولا تزال العديد من تلك الجرائم لم يبلغ عنها خوفا من الانتقام والوصم فعندما تجذب الحوادث اهتمام الجمهور، يصبح إلقاء اللوم على الضحية ظاهرة مألوفة.

أما التراعات المتزايدة، والحرب غير المتناظرة، وكذلك النهم لإثارة المشاعر السلبية عند تقديم التقارير ستظل تودي بالعاملين في وسائط الإعلام إلى طريق محفوف بالمخاطر ولذلك، يجب علينا حماية أولئك الذين يتوقف عليهم جزئيا الحصول على المعلومات ونشيد بمجلس الأمن لاتخاذه القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥) اليوم وتفخر هنغاريا بالمشاركة في تقديمه.

وكما أشار العديدون أيضا، فإن قرار الجمعية العامة ١٦٣/٦٨ بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب – خارج هذه الجدران – يوصي باتخاذ تدابير عملية للتشجيع على تهيئة بيئة آمنة ومواتية للعاملين في وسائط الإعلام وعلاوة على ذلك، فإن القرار يحدد بوضوح التهديد الذي تشكله الجهات الفاعلة من غير الدول، بمن فيها الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية.

وكما تشير مذكرتكم المفاهيمية (S/2015/307، المرفق)، سيدتي الرئيسة، فإن الغالبية العظمى من هذه الجرائم لا تزال بلا عقاب ومنذ عام ٢٠١٤، عمل اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين على ضمان أن تحظى هذه المسألة باهتمام مستمر ففي حين أن المساءلة عن الجرائم المرتكبة يمكن أن تساعد على منع الهجمات في المستقبل، يجب أن نشير أيضا إلى أن وضع حد للإفلات من العقاب هو مسؤولية الدول في المقام الأول.

ومع ذلك، فإن زيادة عدد الاعتداءات على الصحفيين تمثل عرضا من أعراض مشكلة أوسع نطاقا تتعلق بتقليص احترام الالتزامات بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في حالات التراع لذلك، فإلى جانب معالجة الأعراض سيكون علينا التركيز على الأسباب الجذرية وعلى أساس ذلك الفهم، لا يمكن معالجة العنف ضد الصحفيين إلا من خلال تعاون الدول ووكالات الأمم المتحدة والجهات المعنية صاحبة المصلحة.

وتمثل خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب أول جهد كلي للتصدي لهذه المسائل ونشيد باليونسكو بوصفها المنسق العام لتنفيذ خطة العمل كما نحث مجلس الأمن على البناء على القرار المتخذ اليوم من أجل مواصلة الإسهام في هذه المساعي في حالات التراع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيد أنطونيو (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدتي الرئيسة، على الاختيار بالغ الأهمية لمناقشتنا هنا اليوم، فضلا عن المذكرة المفاهيمية (S/2015/307، المرفق) التي أعدها وفدكم من أجل وضع إطار أفضل لمعايير مناقشاتنا كما أود أن أعرب عن امتناني لنائب الأمين العام، يان إلياسون، فضلا عن المدير العام لمنظمة ''مراسلون بلا حدود'' على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين للغاية.

تخبرنا شهادة ماريان بيرل بالكثير عن المخاطر الجسيمة والمقلقة التي يعرض الصحفيون أنفسهم لها على أرض الواقع في مناطق النزاع فاستمرار تدهور الظروف للقيام بهذه المهنة في العديد من البؤر الساخنة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أفريقيا، يؤكد بحق على حجم التحديات التي ينبغي التصدي لها على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل كفالة أن يتمتع الصحفيون بالحماية اللازمة عمليا.

وعلى الرغم من إنشاء الإطار المعياري لهذا الغرض، بما في ذلك البروتوكولات الإضافية لعام ١٩٧٧ الملحقة باتفاقيات جنيف، فضلا عن قرار مجلس الأمن ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، والتي تضمن بوضوح أن الصحفيين الذين يقومون بتغطية حالات النزاع المسلح أشخاص مدنيون، فإن زيادة الأخطار التي يواجهونها لا تزال مستمرة.

وسرعان ما يتضح أن المشكلة لا تنبع من عدم توفر القواعد الدولية، ولكن من عدم تنفيذها الشامل، بما في ذلك تطبيقها في المناطق الخاضعة لسيطرة جهات من غير الدول. إن هذه الكيانات، في تحد للحقوق الأساسية، تستخدم العنف في كثير من الأحيان لإسكات أصوات المعارضة. وفي أفريقيا، تتورط الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم بوكو حرام وحركة الشباب وغيرها من القوى السلبية بشكل متزايد في انتهاكات ضد الصحفيين الذين يحاولون التحقيق في أنشطتها الإجرامية والكشف عنها.

ولا تزال محنة الصحفيين العاملين في مناطق النزاعات في أفريقيا مصدر قلق كبير للاتحاد الأفريقي. ولا تظهر هذه الحالة الحاسمة الأهمية انتهاكا خطيرا لحرية التعبير فحسب، بل تمثل إهانة للقيم الديمقراطية المشتركة وحقوق الإنسان. ومفوضية الاتحاد الأفريقي، في شراكة مع المجتمع المدني وممثلي وسائط الإعلام، ملتزمة التزاما كاملا بمكافحة القيود المفروضة على الصحفيين في مناطق النزاع. ويشمل هذا الالتزام زيادة وعي الدول والجهات من غير الدول بالحاجة إلى ضمان سلامة الصحفيين. وتحقيقا لهذه الغاية، عقد الاتحاد الأفريقي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ حلقة عمل بشأن أمن وحماية الصحفيين الأفارقة، التي جمعت إضافة إلى الدول الأعضاء، ممثلين من اتحاد الصحفيين الأفارقة واتحاد الصحفيين الدولي والاتحاد الدولي لنقابات العمال.

وتم أيضا تعزيز عمل الاتحاد الأفريقي في هذا المجال بإنشاء آليات متابعة لرصد تنفيذ التزامات الدول الأعضاء التي تقع في نطاق ولاية المقرر الخاص المعني بحرية التعبير والوصول إلى المعلومات في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، أولت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مسألة الهجمات التي ترتكب ضد الصحفيين في فترات النزاع اهتماما خاصا حيث اعتمدت في عام ٢٠٠٢، إعلان مبادئ بشأن حرية التعبير في أفريقيا. ويشير الإعلان إلى الدور المركزي للوصول إلى المعلومات، فضلا عن أهميته في تعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية، بينما يشجع القيم الديمقراطية والمساءلة والتنمية المستدامة. وإذ يشدد الإعلان على احترام مركز الصحفيين بوصفهم غير مقاتلين، فإنه يسلط الضوء أيضا على حاجة الدول إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع هذا العنف ومحاكمة الجناة وتقديمهم إلى العدالة - بما يكفل حصول الضحايا على وسيلة انتصاف فعالة.

وعلاوة على ذلك، اتخذت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب خلال دورتها العادية التاسعة والأربعين،

المعقودة في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ١٢ آيار/مايو ٢٠١١، في بانجول، قرارا مكرسا تماما لأمن الصحفيين والإعلاميين في أفريقيا. وذلك القرار الذي يشير إلى تدهور حالة الصحفيين والإعلاميين في بعض مناطق القارة، يدعو جميع الأطراف المعنية في النزاع المسلح إلى احترام استقلال وحرية الصحفيين في ممارسة مهنتهم وكفالة أمنهم وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني.

قبل أن أختتم كلمتي، سيدتي الرئيسة، أود أن أؤكد على الحاجة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق هدفنا، وهو إسكات أصوات الأسلحة. وستظل النزاعات المسلحة، بحكم طابعها وبغض النظر عن جهودنا، تؤدي إلى حالات إساءة معاملة وانتهاك لحقوق الإنسان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنيافة المطران بيرنارديتو كليوباس أوزا، المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي المراقبة لدى الأمم المتحدة.

المطران أوزا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر ليتوانيا على تنظيم هذه المناقشة الهامة، وأن أعرب عن تقدير وفد بلدي للرئاسة الليتوانية لهذا الشهر.

بداية، فإن الكرسي الرسولي يصلي من أجل الصحفيين الذين فقدوا حياتهم أثناء ممارسة مهنتهم بإخلاص، ويعرب عن مواساته وتعازيه لأسرهم. فلنعترف بمساهمتهم الهائلة في عالمنا.

إن للمجتمع الحق في المعلومات الموضوعية. ومن خلال مراعاة هذه الضرورة، تكون وسائط الإعلام في خدمة الصالح العام. ودور الصحفيين في تقديم المعلومات هو من بين الأدوات الرئيسية للمشاركة الديمقراطية. وفي سياق تعزيز الوصول إلى المعلومات وتقديمها، يمثل الصحفيون المتخصصون في حالات النزاع شريان حياة للمحاصرين خلف خطوط القتال أو العالقين في مرمى النيران. كما يقدمون لمقرري السياسات، بما في ذلك مجلس الأمن – المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة ومسؤولة بشأن كيفية وضع حد للنزاعات، ومساعدة المتضررين من جراء تلك النزاعات.

ويأسف وفد بلدي لمقتل مئات الصحفيين خلال العقد المنقضي. وفي حين أن الخطر هو للأسف عنصر ثابت من عناصر الحياة في حالات النزاع، ليس هناك أي مبرر لأطراف النزاع لعدم احترام وحماية الصحفيين. ومن الواضح أن أطراف النزاع ليست دائماً مصادر موثوقة للمعلومات الموضوعية. وغالبا ما تهدر مقتضيات العمليات العسكرية والحاجة إلى تبريرها الحق في موضوعية المعلومات. وهنا تكمن الأهمية الأساسية للصحفيين المتفانين في نقل الحقيقة وتعزيز المصلحة المشتركة. وهنا تكمن كذلك المخاطر الجسيمة من أن يستهدف طرف أو أطراف في النزاع تحديدا الصحفيين المخلصين لواجبهم في تقديم التقارير الموضوعية.

وأبرزت مناقشة اليوم عددا من الأدوات المتاحة بالفعل للمجتمع الدولي. فاتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية تمنح الحماية للصحفيين والمدنيين في حالات النزاع. غير أن سياسات الحماية العسكرية وآليات المساءلة القضائية لا تزال غير كافية، بل وغير موجودة في العديد من الأماكن. وفي الواقع، ليس من المقبول أن ينتهي أقل من ٥ في المائة بقليل فحسب من حالات قتل الصحفيين بمحاكمة مرتكبي تلك الجرائم.

إن حماية الصحفيين في حالات النزاع مسألة ملحة بشكل متزايد في سياق التحديات الجديدة التي تمثلها حالات النزاع اليوم. ويعتقد وفد بلدي أنه من الأهمية بمكان إعادة النظر في الحقوق والحماية المتوفرة حاليا للصحفيين في حالات النزاع لنرى إن كانت لا تزال كافية، أو إن كان ينبغي اتخاذ تدابير أكثر تحديداً لحماية للصحفيين، باعتبارهم فئة خاصة من المدنيين، لا سيما في سياق النزاعات التي ترتكبها جهات من غير الدول.

وفي حين يتعين على الحكومات كفالة تطبيق التدابير القائمة بالفعل لحماية الصحفيين بشكل كامل، لأنه في حالات النزاع غالبا ما تنهار مؤسسات الدولة أو تواجه عراقيل. وفي الواقع، كثيرا ما تكون النزاعات أعراض لمشاكل أعمق، بما في ذلك ضعف مؤسسات الدولة نفسها. وفي ذلك الصدد، يمكن أن يضطلع المجتمع الدولي بدور هام في توفير المساعدة التقنية والمالية للبلدان المحتاجة لتحسين السياسات لحماية الصحفيين وكذلك لمعالجة الانتهاكات للقواعد القائمة بالفعل لحقوقهم وحمايتهم.

والمنظمات الإعلامية أيضا عليها مسؤوليات في كفالة سلامة الصحفيين. وينبغي أن يمارس الصحفيون أنفسهم مهنتهم بكياسة، لا سيما في الحالات التي يبدو فيها أن واجبهم في تقديم تقارير موضوعية يتعارض مع احترام القيم الثقافية والمعتقدات الدينية للشعوب الأطراف في النزاع. وفي حين أن الافتقار إلى معلومات موضوعية يضر بالحقيقة ويمكن أن يعرض حياتهم للخطر ويضلل صناع السياسات والجمهور عموما، فإن عدم احترام القيم الثقافية والمعتقدات الدينيةلا يمكن أن يؤدي إلا إلى تفاقم النزاع.

ويحيي وفد بلدي الذين يعرضون أرواحهم للخطر حتى تسمع صرخات الأشخاص المحاصرين في حالات النزاع وحتى تجد أصوات أولئك الذين يتوقون للسلام صدى. ونتمنى أن يترجم التقدير الذي نكنه للعمل القيم الذي يضطلع به الصحفيون إلى جهود أكبر لحمايتهم بشكل أفضل في النزاعات المسلحة. وقبل كل شيء، علينا جميعا العمل معا للقضاء على الحروب والنزاعات، حتى لا يضطر أحد على الإطلاق للمخاطرة بحياته أو التضحية بأطرافه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا.

السيد ساور (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد فنلندا البيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي.

ونشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناهم. كما نود أن نشكر ليتوانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن حماية الصحفيين في النزاعات المسلحة، وهو موضوع يتطلب اهتمامنا الكامل. ونرحب بالقرار الهام الذي اتخذه المجلس اليوم (القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥))، والذي شاركت فنلندا أيضا في تقديمه.

وفي الأعوام والأشهر الأخيرة وردت إلينا تقارير كثيرة للغاية عن قتل صحفيين أو اختطافهم في مناطق النزاع. فالصحفيون والمدونون وغيرهم ممن يدافعون عن حقوق الإنسان ويبلغون عن انتهاكات قانون حقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني في المناطق المضطربة أو حالات النزاع كثيرا ما يعرضون حياهم لخطر بالغ. ويجري اضطهادهم بسبب عملهم في تسليط الضوء على أوجه الظلم. وهم جديرون بالاحترام والحماية وليس بالاستهداف. ويجب التحقيق في جميع الاعتداءات على الصحفيين، ولا بد من تقديم مرتكبي الاعتداءات إلى العدالة. فالإفلات من العقاب ليس خيارا. وتؤيد فنلندا بقوة خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي بادرت بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وقامت بتنسيقها.

إن النساء والفتيات هن في أغلب الأحيان الأشد عرضة للخطر في حالات النزاع. وفضلا عن ذلك، تواجه الصحفيات خطرا للتمييز والعنف أكبر مما يواجهه زملاؤهن الصحفيون. وعلى جميع الحكومات ضمان تهيئة بيئة آمنة لجميع الإعلاميين لكي يتمكنوا من أداء أعمالهم بصورة مستقلة وبحرية. كما يلزم أن نولي اهتماما خاصا لتعزيز بيئة آمنة للصحفيات.

ونعلم أن إنشاء مجتمعات تنعم بالاستقرار والسلام يقوم على أساس احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية والشفافية وسيادة القانون، ويتطلب قيام مجتمع ديمقراطي حقا

كفالة حرية التعبير والتجمع وحرية وسائط الإعلام وتهيئة بيئة آمنة للصحفيين. وتعتز فنلندا بأنها احتلت المرتبة الأولى لخمس سنوات متعاقبة في المؤشر العالمي لحرية الصحافة الذي يقيس أداء البلدان وفقا لمجموعة من المعايير، بما في ذلك تعددية وسائط الإعلام واستقلالها واحترام سلامة الصحفيين وحريتهم.

ويمكن للإعلاميين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان أن يضطلعوا بدور هام في منع نشوب النزاعات عن طريق توفير المعلومات القيمة للإنذار المبكر ونشر هذه المعلومات. فهم يعدون التقارير عن عدم المساواة والتمييز والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي كثيرا ما تكمن في صميم النزاعات، وبهذا، فإنهم يزودون المجتمع الدولي بقطع اللغز التي تمكننا من رسم صورة شاملة والتصرف بناء على ذلك.

وفيما يتعلق بالإنذار المبكر، فإن من الأمثلة الممتازة منبر مجلس أوروبا لتعزيز حماية الصحافة وسلامة الصحفيين، وهو صفحة مفتوحة على شبكة الإنترنت يمكن فيها للمنظمات الشريكة عرض إنذاراتها. وهذه الإنذارات حالات ملموسة، وهي تتضمن معلومات عن البلد ونوع التهديد ومصدره. وظل المنبر مفتوحا منذ بداية نيسان/أبريل، وفي الوقت الحالي هناك ٤٩ إنذارا قيد النظر فيما يتعلق بـ ١٥ دولة. وتتمثل فكرة المنبر في توفير آلية شفافة للإنذار المبكر وتقديم معلومات لاستخدام الهيئات التابعة لمجلس أوروبا.

وتؤمن فنلندا إيمانا جازما بأن جميع حقوق الإنسان تنطبق أيضا على الإنترنت. فاحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي بالغ الأهمية أيضا لجميع الأنشطة في الفضاء الإلكتروني. وتؤيد فنلندا الانفتاح والشفافية على شبكة الإنترنت والمساواة في الوصول إلى شبكة الإنترنت. فهذه أمور ضرورية للصحفيين. وتوفر الإنترنت وسيلة هامة للنهوض بمشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية.

في أيار/مايو ٢٠١٦، ستفخر فنلندا باستضافة المناسبة الرئيسية لليوم العالمي لحرية الصحافة التي تنظمها اليونسكو، والتي ستركز على حرية المعلومات ومعالجة المسائل المتصلة، في جملة أمور، بالحرية على شبكة الإنترنت ومسألة الإفلات من العقاب. كما تتزامن المناسبة مع الذكرى السنوية الخمسين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وأعتقد أننا جميعا نكن احتراما كبيرا لجميع الصحفيين الذين يخاطرون بحياتهم من أجل الإبلاغ عن المظالم في عالمنا. ونحن ندين لهم بتوفير الحماية التي يحتاجون إليها للاضطلاع بأعمالهم.

الرئيسة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة. ويسعدني أن أقدم بيان بلادي، الجمهورية العربية السورية، أمامكم اليوم.

في هذه اللحظات التي أتحدث فيها إليكم تستضيف قناة الجزيرة القطرية الإرهابي المدعو أبو محمد الجولاني، قائد التنظيم الإرهابي المسمى بجبهة النصرة. وهو التنظيم المدرج في قوائم لجنة القاعدة التابعة لمجلس الأمن. وذلك في لقاء إعلامي للترويج لجبهة الإرهاب ولتوجيه المزيد من التهديدات إلى الحكومة والشعب في بلادي سورية. ولا يخفى عليكم جميعا أن إجراء هذا اللقاء انتهاك فاضح لقراراتكم ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، لا سيما القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) المتعلق بمنع التحريض على الإرهاب. ومن الواضح أن النظام القطري ومشغليه يسعون من خلال إجراء هذه المقابلة مع رئيس كيان إرهابي مدرج في قوائم مجلس الأمن إلى تبييض صفحة جبهة النصرة، تماما كما تقوم عصابات المافيا بتبييض الأموال القذرة – أي تبييض صفحة جبهة النصرة وإعادة تقديمها كمعارضة معتدلة، علما بأن الإرهابي الجولاني قد وجه عدة تهديدات

مباشرة في لقائه هذا مع قناة الجزيرة القطرية إلى العديد من حكومات الدول الأعضاء.

لقد دأبت الحكومة السورية على التعامل مع الإعلام بانفتاح وأصدرت منذ الأسابيع الأولى لما يسمى بالأزمة قانونا جديدا للإعلام، في خطوة إصلاحية تهدف إلى تعزيز العمل الإعلامي وتحقيق المزيد من الحرية والشفافية. والتزمت الحكومة السورية بالتعاون مع المبعوث الخاص المشترك الأسبق بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بالأزمة السورية، السيد كوفي عنان، وبتنفيذ خطته ذات النقاط الست، ومن بينها النقطة ٥ المتعلقة بدخول الصحفيين وعملهم. وقد تجلى هذا الالتزام السوري في منح تراخيص دخول وعمل لمئات الإعلاميين العرب والأجانب. وهو الأمر الذي أكده في حينه السيد عنان الذي أشار إلى أن مكتبه قد تحقق من دخول الإعلاميين إلى سورية وأن الطلبات التي كانت ترده من الصحفيين آنذاك كانت تقتصر حصرا على تمديد مدة الزيارة.

وما زالت الحكومة السورية ترحب وتستقبل الصحفيين الراغبين في الدخول إلى سورية، ولكن بطرق قانونية وعبر المعابر الحدودية الرسمية لتمكينهم من العمل بحرية. لقد أولت الحكومة السورية اهتمامها لحماية الصحفيين وأمنهم وطالبتهم بعدم دخول الأراضي السورية بطرق غير شرعية تعرضهم للخطر. كما طالبتهم بتجنب أماكن تواجد الجماعات الإرهابية، وفي مقدمتها داعش وجبهة النصرة. وكان من المؤسف أن طالت يد الإرهاب بعض الإعلاميين الأجانب الذين تعرضوا، على غرار نظرائهم السوريين، للاعتداءات والخطف والاحتجاز والقتل.

وقد بذلت الحكومة السورية جهودا كبيرة، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري، لتحرير الإعلاميين المختطفين وإجلاء الجرحى وجثامين القتلى منهم من المناطق التي تتواجد فيها الجماعات الإرهابية المسلحة ومن ثم إعادتهم إلى ديارهم. وبالرغم من ذلك، يواصل بعض الإعلاميين، للأسف، التسلل إلى الأراضي السورية عبر حدودنا المشتركة مع دول الجوار بطرق غير مشروعة وبمساعدة من جماعات مسلحة حينا ومن سلطات في دول مجاورة أحيانا أخرى، مما يؤدي إلى تعرض بعضهم للخطر الشديد وتوقيف بعضهم الآخر، ومن ثم إطلاق سراحهم والسماح لهم بمغادرة الأراضي السورية.

وكنت قد وجهت، بالنيابة عن حكومة بلادي، رسائل رسمية متطابقة إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء مجلس الأمن المتعاقبين تتضمن تأكيد حرصنا على أمن وسلامة الإعلاميين الراغبين في العمل في سورية.

ودعوتنا إياهم إلى اتِّباع الإجراءات الرسمية المعمول بها، والابتعاد عن تعريض أنفسهم للخطر، أو زجِّ أنفسهم في وضع لا يمكِّن السلطات السورية من ضمان أمنهم.

للسنة الخامسة على التوالي، تواصل الآلة الإعلامية غير المسبوقة عملها الدؤوب للتحريض على الإرهاب والعنف، ونشر الفتنة واختلاق الأكاذيب بشأن ما يجري في بلدي، وذلك في انتهاكٍ سافرٍ لقرار مجلس الأمن رقم ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، ولأخلاقيات العمل الإعلامي أو ما تبقّى منها إن وُجِدت.

وتمَّ حشد العديد من القنوات الإعلامية والمواقع الإلكترونية للترويج للإرهاب، وجذب وتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، واستقدامهم من شتى أنحاء العالم إلى سوريا علناً، وذلك في انتهاكٍ متعمَّد لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وللصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بمكافحة الإرهاب. كلُّ ذلك يجري وسط شللٍ مثير للشبهات في أوساط مجلس الأمن ولجانه الفرعية. وقد ترافق ذلك مع محاولات لإسكات الإعلام السوري، من خلال استهداف مؤسساته بأعمال إرهابية تخريبية والتعرُّض لكوادره خطفاً واغتيالاً. وقد أسفرت هذه الأعمال الإرهابية عن استشهاد

٣٣ صحفياً وإعلامياً عاملاً في المؤسسات الإعلامية السورية، علاوة على تعرُّض العشرات غيرهم لإصابات واعتداءات، وعمليات خطف واحتجاز من قِبَل المجموعات الإرهابية المسلحة، التي تتفاخر دول نافذة في مجلس الأمن بتدريبها علناً فوق الأراضي التركية والأردنية وغيرها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بالإعراب عن تقديري العميق لرئاسة ليتوانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية الصحفيين.

إنَّ لهذا الموضوع أهمية خاصة لدى إندونيسيا لسببين. الأول هو أننا ندرك أهمية التدفق الحرّ للمعلومات بالنسبة لجهودنا لإضفاء الطابع المؤسسي على الشفافية والمساءلة، والصحفيون جزء أساسي من هذه العملية غالباً. والثاني هو أنَّ تلك الشفافية هي الضحية الأولى غالباً في حالات التراع. ونتيجة لذلك، فإنَّ الصحافة والصحفيين يسيرون نحو الخطر. وليس من الصعب أن نجد في التراعات الأخيرة أو المعاصرة أمثلة على هذا الخطر والمأساة التي تصيب الصحفيين بالتالي.

ويساور إندونيسيا قلق عميق إزاء حوادث العنف والاعتداءات المتعمَّدة ضد الصحفيين والمهنيين الإعلاميين والعاملين المرتبطين بهم. والمفارقة هي أنّه على الرغم من حقيقة أننا نعيش الآن في عالم يُعتبَر فيه التدفق الحرّ للمعلومات وحرية التعبير عناصر أساسية وضرورية للمجتمعات الديمقراطية، فإنَّ الصحافة المستقلة هي غالباً هدف الأطراف المختلفة التي تودّ الإبقاء على الحقيقة غير الملائمة مخبَّأة.

وفي خضمِّ هذا التوجُّه المؤلم ولكن المتزايد، قد نواصل السؤال عن كيفية حماية القانون الدولي الإنساني للصحفيين والمهنيين الإعلاميين الآخرين. وينبغي ألاَّ يكون هناك شكٌّ بأنَّ القانون الدولي يحدد بنوداً واضحة لحماية الصحفيين في تلك الحالات. ويجب اعتبار الصحفيين في حالات التراع المسلح مدنيين، ومنحهم بالتالي وسائل الحماية التي يستحقها المدنيون. لذا، فإنَّ هذه الاعتداءات والمآسي التي تليها هي انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وكما نعلم جميعاً، فإنَّ اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية توفِّر بوضوح وسائل الحماية للعاملين الإعلاميين. وفي هذا الصدد، من المهم التأكيد على أنه في التراعات المسلحة الدولية وغير الدولية، قد يرقى الاعتداء المتعمَّد على شخص مدني إلى مستوى جريمة حرب بمقتضى نظام روما الأساسي.

والمرجعية الهامة الأخرى التي علينا زيادة تعزيزها في هذا السياق هي قرار مجلس الأمن ١٧٣٨ (٢٠٠٦) بشأن حماية الصحفيين في حالات التراع المسلح، الذي يُبرز واجب جميع الدول والأطراف في التراعات المسلحة بأن تمتثل للقانون الدولي الإنساني امتثالاً كاملاً. وهو يُدين أيضاً الاعتداءات المتعمَّدة على الصحفيين والمهنيين الإعلاميين والعاملين المرتبطين بهم في التراعات المسلحة، ويدعو جميع الأطراف إلى إنهاء تلك الممارسات.

والمعضلة الواضحة هي أنَّ العديد من نزاعات اليوم لا تُخاض بين الدول - أي بين موقِّعين على صكوك قانونية دولية. فهي تشمل بدل ذلك المتمردين والإرهابيين والجماعات غير المعترَف بها، ناهيك عن أيّ احترام للقانون الدولي الإنساني. وهم في الواقع أطراف تبتهج غالباً بالدعاية السلبية التي تجلبها إليهم الأفعال الشنيعة. وبعبارة أخرى، فإنَّ هذه المناقشة تتعامل مع المدنيين في التراعات المسلحة بقدر ما تتعامل مع جوهر طبيعة الإفلات من العقاب، الذي يتمتع به الخارجون عن القانون في حالات التراع. وهذا العنصر الأساسي يجعل حماية الصحفيين في حالات التراع مهمة شاقة للغاية، شأن حماية المدنيين الآخرين، ويشكل تحدياً هائلاً أمام المجلس في نظره في هذا البند من جدول الأعمال.

إنَّ الدور الهام الذي يؤديه الصحفيون في رصد مراعاة القانون الدولي الإنساني، يعني غالباً أنهم معرَّضون للاستهداف في حالات النزاع من قِبَل أولئك الذين يودون حماية إفلاتهم من العقاب أو الحفاظ عليه. لذا، يعتقد وفد بلدي أنَّ الخطوات المتخَذة لمنع الإفلات من العقاب يمكن أن تعمل بصفتها أهمَّ رادع ضد ارتكاب الاعتداءات على الصحفيين. ومن نافلة القول أننا نوافق كلياً على أنَّ التحقيق الفعال في الاعتداءات على الصحفيين والمقاضاة بلا هوادة للأشخاص المسؤولين، هما، في النهاية، وسيلة قوية لحماية الصحفيين.

ونحن ندعو أيضاً المنظمات الإخبارية إلى العمل بتعاون وثيق مع مختلف أصحاب المصلحة المعنيين، ومن بينهم الأمم المتحدة وحفظَة السلام التابعون لها، فضلاً عن آخرين، لتحسين أمن العاملين الإعلاميين أثناء مهماتهم في مناطق النزاع. ومع تأكيد ضرورة أن يكون العاملون الإعلاميون مستعدين لمجابهة المخاطر الكامنة في مناطق الحروب، يعتقد وفد بلدي أنه من المهم أيضا أن يكونوا مطَّلعين جيداً ولديهم آخر المستجدات المتعلقة ببنود القانون الدولي الإنساني. وهم بذلك يصبحون قادرين على الاستفادة من أحكامه من أجل حماية أنفسهم عند قيامهم بتغطية حالات النزاع، ويمكنهم الإبلاغ عن مدى مراعاة القانون الإنساني الدولي ورصدها.

ويرى وفد بلدي أنه سيكون من المفيد في هذا السياق إذا أمكن توسيع تعميم القانون الإنساني الدولي على جميع الأطراف المعنية في النزاعات المسلحة، بما في ذلك عبْر تضمينه في عملية الوساطة فيما بين جميع أطراف النزاع، وفي تدريب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والأطراف ذات الصلة. ولا شكَّ في أنَّ الارتقاء بمستوى الوعي بالقانون الدولي الإنساني لدى الجمهور بوجه عام في زمن السلام، في سياق العمل الوقائي، أساسي أيضاً، وسيؤدي إلى مزيد من تعزيز الاحترام لسيادة القانون، فضلاً عن تكريس مبادئ الإنسانية التي تحدُّ من العنف وتحفظ السلام كما ينشده الجميع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد رايكن (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد النمسا تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي سابقاً.

وأود أن أشكر الرئاسة الليتوانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. فحماية الصحفيين أولوية لدى النمسا. ونحن نشهد باستمرار مستويات عالية من الاعتداءات محددة الأهداف، المميتة غالباً، على الصحفيين. فقد قُتِل أكثر من ٦٠٠ صحفي وعامل إعلامي في السنوات العشر الأخيرة، وهذه الاعتداءات تحدث في جميع مناطق العالم تقريباً. والقسوة غير المسبوقة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعات إرهابية أخرى تجعلنا نشعر بالفزع بشكل خاص.

وقد قتل منذ بداية عام ٢٠١٥ فحسب ٣٠ صحفيا، وفقا للمعهد الدولي للصحافة، إما بسبب تقاريرهم أو ببساطة لأنهم صحفيون. ويجب التأكيد على أن أغلبية الهجمات ضد الصحفيين تُنفذ بوضوح في حالات لا يمكن وصفها بأنها حالات نزاع مسلح تقليدية أو نمطية. فالصحفيون الذين يعدون تقارير، على سبيل المثال، عن الجريمة المنظمة والفساد والاحتجاجات والانتفاضات الشعبية يصبحون هدفا سهلا للاعتداءات أو الاعتقالات التعسفية أو المضايقات أو الترهيب. وتهدف تلك الهجمات إلى إسكات الأصوات الناقدة وإعاقة التمتع بالحق في حرية التعبير إلى حد كبير.

وقد أبانت الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان خلال السنوات الأخيرة عن وعي دولي متزايد من خلال اتخاذ قرارات تدين الاعتداءات على الصحفيين. وتدعو تلك القرارات جميع الدول إلى التقيد بالتزاماتها القانونية بتهيئة بيئة آمنة ومواتية للصحفيين، حتى يتمكنوا من أداء عملهم بشكل مستقل ودون تدخل لا مبرر له. وستواصل النمسا الاضطلاع بدور فعال في مجال زيادة الوعي السياسي بالمشكلة. إننا نرحب بشكل خاص

أيضا بالجهود الهائلة التي تبذلها اليونسكو لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

وفي حين تقع على الدول مسؤولية ضمان حق الصحفيين في الحماية بوصفهم مدنيين، يتعين على جميع أطراف التراع، بما في ذلك الجهات من غير الدول، احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، وكذلك القانون الجنائي الدولي، اللذين ينصان على التزامات واضحة لحماية الأفراد. ويترتب على مجلس الأمن دور هام ينبغي له القيام به في هذا الشأن، حيث يجب أن يتناول بانتظام مسألة سلامة الصحفيين بطريقة جوهرية، بما في ذلك في مداولاته المتعلقة ببلدان محددة. كما يجب على المجلس أن يدين بقوة الهجمات على الصحفيين كلما حدثت لأنها تشكل تهديدا مباشرا للمجتمعات الحرة والديمقراطية. وتشجع النمسا الأمين العام على إدراج معلومات أكثر تفصيلا عن الوضع والتهديدات الموجهة ضد الصحفيين في تقاريره المقبلة بشأن حماية المدنيين. وينبغي لمجلس الأمن أيضا الاستفادة بشكل أفضل من خبرات خبراء الأمم المتحدة، بما في ذلك الإجراءات الخاصة ذات الصلة لممثلي مجلس حقوق الإنسان واليونسكو، ودعوة هؤلاء الخبراء إلى تقديم إحاطات إعلامية.

وعلاوة على ذلك، سيكون من المهم للغاية بالنسبة لبعثات الأمم المتحدة ووكالاتها ومكاتبها أن تكون أفضل استعدادا لتصبح جهات اتصال أولية للصحفيين تحت التهديد، وخاصة في حالات الصراع. ومع الأخذ بعين الاعتبار التجارب الأخيرة لأوضاع التراعات المسلحة غير الدولية، فقد استجابت السلطات النمساوية للتوقعات المتزايدة بضمان الحماية لصحفيينا الذين يعدون تقارير من مناطق الصراع من خلال إصدار بطاقة هوية للصحفيين، وفقا للمادة ٧٩ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف.

وقد تم الإقرار بأن إفلات المسؤولين عن الهجمات من العقاب يمثل أكبر عقبة أمام توفير الحماية الفعالة للصحفيين. وظلت تسع من أصل ١٠ جرائم ارتكبت ضد صحفيين من دون عقاب. وبالتالي، يجب على الدول تعزيز المساءلة عن الهجمات، ولا سيما عن طريق إدانة هذه الهجمات بشدة عند حدوثها ومن خلال التحقيق فيها بشكل فوري وفعال من أجل إنزال العقاب المناسب بالمسؤولين عن اقترافها، وعن طريق صرف تعويضات للضحايا إذا اقتضى الأمر ذلك. ولذلك، ينبغي أن ننظر أيضا كيف يمكن لآليات العدالة الإقليمية، مثل المحاكم المخصصة، والمحكمة الجنائية الدولية، على أساس اختصاصها الحالي، الإسهام في ضمان المساءلة في حال فشلت الجهود المبذولة على المستوى الوطني في تحقيق النتائج المتوقعة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد رويث بلانكو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): إننا ممتنون، سيدتي الرئيسة، لبلدكم على عقده هذه المناقشة المفتوحة التي تركز اهتمامنا واهتمام العالم على الأوضاع التي يعيشها الصحفيون وهم يمارسون مهنتهم خلال فترة تشهد أزمات خطيرة على الساحة الدولية.

وتبرز تقارير متعددة حول هذه المسألة استمرار تدهور الظروف التي يعمل فيها الصحفيون بشكل خطير والأخطار التي واجهتهم خلال السنوات القليلة الماضية. وأعتقد أن هذه الظروف هي مؤشر على مخاوف جدية ضمن سياق أوسع من ذلك بكثير. فهي تدل على تدهور الأمن الدولي، وهي بمثابة مؤشرات على الوضع الإنساني الهش الذي تواجهه العديد من البلدان.

وترى كولومبيا أن حرية الفكر والرأي والتعبير، فضلا عن قدرة جميع الأحزاب والحركات المعارضة على التعبير عن نفسها بحرية وبدون قيود، ليست قيما يعترف بها القانون ويدافع عنها فحسب، بل هي مبادئ قانونية أساسية وجوهرية لمجتمعاتنا وقيم لحكوماتنا، التي واجهت حروبا وقوى قاسية

وعنيفة، بما في ذلك تلك التي سعت دون جدوى لإسكات وتدمير الديمقراطية الكولومبية. وقد تعلمت كولومبيا الكثير من الدروس استنادا إلى الأحداث الماضية التي قوضت ديمقراطيتنا. وتشكل تلك الدروس وسيلة لفهم الأهمية الأساسية للصحافة في توفير رؤية واضحة بشأن تلك الصراعات الدائرة عالميا ومحليا، وكذلك وسيلة لمواجهة وفضح النزاعات التي تهدد حياة مواطنينا ومؤسساتنا وقيمنا الديمقراطية.

وخلال الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي، وبينما كانت حكومتنا المركزية تحارب مباشرة الشبكة عبر الوطنية لمافيات الاتجار بالمخدرات، تجرأ صحفيون شجعان على التنديد بالأنشطة الإجرامية لتلك المافيات ونشرها على صدر الصفحات الأولى لصحف على غرار الإسبكتادور، وهي صحيفة يومية عانت، من دون تغيير موقفها التحريري، من الآثار المدمرة لاغتيال مديرها دون غييرمو كانو وبعض صحفييها، بما في ذلك تدمير مكاتبها تماما تقريبا في انفجار سيارة ملغومة. وقد اعترفت اليونسكو بشجاعة هذا الصحفي الاستثنائي عن طريق تخصيص جائزة باسمه: جائزة غييرمو كانو العالمية لحرية الصحافة.

وتشجع حكومة كولومبيا حرية الصحافة وتحميها. وكما أشار إلى ذلك في عدة مناسبات الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون، الذي اشتغل بالصحافة، فإن بوسع الصحفيين في كولومبيا أن يطمئنوا إلى أن لدى الدولة الكولومبية كل الوسائل المتاحة لتعزيز وحماية حريتهم واستقلالهم وعملهم الذي ينطوي على إنكار للذات، دون استثناءات من أي نوع. ولهذا السبب، فإنني أريد أن أسلط الضوء على بعض التدابير التي اتخذناها لتنفيذ إجراءات محددة الأهداف، والتي سيكون لها تأثير على تعزيز حرية التعبير وأمن الصحفيين.

أولا، فقد وضعنا سياسة عامة شرعنا بموجبها، ابتداء من عام ٢٠١٢، في دمج جميع الأجهزة الأمنية الوطنية، بالتنسيق مع وزارة الداخلية، جنبا إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز وضمان الحق في حرية التعبير في ممارسة العمل الصحفي والدفاع عنه. وشملت هذه العملية أكثر من ٢٠ وكالة تابعة للدولة و ٢٣ منظمة مجتمع مدني وثماني جامعات ووسائل إعلام.

وتمثل تدبيرنا الثاني في إنشاء وحدة حماية وطنية، وهو ما أشارت إليه سفيرة الولايات المتحدة سامانثا باور هذا الصباح. ووفرت وحدة الحماية الوطنية الحماية لأكثر من ١٣٧ صحفيا تعرضوا للتهديدات حيث زودتهم بالوسائل اللازمة لحمايتهم، بما في ذلك المركبات المدرعة والمرافقين، في الحالات الأكثر خطورة، بالنيابة عن الاتحاد الكولومبي للصحفيين.

وتجلى تدبيرنا الثالث في وضع خطة عمل، عن طريق مكتب المدعي العام الوطني، لتعزيز التحقيقات في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الصحفيين، فضلا عن القدرات المؤسسية ونتائج التحقيقات القضائية بغية تحقيق العدالة الفعالة في هذه القضايا. ويحظى هذا العمل بدعم مؤسسة حرية الصحافة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

ولذلك يمكنني أن أصرّح عن اقتناع راسخ بأن الدفاع عن الذين اختاروا العمل كصحفيين في كولومبيا وتوفير الحماية الفعالة لهم هي مهمة حكومة الرئيس سانتوس كالديرون، بما يتفق مع دستورنا الذي ينص في المادة ٢٠ منه على:

> ”ضمان أن يتمتع جميع الأشخاص بحرية التعبير عن أفكارهم وآرائهم ونشرها، والحصول على المعلومات الصحيحة والمحايدة وإنشاء منظمات وسائط الإعلام الجماهيري. وتتمتع وسائط الإعلام الجماهيري بالحرية وعليها مسؤولية اجتماعية“.

وفي الختام، أود أن أقتبس مرة أخرى أقوال أحد صحفيينا وهو حائز أيضاً على جائزة نوبل، وهو غابرييل

غارسيا ماركيز، الذي قال في معرض حديثه عن الصحافة: ”إنها لا يمكن استيعابها وأنسنتها إلا بمواجهتها القاسية مع الواقع“.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أود في البداية أن أشكر الرئاسة الليتوانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وبالتالي إتاحة الفرصة لنا للتأكيد من جديد على التزامنا بتعزيز حرية الرأي والتعبير بوصفه حقاً أساسياً وشرطاً مسبقاً لازماً للديمقراطية وسيادة القانون والسلام والاستقرار.

وتؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وترحب باتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٢٢ (٢٠١٥) بشأن هذا الموضوع في وقت سابق اليوم، الذي كنا سعداء بالمشاركة في تقديمه.

إن وسائط الإعلام المتنوعة والحرة والموضوعية والمستقلّة لا غنى عنها في أي مجتمع عازم على تعزيز حرية الرأي والتعبير وحمايتها. فمن دون حرية الصحافة، قد تمرّ العديد من المظالم دون أن يلاحظها المجتمع الدولي، وسوف تتلاشى الكثير من المعاناة في غياهب النسيان دون كلمة احتجاج واحدة. هنالك صحفيون على الخطوط الأمامية كل يوم، وهم أحياناً في ميادين الصراع السياسية والاجتماعية المحلية، يقدمون لنا المعلومات المهمة والآراء المطّلعة، ولكن البعض منهم موجودون في ميادين القتال الحقيقية، يقدمون التقارير من مناطق الأزمات المشتعلة ويخاطرون بحياتهم من أجل معلومات أو مقطع فيديو يعني الكثير ويحدث أثراً. وفي المناطق التي تجرؤ قلّة على دخولها، يعمل الصحفيون بمثابة أعيننا وآذاننا، وفي كثير من الأحيان كضميرنا. وللأسف فإن حاجتهم إلى الحماية حقيقية جداً، ويستحقونها عن جدارة.

تشعر كرواتيا بقلق عميق إزاء استمرار الهجمات على الصحافة المستقلة في بعض البلدان، فضلاً عن الاتجاه المتصاعد للتخويف والمضايقة والاعتقال والتعذيب والمقاضاة للصحفيين في جميع أرجاء العالم. ونحن ندين بشدة جميع الأعمال التي تقمع حرية الصحافة، بما في ذلك أعمال القتل الوحشية للصحفيين من قبل الجماعات الإرهابية في العراق وسورية، والهجمات الإجرامية ضد هذه الوسائط الإعلامية مثل المجلة الفرنسية الساخرة شارلي إيبدو، وعمليات اختطاف الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام على يد الجماعات المقاتلة في شرق أوكرانيا، وذلك على سبيل المثال لا الحصر من قائمة طويلة من الأمثلة المخزية.

وفي هذا القرن وحده، وفقاً لما ذكرته لجنة حماية الصحفيين، قُتل ٧٩٥ من الصحفيين والإعلاميين. ويتجاوز عدد الصحفيين المسجونين أو المخطوفين أو المحتجزين كرهائن في الفترة نفسها ٢٠٠ ٢. وهذه أرقام مروعة. ومما يبعث على القلق بنفس القدر أن المسؤولين عن مهاجمة الصحفيين وقتلهم نادراً جداً ما يمثلون أمام العدالة. وإزاء هذه الخلفية المثيرة للقلق، نقدر تقديراً كبيراً وندعم بشكل كامل الجهود المتواصلة التي يبذلها مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن لتوفير حماية أكثر فعالية للصحفيين ووضع نهج وحيد واستراتيجي ومنسق لمسألة سلامة الصحفيين وإفلات الجناة من العقاب على الجرائم المرتكبة ضدهم.

إن القرارات التوافقية السنوية للجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بشأن سلامة الصحفيين هي أدوات قيمة لتشجيع المبادرات الملموسة الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب على الاعتداءات ضد الصحفيين والإعلاميين. ونحن بحاجة إلى أن نضمن التعاون التام بين آليات الحماية القائمة، ولا سيما مع المقررين والممثلين الخاصين: أولئك المعنيين بتعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير وحمايته؛ والإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً؛ والعنف ضد المرأة؛ والتعذيب؛

والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي، الذين يؤدون جميعهم دوراً حاسماً في رصد مختلف جوانب مسألة سلامة الصحفيين.

وتؤيد كرواتيا خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب لعام ٢٠١٢. ومع أخذ هذه النداءات لاتخاذ إجراءات في الاعتبار، وفي ضوء التهديدات الاستثنائية التي يواجهها الصحفيون، علينا مواصلة الاعتراف بتعرض الصحفيين بصفة خاصة للخطر في قرارات الأمم المتحدة بشأن حالات الأزمة. ونود أيضاً أن نبرز المخاطر المحددة التي تواجهها الصحفيات، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، وندعو إلى نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية عند النظر في التدابير الرامية إلى معالجة مسألة سلامة الصحفيين.

إن مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان قد دعوا جميع الدول إلى أن تتصرف على أساس التزاماتها القانونية بالعمل على تهيئة بيئة مأمونة ومواتية للصحفيين، حتى يتمكنوا من الاضطلاع بعملهم باستقلالية ودون تدخل لا موجب له.

وفي جهودنا المشتركة الرامية إلى وضع حد للممارسات البشعة التي تهدد سلامة الصحفيين في جميع أنحاء العالم، علينا تحسين التعاون والتنسيق فيما بين مختلف الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والمحلية، بما في ذلك إنشاء آليات الإنذار المبكر الفعالة. وعلينا أيضاً أن ندعو جميع الجهات المعنية للامتثال للمعايير القائمة بشأن حماية الصحفيين؛ ونحن بحاجة إلى أن نكون أكثر منهجية وصرامة في إدانة الهجمات ضد الصحفيين وانتهاك حقوقهم؛ وعلينا مكافحة الإفلات من العقاب ومحاسبة الجناة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول، بوصفي صحفياً سابقاً نقلت الأخبار من هذا المبنى بالذات قبل ٢٥ عاماً، إن بوسعي أن أشهد بأنه على الرغم من أن عالم وسائط الإعلام قد تغير بشكل جذري من خلال التكنولوجيات الجديدة ووسائل الإبلاغ، إلا أن بعض الأمور لم تتغير منذ فجر هذه المهنة. ويمكن للصحافة أن تغير العالم نحو الأفضل. يجب ألا تلزم الصحافة الصمت؛ ومن نفس المنطلق، يجب ألا تتوقف جهودنا الرامية إلى توفير أفضل حماية ممكنة لها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد رادومسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

سيدتي الرئيسة، أود في البداية أن أشكرك على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت. وهي تتيح لنا الفرصة مرة أخرى للتفكير في مسألة حماية الصحفيين في حالات النزاع. تستحق هذه المسألة كل اهتمامنا، لأن عدد الصحفيين الذين قتلوا أثناء أداء عملهم آخذ في الازدياد.

أما بعد، أود أن أسلط الضوء على الدور البطولي لهؤلاء المهنيين المتفانين الذين فقدوا أرواحهم أثناء إرسال التقارير من مناطق النزاع. وما زلت أذكر بوضوح الصحفي البولندي الممتاز والمراسل الحربي السيد فالديمار ميليفيتش، الذي أرسل بشجاعة تقاريره من مختلف أنحاء العالم. وقد جلب إلى بيوتنا قصصاً مأساوية عن الحرب والموت وسمح لنا بأن نشهد معاناة الضحايا الأبرياء. وفي ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، كان فالديمار ميليفيتش يتنقّل في جميع أنحاء بغداد في مركبة تحمل بوضوح علامات الصحافة عندما هاجمته مجموعة من المسلحين. أصيب ميليفيتش أولاً وتوفي من فوره. وقتل عضو آخر من طاقمه، وهو منير بوعمران المترجم والمحرر الجزائري - البولندي، برشقة أخرى من النيران عندما غادر المركبة.

وهناك العديد من القصص المأساوية المماثلة للرجال والنساء المتفانين المستعدين للمخاطرة بأرواحهم لينقلوا الحقيقة

عن أهوال الحرب إلى بقية العالم. وللأسف، غالباً ما تتجاوز المخاطر الشديدة التي يواجهها الصحفيون حدود مناطق التراع. وعلى سبيل المثال، لم يجلب التراع في سورية المعاناة على المراسلين العاملين في الموقع فحسب ولكن أيضاً على من هم في لبنان المجاور. وفي عام ٢٠١٤، تم اختطاف اثنين من الصحفيين على طريق للتهريب لقوات الثوار السوريين. ومن المفارقة أهما كانا يعدّان تقريراً عن اختطاف الصحفيين داخل سورية.

ولا ريب أن الإحصاءات عن سلامة الصحفيين مثيرة للذعر. ففي عام ٢٠١٥ وحده قتل ٢٥ صحفيا. وكان من بينهم علي الأنصاري الذي قتل في كانون الثاني/يناير في العراق، وقيس طلال آغا الذي قتله تنظيم داعش في شباط/فبراير في العراق، وخالد محمد الوشالي الذي قتل في كانون الثاني/يناير في اليمن. ونعرب عن تقديرنا لهم ولجميع الأشخاص الذين توفوا أثناء أداء عملهم.

ولا يسعنا التأكيد بما يكفي على أهمية الدور الذي يضطلع به الصحفيون في عالم اليوم. فالمجتمعات الحديثة أضحت تعتمد على تبادل أحدث الأخبار والحصول على المعلومات النزيهة المحايدة. وينبغي ألا ننسى أن خدمات الصحافة والتغطية الإعلامية تعود بالنفع على الجميع، وأنها تكتسي أهمية حاسمة في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد. والصحفيون بمثابة عين المجتمع المدني وصوته. وكثيرا ما تلهم التقارير الصحفية الصادقة والجريئة الشعوب وتحضها على الدفاع عن الحرية والمطالبة بالعدالة وبناء الديمقراطية.

وأود أن أشير إلى مثال واحد فقط من تونس. لقد ثبت أن سلامة وحقوق الصحفيين ليسا مكفولين في كثير من الأحيان. وأن الصحفيين يُختطفون ويُسجنون ويُقسرون على النفي في انتهاك للالتزامات والمعايير والتعهدات المعلن عنها دوليا، بل يواجهون التهديدات والمضايقات والغرامات والاعتداءات أيضا. وبصفتنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، فإننا ملزمون باتخاذ خطوات فعالة لمنع أعمال العنف والترهيب ضد الصحفيين والإعلاميين الآخرين، ومواجهة تلك الأعمال بما يمكّنهم من العمل في أمن وسلامة.

ويجب علينا أن نواصل تعزيز احترام المعايير الدولية على النحو الوارد في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، فضلا عن قرارات مجلس الأمن. وهناك حاجة ملحة إلى التصدي للأسباب الجذرية للعنف ضد الصحفيين ومصادرهم. ويجب زيادة تطوير الآليات الوقائية هذه. ومن شأن تبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بسلامة الصحفيين، فضلا عن التدريب وزيادة وعي الخدمات الأمنية ووعي الصحفيين أنفسهم أن تسهم جميعا في منع حدوث الانتهاكات في المستقبل. وعليه، فإننا نرحب باتخاذ القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥) اليوم الذي عُرض علينا بناء على مبادرة من ليتوانيا. وتعتز بولندا بمشاركتها في تقديم هذه الوثيقة الهامة.

وفي الوقت الذي نعمل فيه على زيادة سلامة الصحفيين في حالات التراع، ينبغي ألا ننسى التشديد على أهمية المساءلة. وكما ورد في المذكرة المفاهيمية (S/2015/307، المرفق) بشأن مناقشة اليوم، فليس ثمة مساءلة لمرتكبي الاعتداءات على الصحفيين تقريبا. وتكتسي المساءلة أهمية خاصة بالنسبة للعاملين في وسائط الإعلام المحلية، الذين يشكّلون أكبر نسبة مئوية من الضحايا الصحفيين. وفي سبيل التصدي لهذه المسألة، ما تزال بولندا تدعم صندوق المنح الأوروبي من أجل الديمقراطية منذ إنشائه في عام ٢٠١٣. ويعمل الصندوق في البيئة الإعلامية ويساعد على الحفاظ على سلامتها. ويسرنا في هذا الصدد، أن قائمة المشاركين في الصندوق تشمل ممثلين من بلدان الشرق الأوسط مثل الأردن ولبنان، ومن أوروبا الشرقية، بما في ذلك أرمينيا وأوكرانيا.

وكما تبرهن المناقشة اليوم، ينبغي ألا نتردد في طرح الأسئلة عن أشد الأخطار التي تهدد سلامة الصحفيين، كوجود

أنماط أو تدابير مشتركة للتصدي للتهديدات بما يمكّن من تعزيز احترام الالتزامات الدولية. وسنبذل قصارى جهدنا في سبيل الوصول إلى إجابات عن تلك الأسئلة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

السيد باورا (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الليتوانية على المبادرة إلى تنظيم هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت بشأن حماية الصحفيين في حالات النزاع. وأرحب بالملاحظات التي أدلى بها نائب الأمين العام، والمدير العام لمنظمة مراسلون بلا حدود.

تؤيد اليونان البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بضع تعليقات موجزة بشأن هذه المسألة ذات الأهمية البالغة بصفتي الوطنية.

وكما أكد الأمين العام في تقريره عن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب (A/69/268)، فإن هناك اتجاها تصاعديا في عدد القتلى من الصحفيين في السنوات الأخيرة، وفي تزايد استهداف الصحفيين والإعلاميين. فما يربو على نصف الـ ٦١ صحفيا الذين قتلوا في عام ٢٠١٤ كانوا يؤدون مهام التغطية الصحفية في مناطق الحرب، وقُتل منهم ١٧ صحفيا في سوريا. وعلاوة على ذلك، فإن عدد المحتجزين منهم رهائن وأولئك الذين تعرضوا للتعذيب أو الاختفاء القسري يرسم صورة قاتمة ومثيرة للجزع. ويشكّل الصحفيون المحليون أغلبية الضحايا، في حين تُستهدف الصحفيات بصورة منتظمة. ويشد القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥) الذي اُتخذ اليوم وشاركت اليونان في تقديمه على أهمية هذه المسألة، إلى جانب التشديد على التحديات الجديدة التي ينبغي التصدي لها. وهو من بين التطورات الإيجابية التي نرحب بها ترحيبا شديدا.

وخلال السنوات القليلة الماضية، أشركت الأمم المتحدة المجتمع الدولي بصورة نشطة في تهيئة بيئة آمنة ومواتية للصحفيين والإعلاميين. وتوفر خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب – التي أطلقتها اليونسكو – نهجا شاملا لوضع آلية مشتركة بين الوكالات، من شأنها تهيئة أجواء حرة وآمنة للصحفيين والإعلاميين العاملين في حالات النزاع وغيرها.

وفي عام ٢٠١٣ قدمت اليونان، بالتعاون مع مجموعة دول عبر إقليمية، مشروع القرار ١٦٣/٦٨ بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، الذي أعلن يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر باعتباره اليوم الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة بحق الصحافيين. ويدين ذلك القرار الذي اُعتمد نصّه للعام الثاني على التوالي في عام ٢٠١٤ بوصفه القرار ١٨٥/٦٩، جميع الهجمات وأعمال العنف ضد الصحفيين والإعلاميين.

ومع ذلك، فإن تحسين الوعي وإحراز تقدم معياري ليسا كافيين لضمان سلامة الصحفيين، ما دامت سلامة الصحفيين الذين يعملون في مناطق النزاع لم تُكفل بعد بأية حال، في حين لا تزال ظروف عملهم تشهد تدهورا متزايدا. وليس ثمة مثال صارخ على ذلك أكثر من الجرائم البشعة التي ارتكبها ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) منذ آب/أغسطس ٢٠١٤. فقبل شهر واحد فحسب عُثر على جثث سبعة صحفيين وإعلاميين مقتولين بطريقة وحشية بالقرب من مدينة درنة الخاضعة لسيطرة داعش. وينبغي أن تزيد هذه الجرائم الوحشية عزم المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتقديم الجناة إلى العدالة. وكما شدد الأمين العام في تقريره، ما زال الإفلات من العقاب يمثّل أكبر عقبة في طريق ضمان سلامة الصحفيين بطريقة فعالة.

تحقيقا لتلك الأهداف، فإن من الضروري إشراك جميع أصحاب المصلحة. ولن يكون بوسعنا الشروع في عكس هذه الحلقة المفرغة للإفلات من العقاب وحماية الصحفيين العاملين

في المناطق التي مزقتها الحروب إلا عبر اتباع نهج شامل يشمل وكالات الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام والمجتمع المدني، فضلا عن الدول.

ويكتسي التدريب أهمية بالغة للنجاح في تعزيز سلامة الصحفيين في مناطق التراع. وينبغي أن يكون الصحفيون والإعلاميون الآخرون الذين يعملون مراسلين من مناطق الحرب لائقين بدنيا ومتأهبين من الناحية النفسية، فضلا عن تجهيزهم بصورة مناسبة وتمتعهم بالتأمين الكافي. وقلّما يتم الوفاء بهذه المتطلبات، لا سيما في حالة الصحفيين الأحرار أو الإعلاميين المستقلين. وينبغي تشجيع وكالات الإعلام على توفير التدريب الكافي لموظفيها قبل إرسالهم إلى مناطق التراع. وينبغي أن يتمثل هدف هذه الوكالات في تدريب الصحفيين على مواجهة الأخطار الناشئة عن القتال وفي ميدان المعركة، فضلا عن تزويدهم بمهارات الإسعافات الأولية في حالات الطوارئ.

وفي ذلك الصدد، يمكن للدول أن توفر خبراتها عبر الوكالات المتخصصة والأفراد العسكريين والهياكل الأساسية. واليونان مستعدة للانخراط في هذا الجهد عن طريق توفير هياكلها الأساسية القائمة بغرض توفير التدريب ذي الصلة. وقد شرع المركز اليوناني المتعدد الجنسيات للتدريب على عمليات دعم السلام – ومقره في منطقة مقدونيا في شمال اليونان – بالفعل في وضع الجداول الزمنية لبدء الدورات التدريبية ذات الصلة. وبعد أن تمكن المركز من تطوير خبرته في توفير المعارف العملية الضرورية للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين، فقد أصبح على استعداد الآن لتوفير التدريب للصحفيين والإعلاميين فيما يتعلق بحالات التراع.

ويجب علينا مضاعفة الجهود الرامية إلى تعزيز سلامة الصحفيين ووضع حد للإفلات من العقاب. وكثيرا ما يقال أن الحقيقة هي الضحية الأولى للحرب. ويجب أن تواصل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الالتزام التام والفعال بضمان توفير حماية أفضل للصحفيين الشجعان الذين يكافحون من أجل الإبقاء على وهج الحقيقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ ليتوانيا على نجاحها في رئاسة المجلس لهذا الشهر ونود أيضا أن نشكر السيد لينكفيتشيوس، وزير خارجية ليتوانيا، على ترؤسه شخصيا لجلسة اليوم.

وأود أن أتوقف لحظة للتنويه بحضور ماريان بيرل معنا في مجلس الأمن اليوم فقد صدم قتل زوجها دانيال بطريقة وحشية في باكستان في عام ٢٠٠٢ العالم، ولكن عملها الدؤوب يكفل أن يبقى إرثه حيا، ويتم ذكره باعتزاز شديد في إسرائيل فليمجد الله ذكراه.

لم يكن من الممكن أن تأتي هذه المناقشة في وقت أكثر أهمية بالنسبة للصحفيين في حالات التراع فهؤلاء الرجال والنساء الشجعان هم بمثابة أعين وآذان وألسنة العالم بأسره في ذات الأماكن التي يفضل الكثيرون أن نُصاب فيها بالعمى والصمم والبكم لقد قال القاضي لويس برانديز مقولته الشهيرة إن أشعة الشمس هي أفضل مطهر ولكن للأسف، هناك العديد من الأماكن اليوم تعاني من كسوف كلي للشمس ودون عمل الصحفيين الشجعان، ستبقى النظم القمعية دون رادع والفظائع دون تسجيل، وسيظل العامة على جهل بالحقائق على أرض الواقع فأولئك العاملون في أماكن الصراعات والتراعات يكفلون التدفق الحر للمعلومات من ميادين القتال النائية في جميع أنحاء العالم إلى أجهزة الآي باد لنطالعها فيما نجلس مرتاحين في بيوتنا.

وهناك أماكن في العالم تعتبر فيها آلة التصوير من الأسلحة الفتاكة، وبث تغريدة على تويتر عملا من أعمال الخيانة، وحياز

ميكروفون سببا للاعتقال أما الجماعات المتطرفة فلا تستهدف الصحفيين لإسكاتهم فحسب، ولكن لإعلان الحرب على القيم الأساسية للعالم الحر، وهي حرية الرأي والتعبير وحرية الإدلاء بآرائنا، وحرية الحصول على المعلومات ونقلها فهي تسعى إلى فرض أيديولوجيتها الوحشية علينا بإملاء ما يمكننا قوله وما لا يمكننا تحت تهديد السلاح وينبغي ألا يكون أدنى شك في أن هذه الجماعات لا تعترف بأي حدود وأن ما تمارسه من عنف وتخويف لا يقتصر على منطقة بعينها من العالم فإطلاق النار على مكاتب صحيفة شارلي إبدو في باريس كان الغرض منه إسكات مجتمع الصحفيين على مستوى العالم ومع ذلك، فكما أعلن مئات الآلاف من مواطني فرنسا في الشوارع، فإننا لن نسمح نحن لأعداء حرية الصحافة بكبت حرياتنا.

وفي هذه الأوقات التي تتسم بعدم الاستقرار، يضطر الصحفيون لممارسة عملهم في دول يسودها الخوف والقمع وفي مناطق خارجة عن القانون يحكمها أمراء الحرب وأولئك الذين يتمثل واجبهم في إرسال تقارير عن الأحداث المريعة في هذه المناطق معرضون لخطر الاختطاف أو التعذيب أو القتل بوحشية بصورة لم يسبق لها مثيل والشرق الأوسط هو أخطر مكان في العالم بالنسبة للصحفيين فحرية الصحافة مقيدة من المملكة العربية السعودية إلى العراق، ومن غزة إلى إيران وقد ذوى الأمل في وجود حريات جديدة في ظل الواقع المؤلم للشرق الأوسط الذي تحكمه نظم مستبدة وثيوقراطية، عقدت العزم على استخدام أي وسيلة متاحة لها من أجل إسكات من يشككون في شرعيتها.

فقبل عشرة أشهر في إيران، تم اعتقال مراسل صحيفة ''واشنطن بوست'' جيسون رضايان، هو وزوجته وتم احتجازه دون كفالة وحُرم من الاستعانة بمحام واتُهم بالتجسس والدعاية ضد مؤسسات الدولة وبالأمس فقط، بدأت محاكمته المريبة. ولا غرابة في أن تُعقد جلسة تقرير مصيره خلف الأبواب المغلقة وفي أجزاء أخرى من الشرق الأوسط، بسط الإرهابيون سيطرتهم ويواجه الصحفيون مصيرا أكثر وحشية فأولئك المتعصبون الأصوليون يهزأون بفكرة حقوق الإنسان ذاتها ويفضلون حكم السيف على حكم القانون وفكرتهم عن المحاكمة وفق الأصول القانونية ليست سوى رجل مُلثم يقطع رأس شخص جاث على ركبتيه لا حول له ولا قوة ثم نشر عملية الإعدام على موقع يوتيوب.

وتوفر قاعدة القبضة الحديدية التي تمارسها حماس على قطاع غزة مثالا قويا على ما يحدث عندما لا تكون الصحافة حرة في الإبلاغ عما تراه وتسمعه فقد هرعت الأسر الإسرائيلية في الصيف الماضي إلى الملاجئ الواقية من القنابل، مدركة أن أمامها مجرد ثوان للاختباء من صواريخ حماس وأُطلقت الآلاف من تلك الصواريخ في وضح النهار من المستشفيات والمدارس وملاعب الأطفال ومع ذلك فإن من شاهدوا قنواتهم التلفزيونة أو طالعوا صحفهم لم يجدوا تقارير عن جرائم الحرب الواضحة التي ارتكبتها حماس وعندما نسأل عن سبب أنه لم يخرج للنور سوى القليل جدا من صور تلك الصواريخ وإرهابيي حماس الذين أطلقوها، تأتي الإجابة من قصص الصحفيين أنفسهم فلم يجرؤ الصحفي الإيطالي غابرييل برباتي على الإبلاغ عن أن الصواريخ التي أطلقتها حماس قتلت أطفالا فلسطينيين في مخيم للاجئين إلى أن خرج – على حد تعبيره من غزة وابتعد عن انتقام حماس وقام طاقم تصوير هندي بتسجيل فيديو لإطلاق صاروخ من حماس على بعد أمتار فقط من غرفتهم في الفندق، ولكنهم انتظروا إلى أن ابتعدوا عن حماس لإذاعة اللقطات التي تدين الحركة وفي ظل هذه الظروف، لا يرى أحد عمليات إطلاق القذائف ويمر استخدام الدروع البشرية دون الإبلاغ عنه ويتم قبول الأكاذيب باعتبارها حقائق.

وفي حين تقوم حماس بشكل روتيني بمضايقة الصحفيين وتخويفهم، فإن السلطة الفلسطينية ليست أفضل حالا

فاستنادا إلى تقرير حقوق الإنسان الصادر عن وزارة خارجية الولايات المتحدة، تقوم قوات أمن السلطة الفلسطينية بمضايقة الصحفيين واحتجازهم ومحاكمتهم على محاولة أداء عملهم وعلاوة على ذلك، فإن السلطة تسيء استخدام فكرة حرية الصحافة باستخدام المنافذ الإعلامية الخاضعة لسيطرة الدولة لبث خطب الكراهية والتحريض.

وهناك استثناء واحد للقاعدة في الشرق الأوسط فوفقا لما ذكرته منظمة فريدوم هاوس – التي ترصد قمع الحريات في جميع أنحاء العالم – فإن إسرائيل هي البلد الوحيد الذي ينعم بحرية الصحافة في المنطقة ونحن في إسرائيل ندرك أن الصحافة الحرة هي حجر الزاوية للديمقراطية والمحظوظون منا بما يكفي للعيش في مجتمع مفتوح يعلمون أن الصحافة الحرة ترافقها صحافة سيئة، ونحن في إسرائيل نعرفها جيدا فالصحافة لديها الحرية لتطعن في التقييم الاستراتيجي لقائد جيشنا ولمناقشة منطق رئيس القضاة ولتقديم المشورة السياسية إلى رئيس الوزراء وحكومته وإسرائيل تشكل نموذجا للكيفية التي يمكن بها لدولة ديمقراطية أن تحافظ على الصحافة حرة ومزدهرة بالرغم من مواجهة تحديات هائلة.

إن التهديدات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلام الحر تمثل أخطارا تهدد أسلوب حياتنا فعندما يعجز الصحفي عن نقل الحقيقة ويُترك الجمهور في الظلام، فسيتبع ذلك الطغيان والدكتاتورية وانتهاك حقوق الإنسان إنها مسؤولية المجتمع الدولي أن يعمل بصورة جماعية لحماية الصحفيين في جميع أنحاء العالم وقد أُنشئت الأمم المتحدة على أساس السماح بإجراء مناقشات حرة ومفتوحة من أجل ضمان تحقيق السلام في العالم ولا يمكن أن نضمن الوفاء بالوعد الذي قطعناه بتحقيق تلك الرؤية لأنفسنا وللأجيال المقبلة إلا من خلال التزام مجلس الأمن الوطيد بحماية الصحافة الحرة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد رحمة الله (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة ليتوانيا على توجيه الانتباه من جديد إلى الأفعال المروعة التي تُرتكب ضد الصحفيين وعلى الدعوة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات الصارمة للدفاع عنهم.

إن استهداف الصحفيين يمثل اعتداء مباشرا على حرية التعبير والديمقراطية وهذه الهجمات لها تأثير واسع النطاق حيث إنها تمنعنا من الحصول على معلومات مباشرة عن التطورات السياسية وحجم التراعات وانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية، الأمر الذي يحد من قدرة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على العمل على وجه السرعة وبشكل مناسب.

وفي جهودنا المشتركة، علينا أن نأخذ في الاعتبار التغير الجذري لطابع الحرب الآن حيث يوجد العديد من الجناة فيها، هم الدول وأحزاب المعارضة والمجرمون والمتطرفون الدينيون الأصوليون ويمثل الصحفيون اليوم أهدافا متعمدة لأعمال الاختطاف والقتل طلبا للفدية ولإطلاق سراح الإرهابيين المحتجزين ومع ذلك يجري إسكات أعداد لا حصر لها من الصحفيين المحليين الذين لا نراهم ولا نسمع بهم من خلال سجنهم أو تخويفهم بمعرفة بلدانهم، فيما تتعرض الصحفيات للعنف الجنسي وللأسف، لم يقدم أي من مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة حتى الآن، ويزداد الإفلات من العقاب.

ويود وفد بلدي اقتراح أن تبدأ اليونسكو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – من خلال ممثلها المعني بحرية وسائط الإعلام – ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والأمم المتحدة وأفرقتها القطرية، جنبا إلى جنب مع وسائط الإعلام ووكالات المعونة الكبرى، بكفالة إنفاذ الحكومات والجهات من غير الدول للصكوك القائمة ذات الصلة والتي تشمل اتفاقيات جنيف ونظام روما الأساسي، فضلا عن خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات

من العقاب والقرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) وإعلاني برلين وميدلين الصادرين عن اليونسكو ومن الضروري أن نحسن تدريب الصحفيين على العمل في بيئات معادية وتعريفهم بقواعد الحرب والإسعافات الأولية، وتحسين التسجيل والتنسيق والتغطية التأمينية، جنبا إلى جنب مع تقديم الألبسة الواقية وتحسين استخدام أجهزة الأمن الرقمي للصحفيين.

وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة العمل مع شركائها في المنظمات الإعلامية غير الحكومية، مثل اتحاد الصحفيين الدولي، ومراسلون بلا حدود، ومعهد الصحافة الدولي، ولجنة حماية الصحفيين، وغيرها، لتوفير حماية وضمانات أفضل. يشمل ذلك تعزيز التصديق على البروتوكولات الإضافية، والتصنيفات المحددة للهجمات على العاملين في وسائط الإعلام كجرائم حرب بموجب القانون الجنائي الدولي، وأخيرا التخفيف من آثارها بشكل أفضل، والدعوة والتثقيف. ولا بد أن يولي مجلس الأمن المزيد من الاهتمام المنتظم لتلك الهجمات ويدعو الأمين العام والدول الأعضاء إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الحازمة.

وتولي حكومة كازاخستان اهتماما كبيرا لتنفيذ القواعد والمعايير في تشريعاتها الوطنية المتعلقة بوسائط الإعلام، وتعزيز المشاركة العامة في سن قوانين جديدة تحد من العوائق الإدارية في تقارير وسائط الإعلام. كما تقدم الدعم المالي والتشريعي نحو تطوير وسائط الإعلام المستقلة. وفي الآونة الأخيرة، استضافت أستانا في ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة حلقة دراسية إعلامية بشأن السلام في الشرق الأوسط. والحلقة الدراسية واحدة من سلسلة من الأحداث والبرامج الداعمة للصحفيين وممثلي وسائط الإعلام في مناطق النزاعات المسلحة. وتنظر كازاخستان في التعاون مع بلدان الشرق الأوسط لتعزيز السلام والاستقرار في إطار الخطة الدولية الأعم وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

والمساهمة الهامة الأخرى من كازاخستان هي المنتدى الدولي لوسائط الإعلام الأوروبية الآسيوية. ويعقد سنوياً في أستانا، ويعمل بوصفه منبرا لمناقشة وتبادل الآراء بشأن تحسين الاستفادة من أفضل الممارسات في حماية الصحفيين من خلال بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وعمليات المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى وإشراك الحكومات الوطنية في عمليات السلام.

في الختام، أود أن أكرر استعداد كازاخستان لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي في ضمان تعزيز حماية الصحفيين إذ أصبحت النزاعات أكثر تعقيدا وعدائية وطويلة الأمد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد زايمان (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. ونعرب أيضا عن تقديرنا لنائب الأمين العام، السيد يان إلياسون؛ والمدير العام لمنظمة ”مراسلون بلا حدود“، السيد كريستوف ديلوار؛ والسيدة ماريان بيرل، على إحاطاتهم الإعلامية المستنيرة.

هذه المناقشة لها أهمية خاصة نظرا لتزايد المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها الصحفيون والعاملون في وسائط الإعلام. وتشير التقارير إلى أنه في عام ٢٠١٤ وحده قتل ٦١ صحفيا وسجن ٢٢١ آخرين. تلك اتجاهات تبعث على القلق، نظرا لالتزامات جميع الأطراف في أي نزاع مسلح بالتقيد بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما هو منصوص عليه في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧، وغيرها من الصكوك الدولية.

تدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف في النزاع المسلح إلى الامتناع عن قتل المدنيين، بمن فيهم الصحفيون، في حالات

النزاع وضمان الاحترام والحماية الكاملين. ولهذا، نود أن نشيد بمبادرة الرئاسة، وكذلك مختلف الجهود التي يبذلها الأمين العام، من أجل زيادة مستوى الاهتمام الخاص بمحنة الصحفيين من خلال التشديد على أهمية وضع آليات من شأنها أن تكفل سلامتهم أثناء فترات النزاع المسلح.

ويود وفد بلدي أن يؤكد من جديد رأيه بأن حماية المدنيين، بمن فيهم الصحفيون، من ويلات النزاع المسلح في صميم صون السلم والأمن الدوليين. وجنوب أفريقيا ملتزمة التزاما كاملا بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وتواصل دعم إطار معياري وقانوني لتعزيز تلك الحماية.

كما يدرك وفد بلدي أن الهجمات على الصحفيين، وتزايد عدد الخسائر في صفوف الصحفيين يمكن أن تثنيهم عن قبول القيام بمهام صحفية وممارسة حقهم في التماس ونشر المعلومات، على نحو يضر بإطلاع المواطنين على مختلف حالات النزاع حول العالم. إن نشر المعلومات أمر بالغ الأهمية أيضا لعمل هيئات صنع القرار، مثل مجلس الأمن، المكلف بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، فضلا عن المجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

ومن الأهمية بمكان أن ننوه بأن مجلس الأمن قد دعا إلى حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وتناول بالتحديد حماية الصحفيين. ففي قراره ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، أدان المجلس جميع الهجمات ضد الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بهم في حالات النزاع المسلح، وأهاب بجميع الأطراف أن توقف هذه الممارسات. وفي ذلك الصدد، نؤيد تماما فكرة تعزيز تدابير المساءلة، مثل تعزيز المؤسسات القضائية الوطنية، فضلا عن ضمان تصدي نظام روما الأساسي لتحديات اليوم.

وبقدر ما استرعت هذه المسألة الاهتمام الدولي، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من جانب النظم القضائية داخل الدول لمكافحة ثقافة الإفلات من العقاب ومحاسبة مرتكبي الهجمات ضد الصحفيين على أفعالهم. في جنوب أفريقيا، حرية التعبير هامة للغاية لأن جنوب أفريقيا كافحت بلا كلل وبلا هوادة للحصول على تلك الحريات. وبمجيئ الديمقراطية في جنوب أفريقيا، تمكنا من وضع دستور رائع يرسخ حرية وسائط الإعلام وحرية التعبير. إن القانون يحمي حقوق الصحفيين بشكل كامل، ويتضح ذلك من خلال حيوية وسائط الإعلام والعديد من وسائل الإعلام التي تنشر المعلومات إلى عامة الناس بشكل يومي دون خوف أو محاباة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لوذي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر الرئاسة الليتوانية على تنظيم هذه المناقشة المفيدة والحسنة التوقيت ونائب الأمين العام السيد يان إلياسون على إحاطته الإعلامية الشاملة والمتعمقة.

ونأمل في أن تساعد مناقشة اليوم المجلس على تركيز اهتمامه على حماية الصحفيين في حالات النزاع المسلح، كجزء من مناقشة أوسع نطاقا بشأن حماية المدنيين. إن الصحافة المستقلة لها أهمية حيوية للمجتمع الحر، لمحاسبة الأطراف التي تتمتع بالسلطة، وللمواطنين للحصول على المعلومات والمشاركة بنشاط. وبوصفي صحفية سابقة، أعرف شخصيا المخاطر التي يتعرض لها الصحفيون للكشف عن الحقيقة والدفاع عنها.

وتعتبر حرية وسائط الإعلام على نطاق واسع حق تمكيني، لأنها تساعد على ضمان طائفة واسعة من غيرها من الحقوق الإنسان العالمية. إنه عمل وسائط الإعلام دون عوائق الذي يعزز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة، وبطبيعة الحال، في الحكم. إن عصر المعلومات الذي نعيشه قد جعل دور الصحفيين وإسهاماتهم أكثر أهمية، وأكثر من ذلك في حالات النزاع المسلح. ولا تشهد وسائط الإعلام على الحقائق على

أرض الواقع وتقدم معلومات حقيقية فحسب؛ بل تشكل الرأي وتساعد في تقديم خيارات أخلاقية وسياسية في حالات التراع.

هذه علاقة واضحة بين الدور الحاسم الذي يضطلع به الصحفيون في الخطوط الأمامية والأخطار المتنامية التي تهدد سلامتهم وأمنهم. ينبغي عدم قبول العنف ضد الصحفيين واستهدافهم المتعمد. وينبغي وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب التي تعرض عملهم وحياتهم للخطر في تلك الحالات. إن بلدي، باكستان، يدين بشكل قاطع جميع الاعتداءات وأعمال العنف ضد الصحفيين أثناء أداء واجباتهم المهنية. ونتشاطر الغضب الدولي إزاء قطع المنظمات الإرهابية مؤخرا رؤوس الصحفيين وإعدامهم. يجب أن تنتهي تلك الهمجية ولا بد من كفالة سلامة العاملين في وسائط الإعلام بشكل كامل.

اعتمد القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) نهجا عملي المنحى لسلامة الصحفيين في التراعات المسلحة. وأرسل إشارة قوية إلى الأطراف في التراع المسلح للامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وإضافة إلى إدانة الهجمات على الصحفيين، دعا أيضا إلى وضع حد للإفلات من العقاب في ذلك السياق. إن قرار الجمعية العامة ١٦٣/٦٨ يحدد إطارا شاملا لحماية الصحفيين يتوخى تدابير تشريعية وزيادة الوعي وتدابير أخرى هامة. كما اضطلع مجلس حقوق الإنسان بدور قيادي في تعزيز البرنامج المعياري في ذلك الصدد. ويجب تعزيز هذه الأطر والقواعد وآليات الإنفاذ.

ولا تزال أكثر الأماكن خطورة على الصحفيين هي مناطق التراع، ولا سيما المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية والجهات الفاعلة من غير الدول. إن تحقيق التوازن الدقيق بين حرية الحركة والإبلاغ وسلامة العاملين في وسائط الإعلام أمر بالغ الأهمية. والتحدي لا يتمثل في تعزيز الوسائل الكفيلة بضمان سلامة الصحفيين في حالات التراع، بل وضمان عدم تعرضهم لمخاطر يمكن تجنبها.

اليوم، وإذ تترلق العديد من مناطق العالم إلى الفوضى والتراع، أصبحت التهديدات التي يتعرض لها الصحفيون أكثر تعقيدا من أي وقت مضى.

وفي الوقت الحالي تبدو عدة اتجاهات جديدة واضحة للعيان وهي: ازدياد استخدام أساليب الإرهاب وتصاعد التهديدات لحياة الصحفيين واختطافهم طلبا للفدية في مناطق التراع، والخطر الماثل على الإعلاميات والإعلاميين المستقلين على وجه الخصوص ولجوء وسائط الإعلام إلى استخدام الحراسة المسلحة الخاصة من أجل حمايتهم.

إن الإطار القانوني الدولي الحالي لحماية الصحفيين إطار قوي. ومن ضمن الأحكام الأخرى للقانون الدولي وقواعده، فإن المادة ٧٩ من البروتوكول الأول لاتفاقية جنيف تحدد بشكل واضح الصحفيين العاملين في بعثات مهنية في مناطق التراع المسلح بأنهم مدنيون، بطبيعة الحال، شريطة ألا يتخذوا أي إجراء يمس بمركزهم كمدنيين. وبالرغم من تلك الأحكام، يتزايد ارتكاب أعمال العنف المتعمدة ضد الصحفيين.

ويستدعي هذا الاتجاه المنذر بالخطر اتخاذ نهج واستجابات متجددة. ونود أن نقدم الاقتراحات التالية: زيادة التفهم والتوعية والتنفيذ الكامل والفعال لأحكام القانون الدولي القائمة؛ وإطلاق حملة دولية جيدة التنسيق وشاملة لزيادة الوعي تبرز الأحكام السائدة في القانون الدولي وتشدد على العواقب المترتبة عن انتهاك هذه الأحكام.

وفي حين لا يزال الإفلات من العقاب اتجاه يثير الانزعاج، ينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى ضمان تقديم مرتكبي الاعتداءات على الصحفيين إلى العدالة. وعلى الحكومات والسلطات المحلية تبادل جميع الحقائق المتاحة والمعلومات الاستخبارية ذات الصلة من أجل تحقيق تفهم أوضح للحالة الأمنية والبيئة السائدة في مناطق التراع وأساليب الجماعات المتحاربة والأطراف الفاعلة من غير الدول. وعلى الصحفيين، من جانبهم، أن يولوا الاعتبار

الواجب للإحاطات الإعلامية والمشورة التي تقدمها السلطات المحلية. كما ينبغي أن يحترموا القوانين والنظم والتقاليد المحلية. ويلزم أن تستعرض بعناية الممارسات مثل الصحافة المرافقة من منظور تأثيرها على سلامة الصحفيين. فهذا أمر ضروري أيضا لضمان نزاهة هذه الممارسات.

وينبغي أن يقدم للصحفيين الذين يغطون حالات التراع التدريب اللازم والمبادئ التوجيهية العملية للتكيف مع الطابع المتغير للتراع وأساليب الجماعات الإرهابية. وينبغي تعزيز الدور الذي تضطلع به بعثات حفظ السلام في حماية الصحفيين بتوفير الموارد الإضافية، ويمكن تحديد الإعلاميين باعتبارهم فئة خاصة من الأشخاص الذين يتعين حمايتهم.

وأخيرا، يحدونا الأمل في أن تسترشد بمداولاتنا اليوم الاستراتيجيات المقبلة لكفالة حماية الصحفيين في عالم آخذ في التحول بوتيرة أسرع من قدرتنا على إدارة التداعيات الكاملة لذلك التغيير.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن ابدأ بياني بالإعراب عن التقدير لرئاسة ليتوانيا للمجلس على تنظيم هذه المناقشة وعن الشكر للسيد إلياسون، نائب الأمين العام، وللمتكلمين الآخرين على بياناتهم.

وفي سياق استمرار حالات التراع المسلح، اكتسبت الصحافة سمعة بوصفها إحدى أشد المهن خطورة. ففي حين يفر المدنيون من التراعات المسلحة، يعرض الصحفيون أنفسهم للأعمال العدائية المحتملة بغية إبلاغ المجتمع الدولي بمجرى الأحداث، بما في ذلك المسائل الإنسانية ومعاناة السكان المدنيين.

ومن الواضح من التراعات الدائرة في العالم في الوقت الحالي أنه، بالرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، يتعرض الإعلاميون للمزيد من خطر استهدافهم بشكل مباشر، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وبالرغم من الالتزامات القائمة بموجب اتفاقيات جنيف، وبروتوكولها الأول واتخاذ القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) وخطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بحماية الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، لا تزال هناك تحديات أمام تنفيذ تلك الأطر القانونية. وتدين مصر إدانة قوية جميع أعمال التخويف والعنف ضد الصحفيين في حالات التراع المسلح وتود أن تبدي الملاحظات التالية في هذا الصدد.

أولا، ووفقا للقانون الدولي، فإن المسؤولية الأولية عن حماية المدنيين، بمن فيهم الصحفيون، تقع على عاتق الدول. كما تقع تلك المسؤولية على عاتق الأطراف الفاعلة من غير الدول، مثل الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية. وعلى جميع أطراف التراع التزام دولي بموجب اتفاقيات جنيف بحماية الصحفيين.

ثانيا، ما فتئ مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) ومجلس حقوق الإنسان، وغيرها من الوكالات والمنظمات الإقليمية، تبذل بالفعل جهودا جديرة بالثناء للمحافظة على الحقوق والمصالح المشروعة للصحفيين. ونشدد على أهمية التنسيق المشترك بين هذه الجهات وتعاونها لتحقيق التآزر الإيجابي وتجنب التداخل بغية التغلب على التحديات وضمان الحماية الكاملة للصحفيين في حالات التراع المسلح.

ثالثا، ينبغي منح الأولوية للامتثال للمعايير ذات الصلة للقانون الدولي الإنساني ولانضمام الدول التي لم تصبح أطرافا بعد في الصكوك القانونية الدولية القائمة إلى هذه الصكوك. كما يلزم إيلاء اهتمام خاص لزيادة الوعي الدولي فيما يتعلق بالأحكام القائمة للقانون الدولي الإنساني مع إبراز العواقب المترتبة عن انتهاك هذه الأحكام.

رابعا، يلزم إيلاء اعتبار خاص فيما يتعلق باستهداف الجماعات المسلحة للصحفيين، بغية اتخاذ تدابير لكفالة الإفراج المأمون عن الصحفيين المحتجزين كرهائن.

خامسا، يمكن لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، حينما تكلف وتزود بالقدرات البشرية والتقنية والقانونية الضرورية، أن تسهم بشكل إيجابي في حماية الصحفيين.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على إيمان مصر الجازم بأهمية حماية جميع المدنيين في حالات النزاع، بمن فيهم الصحفيون، وإرساء المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني ووضع حد للإفلات من العقاب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة. كما أشكر نائب الأمين العام، وماريان بيرل وكريستوف دولوار على إيضاحهم بجلاء الأخطار التي يواجهها الصحفيون وضرورة قيامنا بالمزيد من العمل لحمايتهم.

يضطلع الصحفيون، الذين يخاطرون بأرواحهم لتسليط الضوء على مناطق الاضطراب، بدور أساسي في مساعدتنا على فهم النزاع ومنع نشوبه. وتقدم تقاريرهم الإنذار المبكر الذي يمكن أن يضطرنا للتصرف. ويبين التاريخ أن استهداف الصحفيين يمثل في أغلب الأحيان مقدمة لارتكاب جرائم واسعة الانتشار ضد المدنيين. وفي كثير من الأحيان، يستهدف الصحفيون المحليون لإعدادهم التقارير عن الأحداث المحلية. وفي الأسابيع الأخيرة، شعرنا بالحزن لمقتل المنتج الاذاعي داؤود على عمر في الصومال ومقتل المراسل باو جيمس رايث في جنوب السودان.

وفي الأجزاء التي يحتلها تنظيم داعش في سوريا والعراق، توقفت معظم المحطات التلفزيونية عن العمل، إذ احتجز العديد من موظفيها أو اختطفوا أو تعرضوا للتهديد. وما هو أسوأ أن العديد من الصحفيين – المحليين والدوليين – أعدموا علنا لكشفهم فظائع داعش وفضحهم لمدى لاإنسانية التنظيم. وبالنسبة لداعش، لا يتعلق استهداف الصحفيين بمجرد المعاملة الوحشية لمن يشهدون على جرائم التنظيم. وإنما يتعلق باستغلال التنظيم وسائط الإعلام بأبشع صورة ليظهر للعالم صنوف الوحشية والتعصب الديني التي يمارسها التنظيم. ويسهم الصحفيون في جهودنا الجماعية لدحض خطاب داعش البغيض وفي منع أسباب الحياة عن قضية التنظيم.

كما أن الحكومة السورية استهدفت الصحفيين وزجت بهم في السجون.

وسيستمر العنف ضد الصحفيين ما لم يعلم الجناة أنه ستترتب عواقب عن اعتداءاتهم. بيد أن الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين أمر شائع للغاية. وعلى الدول القيام بالمزيد من العمل لحماية المدنيين والقضاء على الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بحق المدنيين، بمن فيهم الصحفيون. وعليها التحقيق بشكل منهجي مع المسؤولين وإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم. كما أن عليها الإقرار بالاحتياجات الخاصة للصحفيات.

وتؤيد أستراليا تأييدا كاملا خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. فهي أداة عملية لمساعدة الدول على وضع التشريعات وغيرها من الآليات للتمكين من حرية التعبير وللمزيد من تنفيذ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونناشد جميع الدول الأعضاء العمل بالترافق مع الأمم المتحدة على تنفيذ أحكام خطة العمل.

وأيضا ثمة دور يضطلع به مجلس الأمن، على نحو ما أُقر به عن حق في مناقشة اليوم. وينبغي للمجلس أن يدين الاعتداءات على الصحفيين، وينبغي إدراج أحكام حماية المدنيين في ولايات المجلس ذات الصلة.

وينبغي للأمم المتحدة أن تضمن أيضاً أنَّ حفظة السلام مدرَّبون على توفير الحماية عند الاقتضاء. وأستراليا ملتزمة التزاماً قوياً بحماية الصحفيين وتدعم القرار ١٧٣٨(٢٠٠٦) دعماً كاملاً. وإننا نرحب ترحيباً حاراً باتخاذ المجلس اليوم للقرار ٢٢٢٢(٢٠١٥). ونشجِّع على أن تكون مسألة حماية الصحفيين مدرجة باستمرار في تقارير الأمين العام عن الحالات المتعلقة ببلدان محددة.

إنَّ صحفيي اليوم يعملون في ظروف خطيرة ومتقلبة. وقدرتهم على أداء عملهم بأمان وحرية تساعدنا جميعا على فهم عالمنا بشكل أفضل. ويجب أن نثابر في جهودنا لحماية الصحفيين، وبخاصة في حالات النزاع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد زيندر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): إنَّ العنف ضد الصحفيين غير مقبول وينبغي اعتباره اعتداءً على المجتمع بأسره. والحقُّ في حرية التعبير، وبالتبعية حرية الوسائط الإعلامية، يؤدي دوراً أساسياً في أية ديمقراطية. لذا، فإنَّ السلطات الحكومية مُلزمة باحترام هذه الحريات وضمان احترامها، بصفتها مكوِّناً أساسياً للحوكمة الفعالة. وأودّ أن أبرز بإيجاز أربع نقاط.

أولاً، ينبغي ألاَّ تقتصر حماية الصحفيين على النزاعات المسلحة. فبحسب "مراسلون بلا حدود"، سقط واحد من بين كل ثلاثة صحفيين قتلوا في عام ٢٠١٤ خارج مناطق النزاع المسلح، وجرى تهديد أو الاعتداء على أكثر من ٨٠٠ ١ صحفي. ويجب أيضا ضمان أمن الصحفيين خارج النزاع المسلح. ويبقى الصحفيون مستهدَفين بصورة منهجية بسبب عملهم الاستقصائي. وعلينا أن نتذكَّر أنَّ حقَّ الصحفيين في القيام بعملهم في ظروف آمنة دون خوف من المضايقة أو التهديد أو الاعتداء أو الضرب أو القتل في غاية الأهمية لحماية حرية وسائط الإعلام وحرية التعبير.

ثانياً، إنَّ سويسرا مقتنعة بأنَّ التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أساسي لتحسين تنفيذ المعايير والقواعد الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. ومن الأمثلة على التعاون الناجح بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الإعلان المشترَك بشأن حرية التعبير والاستجابات لحالات النزاع الذي أصدره في وقت سابق من هذا الشهر مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التابعة للاتحاد الأفريقي. وقد أقرَّ الإعلان بأنَّ الدول تتحمل مسؤولية مباشرة عن احترام حرية التعبير بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما يشمل ضمان المساءلة عن أي اعتداءات ضد أولئك الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير.

ثالثاً، إنَّ الصحفيين ليسوا بحاجة إلى الحماية فحسب، بل يجب أيضاً مساءلة مرتكبي الانتهاكات ضدهم. وتود سويسرا أن تُذكِّر الجميع بأنَّ الصحفيين محميُّون مثل المدنيين بمقتضى القانون الدولي الإنساني. فلا يجوز الاعتداء عليهم وتجب حمايتهم من قِبَل جميع أطراف أيِّ نزاع مسلح، وهي مُلزمة بضمان سلامتهم وأمنهم. وفي حالات النزاع المسلح، يؤدي الصحفيون دوراً هاماً في الرصد والوقاية. وبكشفهم انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فإنهم يتكلمون بصوت ضحايا تلك الاعتداءات. وهم بذلك يؤدون دوراً هاماً في إنهاء الإفلات من العقاب على تلك الأفعال.

وحرية الإعلام، علاوة على ذلك، تتسم بأهمية قصوى أثناء المرحلة الانتقالية من النزاع العنيف إلى السلام. ولهذه

الأسباب، ما فتئت سويسرا على دعم إنشاء منافذ إعلامية مستقلة في البلدان المتضررة من النزاع، وذلك عبْر برامجها للتعاون الإنمائي. ومن خلال المنظمة الشريكة لها، فونديشن هيروونديل، فإنها تسهم في إنشاء منافذ إعلامية ذات مصداقية، تصل إلى المجتمعات المحلية في حالات الأزمات، كما هي الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

أخيراً، يجب اعتماد تدابير تشريعية وتنظيمية واضحة لتمكين الصحفيين من أداء عملهم دون تدخل أو خطر على سلامتهم وأمنهم الشخصي. وتسهم سويسرا في إنشاء أطر تنظيمية مؤاتية لوسائل الإعلام وتساعد الصحفيين على تطوير قدرتهم لأداء دورهم الحيوي – كما في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا وتونس. وتساعد سويسرا أيضاً في تعزيز الرابطات الإعلامية المؤيدة لحرية الإعلام وسلامة الصحفيين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا.

السيدة فرانكينيه (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): أودّ أن أشكر نائب الأمين العام إلياسون على إحاطته الإعلامية صباح اليوم، كما أشكر السيد دولوار، المدير العام لمنظمة مراسلون بلا حدود، والسيدة ماريان بيرل، على مشاطرتنا تجاربهما الشخصية. وهذه البيانات تؤكد خطورة مسألة الإفلات من العقاب في ما يتعلق بأعمال العنف ضد الصحفيين. والحقيقة هي أنَّ التقدم كان بطيئاً منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٣٨ (٢٠٠٦). لذا، فإننا نشيد باتخاذ القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥)، الذي شاركنا في تقديمه، بالإجماع تحت رئاسة ليتوانيا.

واسمحوا لي أن أؤكد في البداية المساهمة الأساسية التي يقدمها الصحفيون لحفظ وتعزيز القيم الديمقراطية في مجتمعاتنا، فضلاً عن مساهمتهم في ممارسة الحق في المعلومات وحرية التعبير، وكذلك مساهمتهم في تحديد مسؤوليات الأطراف الحكومية وغير الحكومية في حالات النزاع.

إنَّ تطور طابع النزاعات، التي لا تقتصر على أطراف حكومية فحسب، بل تشمل أيضا عدداً وافراً من من الأطراف غير الحكومية، فضلاً عن تهديدات الإرهابيين، يجعل مهمة الصحفيين أكثر تعقيداً وخطورة، ليس على صعيد الصحافة الدولية فحسب، بل الصحافة المحلية أيضاً. ونتيجة لذلك، فإنَّ حماية الصحفيين العاملين في بيئات شديدة الخطورة تشكِّل تحدياً كبيراً. ويرى المرء الآن أنه على الرغم من الاهتمام المتزايد بقتل الصحفيين، فإنَّ تقدُّماً ضئيلاً قد أُحرز لحمايتهم. فهناك العديد من الصحفيين الذين سُجنوا أو قُتلوا. وعددهم غير متناقص، ونحن لا نرى تقديم المزيد من مرتكبي تلك الجرائم إلى المحاكمة.

إنَّ وفد بلدي يؤيد البيان الذي أُلقِي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. لذا، فإنني سأقتصر في بياني على ثلاث نقاط تتعلق بمسألة حماية الصحفيين في حالات النزاع. وهي، أولاً، دور الدول؛ وثانياً، أهمية الوقاية؛ وثالثاً، الأطراف الجديدة في مجال الإعلام.

أولاً، يجب أن تؤكَّد مجدداً بوضوح المبادئ الواردة في القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦). وهذا ما فعلناه صباح اليوم. ومما يؤسف له أنَّ الجهات الحكومية تبقى مسؤولة عن معظم أعمال العنف المرتكَبة ضد الصحفيين. ومن غير المقبول تصنيف الصحفيين في حالات معينة على أنهم منحازون لأحد أطراف النزاع لأنهم أعربوا عن رأي مختلف عن الرواية الرسمية للأحداث.

وبمقتضى القانون الدولي في ما يتعلق بحقوق الإنسان، تتحمل الدول مسؤولية مباشرة عن احترام وتعزيز حرية التعبير. إذ يجب عليها أن تتخذ تدابير فعالة لمنع الاعتداءات على الصحفيين والأفراد الآخرين الذين يمارسون حقهم في

حرية التعبير، هذا من جهة، كما يجب أن تتخذ كل تدبير ممكن لمكافحة الإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم ضد الصحفيين من جهة أخرى.

ثانياً، إنَّ بلجيكا مقتنعة بأنه يتعيَّن علينا أن نستثمر في الوقاية لمكافحة جميع أشكال العنف ضد الصحفيين، وهذا بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية والرابطات المهنية. ففي ٧ أيار/مايو، وبمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، انضمَّ وفد بلدي إلى الاتحاد الدولي للصحفيين لتنظيم حدث تحت عنوان ''إيجاد الأمن في مسالك غير آمنة''. وقد قدم الصحفيون أنفسهم والخبراء الإعلاميون استراتيجياتهم للحماية والموارد التي يحتاجون إليها لتنفيذ تلك الاستراتيجيات.

ويمكن إيجاد إطار لدعم الصحفيين عبْر المنظمات غير الحكومية التي تعمل بنشاط في هذا المجال. وسيتعلق ذلك بشكل خاص بمرحلة التحضير لبعثة ما ودعم الصحفيين الموجودين قيد الأسر وضمان المتابعة النفسية للصحفيين الذين يعانون آثار ما بعد الصدمة. وفي هذا العصر الرقمي، نحتاج أيضاً إلى الارتقاء بوعي الصحفيين والإعلاميين الآخرين في ما يتعلق بحماية مصادر معلوماتهم.

ثالثاً، يواصل المشهد الإعلامي تغيُّره. فالعديد من الصحفيين والمدوِّنين يعملون الآن بشكل مستقل ولا يستفيدون من أية حماية تأتي تقليدياً من الانتماء إلى هيئات إعلامية كبرى أو وكالات أنباء. لذا، فإنهم في حالة أكثر ضعفاً. والأمر نفسه يصدق على زملائهم في الصحافة المحلية، الذين هم أكثر عرضة للعنف أو الاضطهاد أيضاً للأسباب ذاتها بالتحديد. وحماية حقوقهم وسلامتهم البدنية تصبح أكثر إلحاحاً، كما هي الحال بالنسبة إلى الاعتراف بأنشطتهم.

تسهم وسائل الإعلام والصحفيون في رؤية عالم المواطنين وصناع القرار السياسي. ومن دون صحافة ليس ثمة معلومات، وبدون معلومات لا يوجد إمكانية لتشكيل رأي، أو عند الاقتضاء، اتخاذ القرارات اللازمة. وفي حالات التراع، يمارس المراسلون مسؤولياتهم ويخاطرون بأنفسهم. لذلك، من الضروري أن نؤكد من جديد عزمنا على حمايتهم، ومحاكمة أولئك الذين يعرضون حياتهم عمدا للخطر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): تود مملكة هولندا شكر الرئاسة الليتوانية لمجلس الأمن على مبادرتها باستضافة هذه المناقشة الهامة اليوم. وتكريما لرئاستكم هذا الشهر، اسمحوا لي أيضا أن أقول باللغة الليتوانية: سيدتي الرئيسة.

إننا نرحب باعتماد القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥)، هذا الصباح الذي شاركنا في تقديمه.

وأود، بطبيعة الحال، الإعراب عن تأييد بياني للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وسأقرأ نسخة مختصرة من بياني. والنسخة الكاملة متوفرة على موقع تويتر.

تشكل حرية التعبير أولوية قصوى بالنسبة لبلدي. وتعد بالغة الأهمية لتحقيق الطموحات الثلاثة لمملكة هولندا هنا في الأمم المتحدة: المتمثلة في تحقيق السلام والعدالة والتنمية. لقد أدان قرار مجلس الأمن ١٧٣٨ (٢٠٠٦) الهجمات ضد الصحفيين في حالات التراع. ومع ذلك، وكما قال متكلمون آخرون أيضا اليوم، لا يزال الصحفيون، بما في ذلك المدونون على شبكة الإنترنت، هدفا للعدوان والمضايقة والاحتجاز التعسفي، بل وحتى القتل خارج نطاق القضاء. إننا نتذكر في مملكة هولندا الصحفيين الهولنديين السبعة، الذين فقدوا حياتهم في العقود الماضية في مختلف مناطق الصراع، وهم يؤدون عملهم فحسب.

إن التهديدات الموجهة ضد الصحفيين تؤثر بشكل مباشر على دورهم قبل الصراع وخلاله وبعده. ويؤدي الصحفيون،

دورا حاسما في التغطية الإعلامية للصراعات، وكشف ويلات الحرب والحض على التحقيق في الاعتداء. كما يساعد الصحفيون على بث جو من التسامح من خلال جمع ونشر معلومات غير منحازة. إن دور وسائل الإعلام مهم لتعزيز حقوق الإنسان والسلام وتسوية النزاعات.

لذلك، من الأهمية بمكان أن يتمكن الصحفيون من العمل بحرية ودون تدخل، ودون خوف. وعموما، فإن دور الصحفيين في البلدان المتضررة من الصراعات هو دور فريد، ينطوي على مخاطر كبيرة وتضحيات شخصية. وفي هذا السياق، هناك دور محدد يتعين على بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة القيام به في مجال حماية المدنيين، بمن في ذلك الصحفيين. وكمثال على ذلك، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وهولندا شريك فيها بنحو ٥٠٠ رجل وامرأة. وتشكل حرية الصحافة عنصرا حاسما في النهج المتكامل الذي نتبعه في مالي، والجمع بين الدبلوماسية والدفاع والتنمية.

وترتبط حماية الصحفيين في النزاعات ارتباطا وثيقا بمنع أعمال العنف وملاحقتها قضائيا. ويجب محاكمة مرتكبي أعمال العنف ضد الصحفيين. قتل على مدى العقد الماضي ما يناهز ٧٠٠ صحفي في جميع أنحاء العالم، لأنهم ينقلون الأخبار والمعلومات إلى الجماهير. تصور، إن ذلك يعني قتل أكثر من صحفي واحد في كل أسبوع لمدة عشر سنوات. تسع من كل عشر حالات قتل مرت من دون عقاب.

ويجب علينا أن نحارب هذا الإفلات من العقاب على ارتكاب أعمال العنف ضد الصحفيين. أولا، إن الإفلات من العقاب يديم العنف بل ويقتل الإعلام. ثانيا، فإنه يؤدي إلى مناخ من الرقابة الذاتية. إذ يمتنع الصحفيون خوفا على حياتهم أو حياة أحبائهم عن تغطية بعض الأحداث، تكون في كثير من الأحيان أحداثا يكتسي نقلها أهمية خاصة. ويجب معالجة ذلك الإفلات من العقاب. إن الملاحقة القضائية هي أفضل وسائل الوقاية.

حيث تهدد حرية الصحافة وتغيب الصحافة الاستقصائية والمستقلة، تتاح الفرصة لازدهار الفساد والأنشطة غير المشروعة. ويستحق الصحفيون الحماية الكاملة، وليس بالكلمات فقط، ولكن أيضا بالأفعال. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أهمية تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي صدر العام الماضي، والذي شمل ولايات حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (A/68/787). وسلط التقرير الضوء على الحاجة إلى مزيد من التدخلات لضمان توفير الحماية الكافية، وهي حماية مطلوبة أيضا بالتأكيد للصحفيين. وبالطبع تقع على عاتق الدول مسؤولية الحفاظ على بيئة آمنة لوسائل الإعلام والتحقيق مع المسؤولين عن ارتكاب أعمال عنف ضد الصحفيين ومقاضاتهم.

إن مملكة هولندا تتطلع إلى مزيد من التعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها لضمان توفير حماية أفضل للصحفيين وحاملي راية حرية التعبير. إن وجود الصحفيين أمر حاسم الأهمية لتحقيق السلام والعدالة والتنمية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): أشكر معالي وزير خارجية ليتوانيا على عقد هذه الجلسة، ومشاركته فيها صباح اليوم. كما أهنئ وفد ليتوانيا على رئاسته الناجحة للمجلس هذا الشهر، وأشكر سعادة نائب الأمين العام على مشاركته والسيد كريستوفر دولوار المدير العام لمنظمة ”مراسلون بلا حدود“، على بيانه. ويسعدني أن أحيي كذلك السيدة ماريان بيرل التي حرصت على إثراء هذه المناقشة صباح اليوم، بتجربتها ومعاناتها الشخصية.

في الثالث من هذا الشهر، حلت ذكرى اليوم العالمي لحرية الصحافة التي تذكرنا بأن حرية الصحافة هي حق أساسي من حقوق الإنسان، كما نص على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهي تعد أيضا يوما لإحياء ذكرى الصحفيين الذين فقدوا حياتهم وفاء للمبادئ النبيلة لهذه المهنة.

إن حماية حريتي الصحافة والتعبير، والحق في الحصول على المعلومات ليست أمرا جوهريا في سياق حماية وتعزيز حقوق الإنسان فحسب، بل هي من أهم العوامل المواتية لحفظ الأمن والسلم ومنع نشوب النزاعات وحلها، فحرية جمع المعلومات ونشرها والحصول عليها أمر أساسي لتعزيز سيادة القانون والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتمتع بحقوق الإنسان وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. كما أن معرفة حقائق وخلفيات المشاكل هي أمر ضروري للتصدي لها، وإيجاد الحلول الكفيلة بمعالجتها، وإن إعطاء مساحة من حرية الرأي والفكر، هو أمر أساسي لتفادي القلاقل ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

لقد أظهر آخر تقرير للأمين العام حول حماية المدنيين الصادر عام ٢٠١٣ (S/2013/689) حجم الهجمات على الصحفيين في مناطق النزاعات، حيث قتل المئات منهم، كما يتعرض الصحفيون لعمليات الاختطاف والتحرش والترهيب والاعتقال التعسفي والاغتصاب والقتل. ومما يدعو للأسف أن مساءلة مرتكبي هذه الأفعال تكاد تكون منعدمة. وهنا نود أن نبرز مثالا على معاناة الصحفيين في مناطق الصراعات في الشرق الأوسط. ففي سوريا، أبرز تقرير الأمين العام المذكور بالاستناد إلى تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة، أن عدد القتلى من الصحفيين في سوريا قد بلغ ٨٤ صحفيا منذ شهر آذار/مارس ٢٠١١، وحتى صدور التقرير في عام ٢٠١٣، وقد تواصل تعرض الصحفيين للقتل والاختفاء القسري وتكميم الأفواه في سوريا على أيدي نظام وحشي وجماعات إرهابية يجمعهم هم مشترك وهو إسكات الأصوات التي تفضح جرائمهم المرتكبة في حق الشعب السوري، ونود أن نستذكر في هذه الجلسة العمل البطولي الذي يقوم به الصحفيون، السوريون منهم أو غير السوريين، في نقل حقيقة ما يجري في سوريا، ولا ننسى هنا الذين بذلوا حياتهم في سبيل تلك المهمة النبيلة، ولا ننسى كذلك آلاف الصحفيين والإعلاميين والناشطين الإعلاميين الذي يقبعون في سجون النظام السوري أو اختطفتهم الجماعات الإرهابية.

ونجدد التأكيد على ما جاء في تقرير الأمين العام حول حماية المدنيين من توصيات بشأن اتخاذ إجراءات ترمي إلى تعزيز حماية الصحفيين في مناطق النزاعات. كما ندعو إلى ضمان المساءلة عن جميع الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين من خلال تحقيقات قضائية مستقلّة وعاجلة وفعالة والحيلولة دون إفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب. وفي هذا الصدد، فالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام حول سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب ذات أهمية.

وعليه، فإننا نرحب باتخاذ مجلس الأمن صباح اليوم للقرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥) الذي يتصدّى لهذه المسائل الهامة ويعيد التأكيد على اهتمام مجلس الأمن بحماية الصحفيين بعد تسعة أعوام من اتخاذ القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، وقد كان ذلك القرار معلماً رئيسياً في هذا المجال وحظي بدعم جميع أعضاء مجلس الأمن بما فيهم دولة قطر خلال رئاستها لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وقد جاء حرص دولة قطر على دعم القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) في إطار اهتمامها الملحوظ برعاية حرية الإعلام والدفاع عن الصحفيين، وتواصل هذا الاهتمام حيث تجسّد في العديد من النشاطات التي قامت بها الدولة، ومنها تأسيس مركز الدوحة لحرية الإعلام في عام ٢٠٠٧، والذي يؤدي دوراً هاماً في تقوية حرية الصحافة وحرية التعبير عبر الإنترنت.

كما تجسّد اهتمام دولة قطر بهذا المجال في استضافة العديد من المؤتمرات واللقاءات، منها مؤتمر اليونسكو لحرية الصحافة في عام ٢٠٠٩، الذي صدر عنه إعلان الدوحة وجدد التأكيد على ضمان حرية التعبير وسلامة الصحفيين. ومن المؤتمرات التي استضافتها دولة قطر كذلك المؤتمر الدولي لحماية الصحفيين في المناطق الخطرة في عام ٢٠١٢، الذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وطالب في توصياته الختامية من مجلس حقوق الإنسان بتعيين مقرر خاص معني بحماية الصحفيين.

وختاماً، فإن حماية الصحفيين هي مسألة ملزمة وغير قابلة لأي تفسير يخالف واجبات الدول وأطراف النزاعات باحترام التزاماتها وفق المواثيق الدولية. ومن هنا، سوف تواصل دولة قطر الالتزام بأحكام هذه المواثيق التي تضمن احترام حرية الرأي والتعبير والحق في الحصول على المعلومات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نتواغاي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): تضم بوتسوانا صوتها، سيدتي الرئيسة، إلى الآخرين في تهنئتكم على تولي بلدكم رئاسة المجلس لشهر أيار/مايو. ونعرب عن دعمنا للجهود التي تبذلونها وتعاوننا فيها.

إننا نقدر حق التقدير مبادرة ليتوانيا بعقد هذه المناقشة الهامة جداً بشأن حماية الصحفيين في حالات النزاع. وفي ظل هذا العدد غير المسبوق من النزاعات في جميع أنحاء العالم والاعتداءات المتكررة ضد الصحفيين، والتي تهدد حرية الإعلام، جاءت مناقشة اليوم في وقتها المناسب تماماً. وبالإضافة إلى ذلك، وكما يشير الأمين العام في تقريره التجميعي عن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ (A/69/700)،لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا حين تسود حرية الصحافة والحصول على المعلومات وحرية التعبير. ويرجع هذا إلى حد كبير لأن هذه العناصر توفر منابر متعددة أبعاد ومتعددة الجوانب لإجراء مناقشات مستنيرة بشأن طائفة عريضة من القضايا، الأمر الذي يسهم بدوره في الديمقراطية والحوكمة الشاملة للجميع والتنمية البشرية المستدامة.

إننا ندرك زيادة المخاطر والتهديدات التي يواجهها الصحفيون العاملون في حالات النزاع ونشعر بقلق عميق حيالها. وتمثل الموجة الأخيرة من قطع رؤوس الصحفيين على يد المنظمات الإرهابية تذكرة حقيقية تماماً بالوحشية التي كثيراً ما تواجه العاملين في الإعلام. كما يبعث على القلق الشديد استهدافهم مباشرة لمجرد قيامهم بعملهم، الذي لا يبقينا على اطلاع وحسب ولكنه يسهم دائما في إيجاد عالم أكثر أمناً.

وقد جسد اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) الإدراك للحاجة إلى بذل جهد دولي أكثر تضافراً من أجل ضمان سلامة الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضدهم، والتي يشكل بعضها جرائم ضد الإنسانية. وفي حين أن من المفهوم جيداً أن طابع عملهم يجعلهم عرضة لمواجهة حالات شديدة الخطورة، فإن العدد المتزايد من أعمال العنف المتعمدة ضدهم - بما في ذلك الاختطاف والحبس التعسفي والتعذيب - تشكل مصدر قلق بالغ وتتناقض مباشرة مع القانون الدولي الإنساني. وينصّ البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، صراحة على أن الصحفيين يتمتّعون بجميع الحقوق والحماية الممنوحة للمدنيين في النزاعات الدولية المسلحة. ومن ثم، يعترف القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) بواجب الدول في حالة النزاع بأن تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين.

ومع ذلك، كان تنفيذ القرار متوسط الجودة إن لم يكن تعيساً. وعلى سبيل المثال، ما زلنا نشهد مستويات متدنية جداً من المساءلة عن الاعتداءات على الصحفيين. ويفلت

مرتكبو الجرائم ضد الصحفيين من العدالة. ومن الواضح أن الدول لا تضطلع بمسؤوليتها عن الحماية. ولذلك، يتحتم على المجتمع الدولي بناء وتعزيز القدرات اللازمة لمساعدة الدول في حماية سكانها من الضرر. وينبغي بذل جهود أكبر من أجل تحقيق المساءلة ومنع الإفلات من العقاب، والتي - كما ندرك جميعاً - هي أهم رادع.

ووجود استعداد لدى الدول على الصعيد الوطني أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد ولا يمكن المبالغة في التأكيد عليه. والسؤال الصعب المطروح علينا هو: هل هذه هي الكيفية التي يتحقق بها هذا الأمر؟ فكيف يمكننا، بوصفنا أعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي، جعل هذا العالم مكاناً أكثر أماناً للصحفيين للقيام بعملهم؟ قد لا يكون لدينا رد قاطع أولا نتمكّن من تغطية كل ما يمكن أن يقال في مداخلات اليوم، ولكن بوتسوانا ما زالت ثابتة في اعتقادها بأن حرية التعبير ووسائط الإعلام المستقلة هي أمور أساسية للتنمية المستدامة. فالمعلومات قوة والمعلومات هي التي يخاطر الصحفيون بحياقم من أجل جمعها. وينبغي أن تُترجم على نحو عاجل إلى سياسات للتنمية الوطنية وتدخلات لخير البشرية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً دعم بوتسوانا لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى حماية أرواح المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الصحفيون، الذين سيكون العالم لولاهم أقل استقراراً وأقل أمناً وأقل بكثير قدرة على الانتقال إلى خطة التنمية الجديدة التي نتطلع إليها في عام ٢٠١٥.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد بيترسن (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أُدلي به في وقت سابق اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ولكنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية.

أود أولاً أن أشكر الرئاسة الليتوانية لمجلس الأمن على طرح هذه المسألة الهامة للنقاش مرة أخرى في المجلس. وكما فعل المتكلمون الآخرون، أود أيضاً أن أهنئ ليتوانيا على اتخاذ القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥) اليوم.

تشكّل الجهود التي تبذلها الدانمرك في دعم حرية وسائط الإعلام، بما في ذلك حماية الصحفيين، جزءا لا يتجزأ من جهودنا المستمرة الرامية إلى النهوض بالمجتمع المدني وحقوق الإنسان. ويتعين حماية حقوق الصحفيين وحرية وسائط الإعلام في جميع أنحاء العالم. وللأسف أن اضطهاد الصحفيين ليس ظاهرة تقتصر على قلة من البلدان فحسب. وترى الدانمرك أنه تجب حماية الصحفيين لتمكينهم من القيام بعملهم دون خوف من أعمال الانتقام أو تعرضهم للهجوم أو إلى ما هو أسوأ من ذلك.

وتستخدم الدولة في العديد من البلدان القوانين المتعلقة بوسائط الإعلام لمنعها من انتقاد المسؤولين في جهاز السلطة. وهذا أمر يبعث على القلق العميق، على الرغم من أنه ليست ظاهرة جديدة. غير أن الاتجاه الجديد والمثير للقلق البالغ بالقدر نفسه، هو أن الصحفيين يستهدفون عمدا الآن، ليس من قبل النظم القمعية فحسب، بل أيضا من قبل المنظمات الإرهابية وجماعات الميليشيات مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ولم نشهد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مثل هذا العدد الكبير والمثير للقلق من التراعات المسلحة داخل البلدان وفيما بينها. وللأسف، فإن هذا ينعكس أيضا في عدد الصحفيين الذين لقوا حتفهم. ففي العام الماضي وحده، قُتل ٦١ صحفيا - كما ذكر في وقت سابق اليوم - في حين تشير التقارير إلى أن عدد الوفيات بينهم قد بلغ هذا العام ٢٥ صحفيا بالفعل.

لقد كانت خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي اعتمدت في عام

٢٠١٢، خطوة هامة نحو كفالة السلامة الفردية للصحفيين على الصعيد العالمي. غير أن حماية الصحفيين وضمان حرية وسائط الإعلام يندرجان ضمن جهود متواصلة لن يسعها تحقيق النجاح من خلال المبادرات الفوقية هذه، بل يجب أن تقترن باتخاذ إجراءات فعلية في الميدان.

وفي المؤتمر العالمي بشأن حرية وسائط الإعلام للعام ٢٠١٥ الذي عقد في كوبنهاغن الشهر الماضي، أطلق وزير التجارة والتنمية الدانمركي مبادرتين ترميان إلى تعزيز حرية وسائط الإعلام في البلدان النامية وفي الدول الهشة. وتشمل كلتاهما عنصرين قويين لحماية الصحفيين هما: برنامج تبلغ قيمته نحو ٢ مليون دولار عبر الرابطة العالمية للصحف ولناشري الأنباء، ومبلغ إضافي قدره ٧٥ ٠٠٠ دولار من خلال الدعم الدولي لوسائط الإعلام بالتعاون مع اتحاد الصحفيين الدولي.

وأود أن أختتم بياني بتكرار ما سبق أن أكده زملاء آخرون: لا ريب أن حرية الرأي والتعبير من الحقوق الأساسية لجميع البشر. وتشكل مناقشة اليوم واتخاذ القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥) إسهاما هاما في جهودنا المشتركة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد موكرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الوفد الليتواني على تنظيم مناقشة اليوم، ونعرب عن تقديرنا للمذكرة المفاهيمية التي عممتها الرئاسة (S/2015/307، المرفق)، ونشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم.

بداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن اتفاقنا التام مع تقييم ليتوانيا الوارد في الورقة المفاهيمية والقائل بأن هذه المسألةلا تعزى إلى عدم وجود القواعد المنظِّمة، وإنما إلى عدم تنفيذ المعايير القائمة في مجال حماية الصحفيين في مناطق التراعات من الأذى. وعليه، فإن من المهم أن نؤكد مجددا أن حماية الصحفيين في جميع الحالات إنما هي من مسؤولية جميع الدول في المقام الأول، وأنه ينبغي أن تبذل الدول قصارى جهدها في سبيل الوفاء بهذا الالتزام، وهي وجهة النظر التي ما فتئ وفد بلدي يتمسك بها باستمرار.

ومن الصحيح أيضا أن التهديد الذي يتعرض له الصحفيون في حالات التراع المسلح، شأنهم في ذلك شأن جميع المدنيين، قد شهد تغيّرا كبيرا في السنوات الأخيرة، وخاصة بسبب التحول الذي طرأ على طابع التراعات المسلحة وارتفاع عددها، وهي غالبا ما تعرّض الصحفيين لأخطار محددة. ويقتضي هذا تضافر الجهود التي تبذلها جميع الدول والأطراف بغية كفالة سلامة الصحفيين في حالات التراع.

وعلى الصعيد الوطني، تكفل التشريعات ذات الصلة في دستور الهند حرية التعبير ودور وسائط الإعلام الحرة، سواء كان عبر شبكة الإنترنت أم خارجها، في بناء مجتمعات المعرفة الشاملة والسلمية والديمقراطية. ومنذ عام ١٩٥٠، انضم بلدنا إلى اتفاقيات جنيف وما زلنا نؤيدها تأييدا كاملا. ونحن ملتزمون بحماية حقوق جميع المواطنين، بمن في ذلكم الصحفيون، على النحو المنصوص عليه في الصكوك الدولية التي نحن طرف فيها.

ونود أن نشدد على النقاط الثلاث التالية فيما يتعلق بالمسائل المحددة التي أثيرت في الورقة المفاهيمية،.

أولا، فيما يتعلق بالمساءلة وضمان السلامة أثناء العمل في المناطق غير الخاضعة لرقابة الدول، نشير إلى دعوة مجلس الأمن عبر القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، والدعوة الواردة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وآخرها القرار ٦٩/١٨٥، فيما يتعلق بامتثال جميع الأطراف في التراع المسلح امتثالا تاما لجميع التزاماتها، فضلا عن كفالة المساءلة من قبل الدول الأعضاء. وتواجه مساءلة الدول الأعضاء تحديا خاصا فيما

يتعلق بالجهات الفاعلة من غير الدول، ولا سيما الجماعات الإرهابية التي تعمل خارج نطاق القانون في إفلات من العقاب.

لقد شهد المجتمع الدولي أعمالا ارتكبتها هذه الجماعات الإرهابية من غير الدول بحق الصحفيين في الماضي القريب والبعيد على حد سواء. ومع ذلك، فإنه ليس بوسع الجماعات الإرهابية من غير الدول نفسها أن تعمل في فراغ. ونرى أنه يتعين على المجلس أن يعمل بقوة أكبر، بصفته الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يفعل ذلك باستخدام الصكوك القانونية والمعلومات المتاحة له كي يحث الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الجهات الفاعلة من غير الدول هذه. وينبغي أن يساعد المجلس الدول الأعضاء التي قد تكون بحاجة إلى المساعدة في تعزيز قدراتها الوطنية على اتخاذ إجراءات كهذه.

ثانيا، نرى فيما يتعلق بمسألة أفضل الممارسات لأجل حماية الصحفيين في حالات النزاع، أنه ينبغي أن يعمل الصحفيون أولا وقبل كل شيء في إطار القوانين المحلية ذات الصلة في البلدان التي يعملون فيها، ثم يسعون ثانيا إلى الوصول بطريقة قانونية، وثالثا، الالتزام الصارم بالحياد والنزاهة، وألا يصبحوا طرفا في النزاع بأية حال. وعن طريق اتباع تحوطات كهذه، سيسهل على الدول الأعضاء كثيرا حماية الصحفيين وتيسير عملهم المهني، فضلا عن ضمان اضطلاعهم بدور حافز في عملية حل النزاعات وبناء السلام. ومن جانبها، يجب على الحكومات الوطنية وضع آليات لحماية الصحفيين ومعدّاتهم، وخاصة حين يقدمون المعلومات عن مكان وجودهم ويتم التنسيق معهم في وقت مبكر. ويجب على الحكومات الوطنية أيضا مقاومة فرض أي قيود تعسفية على عمل الصحفيين ما لم تكن هناك حاجة ماسة إلى ذلك.

ثالثا، في حين نتفق – في سياق بعثات حفظ السلام – مع الرأي القائل بشأن تنفيذ الولايات، أنه ينبغي التركيز بوجه خاص على حماية الصحفيين بوصفهم فئة خاصة من المدنيين الذين تجب حمايتهم، نود أن نؤكد مجددا أن هذه المسؤولية تقع على عاتق الدول الأعضاء المضيفة لعمليات حفظ السلام هذه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بوسنر (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تشعر حكومة كندا بالقلق العميق إزاء العدد المتزايد من أعمال العنف المرتكبة بحق الصحفيين وغيرهم من الإعلاميين في حالات النزاع المسلح. ونؤيد مبادرة ليتوانيا بشأن توجيه الاهتمام إلى هذه المسألة.

لقد بات واضحا بصورة متزايدة أن الإعلاميين باتوا يُستهدفون عمدا، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وتود كندا أن توجه الانتباه بشكل خاص إلى أهمية زيادة مساءلة مرتكبي الجرائم بحق الصحفيين في حالات النزاع المسلح، وضمان سلامة الصحفيين وحمايتهم في مناطق النزاع، بما في ذلك في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية.

وقبل التكلم في هذه النقطة، تود كندا أن تشدد على الأهمية البالغة لأن يواصل مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء إيلاء اهتمام مستمر وشامل للضرر الحاصل على مجتمع السكان المدنيين بوجه عام. ويساورنا عميق القلق إزاء المعاناة البالغة للمدنيين وتشريدهم من جراء النزاعات المسلحة. ويشير هذا إلى التراجع في احترام القانون الدولي الإنساني، وهو وضع تجب معالجته. ولا يزال بوسعنا أن نفعل الكثير، بدءا من اغتنام هذه الفرص للتصدي لمسألة حماية المدنيين المسببة للقلق الشديد، والالتزام بالحد من هذه المشكلة المتفاقمة، علاوة على التخفيف من معاناة السكان المدنيين دون مبرر.

(تكلم بالفرنسية)

إن في التقارير الصحفية الدقيقة النزيهة المنقولة من مناطق النزاع خدمة لمصلحة عامة أساسية. وتؤثّر الصور والأخبار

على الكيفية التي نواجه بها النزاعات المسلحة ونتصدى لها. ويواجه الصحفيون – ولا سيما الصحفيين الذين يستند عملهم على صحافة المواطن والصحافة الاجتماعية – الذين يعملون مراسلين من مناطق النزاعات الكثير من الأخطار على نحو متزايد. والأكثر إثارة للقلق، ارتفاع وتيرة استهداف الصحفيين من قبل الجماعات المسلحة بصورة مرعبة. وفي واقع الأمر، فقد كانت السنوات الثلاث الماضية هي الأشد فتكا بالصحفيين منذ أن شرعت منظمة لجنة حماية الصحفيين في تتبّع هذه الحالات منذ أكثر من عقدين من الزمن.

ويوفر القانون الدولي الإنساني القائم الحماية المناسبة المطلوبة. فعملا بأحكام القانون الدولي الإنساني، يُعتبر الإعلاميون الذين يعملون في مناطق النزاع مدنيين، وبالتالي تجب حمايتهم ما داموا يحافظون على صفتهم المدنية. ولا يكمن التحدي الأكثر خطرا في عدم وجود قواعد لحماية الصحفيين، وإنما في الفشل في تنفيذ القواعد القائمة وفي التحقيق المستمر والمنتظم في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والمقاضاة عليها ومعاقبتها.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد ارتبط تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ببعض أخطر عمليات قتل الصحفيين المروعة، ولا سيما اختطاف الصحفيين الأحرار من الجنسيتين الأمريكية واليابانية، جيمس فولي، وستيفن سوتلوف، وكينجي غوتو، ومن ثم قطع رؤوسهم.

ولكن في معظم الأحيان يشكل الصحفيون المحليون والإعلاميون أهدافا للتهديدات والاعتداءات، على نحو ما شهدنا في جميع مناطق النزاعات بما في ذلك سوريا والعراق وأوكرانيا والصومال. وفيما تتصاعد حدة التوترات في بوروندي، تشعر كندا بالقلق من التقارير التي تفيد بأن وسائط الإعلام تجبر على الخروج من البلد.

ويلزم أن تكفل جميع الدول الأعضاء تهيئة بيئة آمنة وتمكينية للصحفيين لكي يؤدوا أعمالهم بصورة مستقلة وبدون خوف من أعمال العنف أو الاحتجاز التعسفي. وبالنسبة للصحفيين، كما هو الحال لجميع المدنيين، لا بد من وضع حد للأذى والمعاناة التي تلحق بهم عمدا، ولا بد من إخضاع المسؤولين عن ارتكاب تلك الأعمال للمساءلة. وعلى المجتمع الدولي ألا يلزم الصمت إزاء هذه المسألة. ونحث الدول الأعضاء الزميلة على مواصلة تركيز اهتمامنا وعزمنا على جدول أعمال حماية المدنيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لكسمبرغ.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر رئاسة ليتوانيا للمجلس على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وتدل الإحاطات الإعلامية التي قدمت صباح هذا اليوم على مدى ما تتسم به مسألة حماية الصحفيين من أهمية تستحق بها أن تدرج في جدول أعمال مجلس الأمن.

وتؤيد لكسمبرغ تأييدا تاما البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ومنذ المناقشة المفتوحة الاخيرة بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.7003)، التي عقدت قبل عامين تقريبا، شهدنا وقوع أعمال مروعة بشكل متزايد. ونحن جميعا نتذكر الصور الوحشية لعمليات قطع رؤوس جيمس فولي وستيفان سوتلوف وكينجي غوتو. ولم يكن لهؤلاء الصحفيين أي طموح سوى إبلاغ الجمهور عن وقائع الحرب. وكانوا ضمن الصحفيين البالغ عددهم ٨٨ صحفيا الذين، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، جادوا بأرواحهم في سبيل ممارسة مهنتهم، ومعظمهم في حالات النزاع في العراق والصومال وليبيا وسوريا. وبدأ عام ٢٠١٥ بطريقة أكثر مأساوية فيما يتعلق بحرية الصحافة حينما اقتحم رجلان مسلحان مباني مجلة شارلي إيبدو، وبدون

رحمة، أعدموا ثمانية صحفيين فضلا عن أربعة أشخاص آخرين. وأدان مجلس الأمن بشدة جميع تلك الاعتداءات، مع إبرازه ضرورة محاكمة مرتكبيها.

ومع ذلك، وفي معظم الأحيان، تمر هذه الاعتداءات بدون أن تلفت الانتباه لأن معظم الضحايا صحفيون محليون، تترابط مصائرهم مع مصائر مئات القتلى المدنيين الآخرين. وطوى النسيان مئات من الصحفيين الآخرين لأنهم يزحون في السجون حيث يعذبون مرارا وتكرارا.

وتمر الأغلبية الساحقة لهذه الجرائم بدون عقاب. وفي حين اغتيل ٧٤٩ صحفيا منذ عام ١٩٩٢، في ٩٠ في المائة تقريبا من الحالات، فإن الإفلات من العقاب كان كاملا. وهذه الأعداد غير مقبولة. فالقرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) والقرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥)، الذي اتخذه المجلس من فوره، يبرزان عن حق حقيقة أنه بموجب القانون الدولي الإنساني، لا بد من معاملة الصحفيين في أوقات التراع المسلح باعتبارهم مدنيين ويجب حمايتهم واحترامهم بهذه الصفة. ويؤكد القراران على مسؤولية الدول عن محاكمة جميع من ينتهكون القانون الدولي الإنساني. وفي الواقع، يجب أن تكمن مكافحة الإفلات من العقاب في صميم جهودنا لحماية الصحفيين في فترات التراع المسلح. وأية جريمة تمر بدون عقاب تشكل تشجيعا لجميع من يريدون إسكات صوت الحقيقة. ومن المعلوم جيدا أن الحقيقة أولى ضحايا الحرب.

وفي ذلك السياق، نشيد بقرار الجمعية العامة ١٦٣/٦٨، المتخذ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الذي يعلن ٢ تشرين الثاني/نوفمبر اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، ويناشد القرار الدول اتخاذ تدابير محددة لمكافحة ثقافة الإفلات من العقاب. وشاركت لكسمبرغ في تقديم القرار لأننا على اقتناع بأن مكافحة الإفلات من العقاب أحد الأمور الجوهرية فيما يتعلق بالمحافظة على حرية التعبير. كما نشيد بالنظر في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب في الاجتماع الثالث الذي نظمته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بالتعاون مع مجلس أوروبا، وبالمناقشات التي عقدها مجلس حقوق الإنسان.

ومن الواضح أن التعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة أمر ضروري إذا أردنا حقا تغيير الأمور على أرض الواقع وكفالة حرية التعبير. ونشجع على تعزيز التعاون فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية وكيانات الأمم المتحدة المختلفة في المقر وفي الميدان، والمجتمع المدني وممثلي وسائط الإعلام من أجل تعزيز حماية الصحفيين في أوقات التراع.

وبعقد هذه المناقشة والقرار الذي اتخذ اليوم، أظهر المجلس بجلاء أنه مستعد لاتخاذ إجراء لضمان احترام الصحفيين وحمايتهم في فترات التراع المسلح – وهم الصحفيون الذين، من خلال أعمالهم، وفي بعض الأحيان تعريض حياتهم للخطر، يساعدون على إعلاء شأن القيم والحريات التي تستند إليها الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءاتها. وفضلا عن ذلك، أقر المجلس بالمخاطر المحددة التي تواجهها الصحفيات. ويحدونا الأمل، على هذا الأساس واستنادا إلى تقارير الأمين العام المقبلة، في أن يضمن مجلس الأمن المتابعة الضرورية فيما يتعلق بهذه المسألة الهامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد لوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر رئاسة ليتوانيا للمجلس على مبادرتها بعقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى الهامة، وأشكر أيضا نائب الأمين العام والمشاركين الاثنين في المناقشة على إحاطاتهم الإعلامية.

كما تعلن سلوفينيا تأييدها للبيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن الصحافة إحدى أكثر المهن تأثيرا في العالم اليوم، ولكنها أيضا لا تحظى بالاحترام الكافي وخطرة. ودلت الحوادث التي وقعت في الأشهر الأخيرة، مثل احتجاز الرهائن وقطع رؤوس الصحفيين على يد الأطراف من غير الدول، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، على أنه في النزاعات المعاصرة لا تشكل الاعتداءات على الصحفيين أحد الآثار الجانبية، بل هي بالأحرى أحد الاعتبارات الرئيسية.

ومن الأهمية بمكان التشديد على أنه، بموجب القانون الدولي الإنساني، يصنف الصحفيون باعتبارهم مدنيين وتحق لهم نفس الحماية التي يستحقها السكان المدنيون. وغالبا ما تعرضهم أعمالهم بصفة خاصة لخطر التخويف والمضايقة والعنف في حالات التراع المسلح. وتتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن ضمان حماية الصحفيين في الأراضي الواقعة في نطاق ولايتها القضائية، بما في ذلك عن طريق التحقيق في أية اعتداءات عليهم. بيد أنه في معظم الحالات يفلت من العدالة مرتكبو الجرائم بحق الصحفيين والإعلاميين والأشخاص المرتبطين بهم ولا يخضع للمساءلة أي واحد منهم. وتلك الوقائع تدعو إلى القلق ولا بد معالجتها.

وحينما تكون الدول غير راغبة أو غير قادرة على ضمان تحقيق العدالة بأنفسها، يعتمد الضحايا على إمكانية السعي لتحقيق العدالة خارج المحافل الوطنية. ولذلك نشيد بالجهود الجارية لتوثيق الأدلة على الفظائع التي يرتكبها أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية، فضلا عن الجهود التي تبذلها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، للتحقيق في إمكانية ممارسة الاختصاص الشخصي للمحكمة على الفظائع التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية. ولا يمكن لجهة صاحبة مصلحة بمفردها كسب معركة مكافحة الإفلات من العقاب. ويلزمنا إقامة المزيد من الشراكات والتعاون لتحقيق الغاية المنشودة، بما في ذلك من جانب مجلس الأمن – وهو الهيئة الوحيدة التي تحظى بسلطة إحالة الفظائع إلى المحكمة الجنائية الدولية حتى حين لا تكون الدولة طرفا في نظام روما الأساسي.

وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لسد فجوة الإفلات من العقاب، إذ أن عدم المساءلة لا يؤدي سوى إلى ارتكاب المزيد من أعمال العنف ضد الصحفيين، وإنشاء ثقافة للإفلات من العقاب وتهيئة الظروف المفضية إلى حالات الشذوذ المنهجية الأخرى، وعرقلة إعادة البناء بعد انتهاء التراع وسيادة القانون وتحقيق السلام والاستقرار في الأمد الطويل.

ولا يسعنا أن ندع المناطق الواقعة في نطاق سيطرة الجماعات الإرهابية والأطراف الفاعلة من غير الدول لتصبح ثقوبا سوداء للمعلومات. ويتعين علينا أن نقر بالخيارات الشجاعة التي يتخذها الصحفيون والإعلاميون والأشخاص المرتبطون بهم في الذهاب إلى مناطق الحرب والإبلاغ عن الفظائع ومعاناة المدنيين الأبرياء، حتى وهم يعرضون حياتهم ذاتها للخطر. وحينما نتناول سلامة الصحفيين من الضروري اتخاذ نهج قائم على أساس نوع الجنس من أجل معالجة حالة الصحفيات، اللائي يتعرضن للمزيد من خطر الوقوع ضحايا للعنف الجنسي، الذي يستخدم في أغلب الأحيان سلاحا للحرب في مناطق التراع.

وأود أن أؤكد مجددا على أن مجلس الأمن ليس وحده في التعامل مع هذه المسائل، إذ أن هيئات الأمم المختلفة اتخذت قرارات بشأن سلامة الصحفيين. كما جددت الجمعية العامة التأكيد على ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين، بإعلانها ٢ تشرين الثاني/نوفمبر اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين.

ختاماً، أودّ أن أؤكد أننا نُدين العنف ضد الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام، سواء كانوا أو لم يكونوا في حالات نزاع، لأنَّ ذلك له تداعيات خطيرة على حرية التعبير وعلى

حقوق الإنسان عموماً. وينبغي ألاَّ يكون هناك أي تسامح مع أي شكل من العنف ضد الصحفيين. والتوجُّهات المثيرة للقلق تستدعي الاهتمام المتواصل من قِبَل مجلس الأمن. واتخاذ القرار ٢٢٢٢(٢٠١٥) اليوم خطوة هامة في ذلك الاتجاه، ولهذا السبب أيضاً شاركت سلوفينيا في تقديم القرار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد شيب (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة. وألمانيا تؤيد البيان الذي أُدلي به في وقت سابق اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ومنذ مناقشتنا الأخيرة لهذه المسألة في تموز/يوليه ٢٠١٣ (انظر S/PV.7003)، تَواصَل ارتفاع عدد الاعتداءات العنيفة أو حتى المميتة على الصحفيين. ووفقا للاتحاد الدولي للصحفيين، قُتِل عمداً ١١٨ صحفياً وموظفاً إعلامياً، وتعرض ١٧ آخرون لحوادث مميتة في عام ٢٠١٤. وإننا ننعي وفاة مراسلة الحرب الألمانية أنيا نايدغينهاوس، التي قُتِلت بوحشية في أفغانستان في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وبوفاتها، خسرت ألمانيا وأفغانستان كلتاهما بانية جسور لا تكلُّ، كانت محفَّزة بإحساس عميق بالإنسانية واحترام الثقافات الأخرى.

إنَّ الصحفيين المستقلين عيوننا وآذاننا في هذا العالم المتزايد التعقيد. ونظرتنا المتبصرة في الحروب والأزمات الحالية ستكون محدودة جداً بدون مساهماتهم الشجاعة. فمن واجبنا إذاً حماية الصحفيين بأفضل وسيلة ممكنة. وللقيام بذلك، نحتاج أولاً إلى فهم التحديات التي يواجهونها. وفي السنوات القليلة الماضية، خضعت الصناعة الإعلامية لتغييرات واسعة. وهناك المزيد والمزيد من المراسلين المواطنين والمدوِّنين المستقلين ينضمون إلى السلك الإعلامي الأكثر تقليدا. وشركات الأنباء ووكالاتها تفضِّل اليوم توظيف أشخاص مستقلين. ونتيجة لذلك، فإنَّ توفير الحماية لعدد متزايد من الصحفيين المستقلين، الذين يفتقرون غالباً إلى الدعم اللوجستي من منظمة صاحبة عمل، يصبح أكثر صعوبة.

وفي العديد من النزاعات اليوم، أصبحت الجماعات المسلحة غير الحكومية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتنظيم القاعدة وحركة الشباب أطرافاً فاعلة رئيسية. وعادة ما يتعرض الصحفيون للخطر على نحو أكبر في المناطق التي تسيطر عليها تلك الجماعات المسلحة غير الحكومية، التي تتجاهل القانون الدولي بشكل صارخ ومتعمَّد. وفي الوقت نفسه، هؤلاء الصحفيون هم غالباً مصدر المعلومات المستقل الوحيد، الباقي في بيئة متَّسمة بالفوضة. وبعبارات أخرى، إنَّ الصحفيين هم الأكثر ضعفاً غالباً حيث الحاجة إليهم على أشدها. وقد حان الوقت لمضاعفة جهودنا بغية تحسين حماية الصحفيين. واسمحوا لي بإبراز أربعة مجالات فيها المزيد ممَّا يجب عمله:

أولاً، في ما يتعلق بالإنذار الفعال، نناشد جميع الدول أن توفر جدياً الأمان للصحفيين داخل أراضيها. وهذا يعني أيضاً أنه ينبغي للدول، قدر استطاعتها، تحذير الصحفيين والعاملين الإعلاميين في مناطق النزاع من الأخطار والمخاطر الوشيكة لتمكينهم من اتخاذ الاحتياطات اللازمة.

ثانياً، على صعيد المساءلة، يجب على جميع الدول أن تبذل قصارى جهدها لتقديم مرتكبي الجرائم ضد الصحفيين للعدالة. فمن غير المقبول ببساطة أن تكون مساءلة الجناة غير موجودة فعلياً في الوقت الحاضر. وإذا لم يكن تحقيق المساءلة ممكناً على المستوى الوطني، فإنه ينبغي تكليف المحكمة الجنائية الدولية مسؤولية محاكمة القضايا التي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية. وإننا نشجع الأمين العام على إدراج معلومات منتظمة بشأن سلامة الصحفيين والاعتداءات عليهم في تقاريره. ونتفق مع المذكرة المفاهيمية (S/2015/307،المرفق)

على أنَّ هذا يمكن أن يُسهم في مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكَبة ضد الصحفيين.

ثالثا، بالنسبة إلى التدريب، ينبغي عدم إرسال الصحفيين إلى مناطق النزاع إلاَّ بعد خضوعهم لتدريب أمني مهني. وينبغي لوكالات الأنباء أن تضمن استعداد موظفيها المستقلين استعدادا جيدا في هذا الصدد أيضاً. وألمانيا ملتزمة التزاماً قوياً بتزويد الصحفيين بالمهارات المناسبة للتعامل مع حالات النزاع. وأكاديمية دويتش فيلي المموَّلة من الحكومة تدعم مجموعة واسعة من المشاريع القائمة محلياً بشأن الصحافة الحسَّاسة للنزاع، أمن الصحفيين والمساعدة النفسية. وتقدم الأكاديمية أيضا دورة عبْر الإنترنت للصحفيين الدوليين، بهدف تثقيفهم حول السلامة الرقمية، وضمان حمايتهم من الاعتداءات الإلكترونية والمراقبة محددة الأهداف.

رابعاً، إننا نشجع بقوة مجلس الأمن على مواصلة المناقشة المتعلقة بحماية الصحفيين. ونرحب باتخاذ قرار اليوم ٢٢٢٢(٢٠١٥)، الذي تدعمه ألمانيا بصفتها من المشاركين في تقديمه. وهذا القرار الجوهري يوجِّه رسالة هامة. وهو يعني أيضاً أننا بحاجة إلى مضاعفة جهودنا لتنفيذ الأحكام القائمة بشكل أفضل.

إنَّ الهجوم المروِّع على مجلة شارلي إبدو الفرنسية ذكَّرنا بالحقيقة المرة ومفادها أنَّ الصحفيين وحرية الصحافة ليسوا مهددين في مناطق النزاع فحسب، بل يُحتمَل أن يكونوا مهددين في كل مكان. وحتى في المجتمعات الهادئة،لا يمكننا اعتبار حرية الصحافة أمراً بديهياً. فعلينا أن ندعمها وندافع عنها في كل مكان وزمان. ولا غِنى عن المجتمع المدني النشيط والحيوي في هذا المسعى الدائم. لذا، نناشد جميع البلدان والمنظمات الإقليمية تهيئة بيئة يمكن للمجتمع المدني أن يعمل فيها بحرية، ويُقيِّم الدور الهامّ لحرية الصحافة. فالاعتداءات على الصحفيين ليست إذاً اعتداءات على أفراد فحسب، لكنها اعتداء على إحدى ركائز المجتمعات الحرة والديمقراطية. ويمكن للمجلس أن يطمئنّ إلى أنَّ حماية وتعزيز حرية الصحافة وحرية الكلمة أولوية عليا لدى ألمانيا وستبقى كذلك دائماً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد كولغا (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم جزيل الشكر، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية الصحفيين في النزاعات.

من المؤسف أننا شهدنا في السنوات الأخيرة العديد من الاعتداءات البربرية على الصحفيين، وأنَّ هذا العدد لم يتناقص. لذا، نرى أنه من الأهمية القصوى أن نولي للمسألة في مجلس الأمن اهتماماً منتظماً وأكثر تواتراً. إنَّ إستونيا ترحب باتخاذ القرار ٢٢٢٢(٢٠١٥) بشأن حماية الصحفيين في وقت مبكر اليوم. وقد شاركنا في تقديمه باعتزاز، ونود أن نشكر الرئاسة الليتوانية على عملها الجاد كله.

وإستونيا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق.

إنَّ إستونيا مؤمنة إيماناً راسخاً بقيمة حرية التعبير وحرية الكلمة. فمن خلال العمل الدؤوب للصحفيين على خط المواجهة لأخطر النزاعات، يُسلَّط الضوء غالباً على المسائل الأكثر إثارة لقلق المجتمع الدولي. فالمعلومات الموثوقة التي يوفرها الصحفيون، الذين يعملون أحياناً في جوٍّ من الإكراه الشديد والتضحية برفاههم الذاتي، يمكن أن تسهم في إنقاذ أرواح في مناسبات عديدة.

لقد قيل لدى اندلاع أحد النزاعات المسلحة إنَّ الإصابة الأولى هي الحقيقة غالباً. وبما أنَّ المعلومات تنتقل في هذه الأيام بسرعة الضوء، فإنه في غاية الأهمية نقل التقارير الإعلامية الدقيقة والمحايدة من مناطق النزاع، وتقديمها للرأي العام

بأسرع ما يمكن. لكنّ ذلك يأتي بتكلفة غالباً. ومن المؤسف أنَّ الصحفيين والمراسلين والعاملين الإعلاميين، وبخاصة أولئك الذين يعملون في مناطق التراع، أصبحوا أهدافاً مقصودة للاعتداءات الوحشية – اعتداءات تجاوزت أيَّ مستوى من الإنسانية. فالصحفيون يُهانون، ويُسجَنون، ويُعذَّبون، ويُعدَمون ويُغتالون من قِبَل حكوماهم بالذات، وأطراف التراع أو المنظمات الإرهابية، سواء بقطع الرؤوس الذي تنفذه داعش أو الإعدامات التي تنظمها القاعدة. ويمكن أن تحدث أيضاً في مكتب هادئ لمجلة كاريكاتورية، كما في قضية شارلي إبدو.

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد من قِبَل المجتمع الدولي، لم يكن هناك سوى تقدم ضئيل جداً في تقليص عدد الصحفيين القتلى –٣٧٠ في السنوات الـ ١٠ الماضية – وفي تقديم الجناة للعدالة. وإلى جانب التهديد لحياة الصحفيين، فإهم يواجهون أيضا عقبات أخرى في عملهم في مناطق التراع، مثل حرماهم من الوصول، الرقابة والمضايقة، الاحتجاز التعسُّفي والاعتداءات المباشرة.

ويجب على المنظمات الدولية والحكومات ووسائط الإعلام وغيرها من الجهات الفاعلة العمل معا لتعزيز سلامة الصحفيين ومحاسبة المسؤولين عن الهجمات. وفي ضوء الصكوك الدولية القائمة، التي تشمل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية جنيف الثالثة وبروتوكولها الإضافي والقرار ١٧٣٨(٢٠٠٦) وغيرها الكثير، ينبغي أن يكون الإطار القضائي اللازم كافيا لحماية الصحفيين حتى عندما يرسلون تقارير من مناطق التراع. لكن وللأسف، فإن مرتكبي الجرائم ضد الصحفيين يفلتون من العدالة في جميع الحالات تقريبا.

ومن المهم تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون ومواصلة التذكير بأن الاعتداء على الصحفيين هو اعتداء على المدنيين، بغض النظر عما إذا كان يحدث في صراع مسلح دولي أو غير دولي، وأنه يوازي أيضا جريمة الحرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وفي رأينا، ينبغي أن يكون التصدي للإفلات من العقاب وإصدار أحكام ضد مرتكبي هذه الجرائم المروعة ضد الصحفيين أفضل رادع ممكن لمن قد يرتكبوها مستقبلا. ومع أننا نوافق على أن الحكومات الوطنية للبلدان في حالات التراع ينبغي أن تكون في الطليعة لمقاضاة مرتكبي هذه الجرائم، فإننا نشجع المجلس بقوة على النظر في إحالة هذه القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وفي الختام، تهيب إستونيا، بوصفها عضوا في المجلس التنفيذي لليونسكو، بجميع الأطراف الفاعلة المعنية أن تدعم خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب وتحث على تبادل الممارسات الجيدة المتعلقة بسلامة الصحفيين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد بيفوفاروف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن امتناننا للرئاسة الليتوانية على عقد هذه المناقشة المتعلقة بحماية الصحفيين.

وتؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة.

ويرحب وفد بلدي بمشروع القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥)، الذي اتخذ اليوم، ونحن سعداء بأننا كنا أحد مقدمي هذه الوثيقة الهامة.

إن موضوع اليوم هو في غاية الحساسية بالنسبة لبلدي الذي يواصل الآن النضال ضد العدوان الروسي المختلط، ونشعر بالامتنان على إتاحة هذه الفرصة لإبداء بعض الملاحظات التي نعتبرها مهمة.

ما من شك في أن المعلومات اليوم لها تأثير مباشر على العمليات السياسية العالمية الرئيسية. وقد شهد العالم في العامين

الماضيين زيادة مطردة في عدد الصحفيين الذين قتلوا أو أصيبوا أثناء أدائهم لواجباقم المهنية. وللأسف، فإن أحد الأسباب الرئيسية لهذا الوضع غير المقبول هو الزيادة في عدد مناطق عدم الاستقرار وطابع الآليات القانونية الدولية لحماية الصحفيين التي تفتقر إلى الكمال والإفلات من العقاب لأولئك الذين يرتكبون الجرائم ويعيقون الأنشطة المهنية للصحفيين.

وتعتقد أوكرانيا أن الصحافة الحرة المستقلة المسؤولة والمهنية هي أساس المجتمعات الديمقراطية المدنية الحديثة. ويؤيد بلدي جميع الآليات الدولية الرامية إلى تعزيز حماية الصحفيين في جميع أنحاء العالم، ولا سيما تلك التي يروج لها مجلس حقوق الإنسان. كما تشارك أوكرانيا بنشاط في أعمال اليونسكو لتعزيز الاستجابة الحكومية الدولية لأعمال العنف والعدوان على الصحفيين العاملين في المناطق الشديدة الخطر والمخاطر.

إن بلدي مؤيد قوي للتنفيذ الشامل والعملي للمبادئ المنصوص عليها في خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. ونحن نرى أنها وثيقة هامة من أجل المكافحة العالمية لإفلات الأشخاص والكيانات الإجرامية الذين يهددون ممثلي وسائط الإعلام بصورة مباشرة في البؤر الساخنة من العقاب.

ويمكن أيضا أن يصبح تعزيز الأنشطة المهنية للمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم عنصرا هاما في الجهود الراميةإلى تحسين أمن الصحفيين عموما. وينبغي لهذه المنظمات غير الحكومية أن تواصل توجيه انتباه الحكومات إلى أوجه القصور في الممارسات القائمة للحماية المادية والقانونية لممثلي وسائط الإعلام. ونعتقد أن التعاون الوثيق بين مختلف الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية يمكن أن يعطي زخما إيجابيا، بما في ذلك فيما يتعلق بمراجعة قائمة المجالات الجديدة للأنشطة الإعلامية، حيث ينبغي أن يكون للصحفيين نفس الحقوق كما لو كانوا يعملون في مناطق عدم الاستقرار، ومنها على سبيل المثال في فضاء المدونات وشبكات وسائط التواصل الاجتماعي.

وتؤمن أوكرانيا إيمانا قويا بالحاجة إلى تعزيز جهود الخبراء الدوليين الرامية إلى تحسين إجراءات المحاسبة والتحقيق مع الذين يؤثرون على الحقوق المشروعة للصحفيين العاملين في مناطق عدم الاستقرار.

ونشيد أيضا بالصحفيين الذين قتلوا أو أصيبوا أثناء أداء واجباقم المهنية. وبلدنا سيظل مؤيدا فعالا لممارسة العمل الصحفي بحرية وفي أمان، ونعتبر أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها أهم الجهات الفاعلة في تعزيز الحقوق والحريات الأساسية للصحفيين على الصعيد العالمي.

ومن دواعي فخري أن أقول إنه على الرغم من كل الصعوبات الداخلية التي نجد أنفسنا مضطرين لمواجهتها في أوكرانيا، أصبحت الصحافة المستقلة والممثلة لجميع الآراء واقعا. وهي تشكل حاليا أداة قوية لاستمرار التحول الديمقراطي في مجتمعنا، وتجسد احتياج شعبنا حاليا إلى العيش في جو تسوده حرية الكلام والتعبير والعيش في بلد لا يشعر المرء فيه بخطر التعرض للسجن بسب موقفه إذا لم يتفق مع الموقف الرسمي.

لقد كانت صحافتنا الوطنية المستقلة من العوامل الرئيسية التي ألهمت قيام الثورة من أجل الكرامة قبل أكثر من عام. فبفضل العديد من التحقيقات الحيادية التي أجرتها وسائط الإعلام والصحفيون الشجعان في أوكرانيا، تمكن المجتمع من اكتشاف جميع الجوانب المروعة للعيش في ظل النظام السابق الموالي للروس وفساده. وقد أصبح الصحفيون الأوكرانيون سلطة رابعة حقيقية وشكلوا آلية عامة قوية للرقابة على المسؤولين الحكوميين والسياسيين، مما أدى إلى المزيد من الشفافية والديمقراطية في القطاع العام.

وتبذل حكومة أوكرانيا ووكالاتها المختصة قصارى جهدها لحماية الصحفيين. وفي ١٤ أيار/مايو، اعتمد برلماننا قانونا يقضي بإدخال تعديلات على بعض التشريعات الأوكرانية المتعلقة بتعزيز الضمانات للأنشطة المهنية المشروعة للصحفيين في أوكرانيا. وينص هذا القانون على المزيد من الضمانات الأمنية للأنشطة المهنية التي يقوم با الصحفيون، بما في ذلك تعديلات في القانون الجنائي الأوكراني. وينص القانون أيضا على ضمانات اجتماعية إضافية للصحفيين وأسرهم.

ما برحت أوكرانيا تعاني لأكثر من عام من عدوان الاتحاد الروسي الذي يحتل جزءا من أراضينا ذات السيادة، ألا وهو، جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، وما زال مستمرا في الأعمال العسكرية العدوانية ضد بلدي في منطقتي دونيتسك ولوغانسك.

وكان لجميع هذه العوامل أثر خطير على الصحفيين العاملين في أوكرانيا، حيث ازداد عدد الجرائم المرتكبة ضدهم إلى مستوى أعلى مما كان عليه في أي وقت مضى عبر تاريخ بلدنا المستقل. والمثال الذي عشناه قد أظهر بوضوح للعالم أجمع أن المعلومات يمكن استخدامها ليس من أجل تعزيز القيم والمبادئ، بل كطريقة لتحريك التراعات المُصَدَّرة وتأجيجها واستدامتها وغسل عقول المواطنين على جانبي الحدود والكذب بشأن الأسباب والعواقب الحقيقية لهذا االعدوان العسكري السافر في قلب أوروبا.

ومنذ بداية الأزمة، لمس ورأى الأوكرانيون وبقية العالم الفرق الواضح بين الصحافة الدولية المستقلة والإنتاج باستخدام أسلوب الدعاية الروسية والذي ينطوي على عرض مشاهد تلفزيونية مسرحية مثيرة للسخرية يُعد معظمها من أجل الاستهلاك الداخلي. وهذه الأنشطة التي تقوم بها وسائط الإعلام التي يسيطر عليها الكرملين تشكل انتهاكا مباشرا للاتفاقية الأوروبية المتعلقة بالبث التلفزيوني العابر للحدود التي وقعتها روسيا في عام ٢٠٠٦. وللأسف، فإن هذه الاتفاقية وثيقة دولية أخرى يتجاهلها ذلك البلد ببساطة كما لو أنها غير موجودة.

وتقارير جميع بعثات الرصد الدولية تبين بصورة مقنعة ووقائعية أن حالات العنف العديدة ضد العاملين في وسائط الإعلام ما زالت ترتكبها الجماعات المسلحة غير القانونية المدعومة من روسيا في دونباس، وكذلك السلطات المزعومة التي تمارس السيطرة الفعلية في شبه جزيرة القرم المحتلة.

إن أعمال القتل والاعتداء البدني والاختطاف والترهيب والتهديدات الموجهة ضد الصحفيين هي من بين أكثر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان هناك. وعلاوة على ذلك، فإن الأعمال القتالية الجارية وانتهاكات المقاتلين لنظام وقف إطلاق النار في شرق أوكرانيا لا تزال تعرض سلامة الصحفيين في دونباس للخطر، حيث تم قطع بث قنوات التلفزيون الأوكراني منذ فترة طويلة بصورة غير قانونية والاستعاضة عنها بقنوات تلفزيونية للدعاية الحكومية من الاتحاد الروسي.

وفي ظل هذه الخلفية، ما زلنا نشهد حربا حقيقية في مجال المعلومات تشنها وسائط الإعلام الخاضعة لسيطرة الدولة الروسية ترمي إلى تقويض السلام والاستقرار في أوكرانيا. إن الأكاذيب المعادية لأوكرانيا التي تروج لها وسائط الإعلام الروسية تمثل تحديا لقواعد الأخلاقيات الصحفية والأخلاق الإنسانية، وتحريضا سافرا على الكراهية العرقية. إن الحكومة الروسية تستخدم وسائط إعلام الدولة الروسية على نطاق واسع في بث الدعاية ونشر العنف وتعزيز النزعة القومية العدوانية والمغالاة في الوطنية، الأمر الذي يتنافى مع عدد من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الواردة فيه.

ونشدد على أن حالة حرية وسائط الإعلام بوجه عام في المناطق المتضررة من شرق أوكرانيا والخطوات التي اتخذتها الحكومة الأوكرانية لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات

الأساسية ينبغي النظر إليها في ضوء التحديات الأمنية الناجمة عن الأنشطة التخريبية والعدوانية التي يمارسها الاتحاد الروسي تجاه أوكرانيا، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم للجماعات المسلحة غير المشروعة في شرق أوكرانيا. وإننا نُدين بشدة جميع الاعتداءات على الصحفيين في شرق أوكرانيا وفي العالم بأسره، ونتشارك بشكل كامل فكرة أنَّه يجب ضمان سلامة الصحفيين في جميع الأوقات.

أخيراً، أود أن أختتم كلمتي بتأكيد التزام الحكومة الأوكرانية بمواصلة صون وتعزيز حرية وسائط الإعلام وحماية الصحفيين في البلد، بما يتوافق على نحو كامل مع الالتزامات والمعايير الدولية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إلر (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر الرئاسة الليتوانية على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت.

إنَّ تركيا تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وسأبدي الآن بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إنَّ حرية التعبير والإعلام تشكل أسساً حيوية للديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ويجب علينا جميعاً ضمان تدعيم تلك الحرية. والصحفيون والمهنيون الإعلاميون ينفذون مهمة ذات أهمية خاصة بتقديمهم فوراً معلومات دقيقة وموثوقة، من أجواء محفوفة بالخطر المتزايد غالباً. وهم إذ يفعلون ذلك يواجهون بازدياد مخاطر التخويف والعنف، ولا سيما في حالات النزاع المسلح.

ومن المؤسف أن التهديد المتزايد لسلامة الصحفيين في حالات النزاع قد تجسَّد في شكل القتل والاختطاف والاحتجاز كرهائن من قِبَل مختلف الأطراف. والأفعال البغيضة المرتكَبة ضد الصحفيين على أيدي المنظمات الإرهابية مثل داعش، توضح خطورة التحدي الذي نواجهه. فمثل هذه الأعمال التي تستهدف الصحفيين منهجياً لا تستحق كل إدانة فحسب، بل يجب أن تقودنا جميعاً إلى اتخاذ خطوات جريئة أيضا، لمنع العنف وتعزيز بيئة آمنة للصحفيين والمهنيين الإعلاميين الآخرين.

وإننا نعتقد أنه لا بدَّ من إيلاء اهتمام خاص لضمان المساءلة عن الجرائم المرتكَبة ضد الصحفيين في النزاعات المسلحة. والإفلات من العقاب على هذه الجرائم يبقى تحدياً كبيراً يجب التصدي له. ونحن في هذا الصدد نرحب بجهود الأمم المتحدة، بما فيها خطة عملها بشأن سلامة الصحفيين والإفلات من العقاب، بقيادة اليونسكو. والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ركَّزا أيضاً على تلك المسألة عبْر اتخاذ قرارات سنوية بشأن سلامة الصحفيين والإفلات من العقاب. ومبادرات مجلس أوروبا جديرة بالتنويه في هذا الصدد أيضا.

إنَّ عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، بحسب الاقتضاء والصلة، يمكن أن تؤدي دوراً هاما أيضاً في الجهود الدولية لتعزيز وحماية الصحفيين والمهنيين الإعلاميين في حالات النزاع. وفي هذا الإطار، يمكن لرصد الانتهاكات بحق الصحفيين والتعديات عليهم والإبلاغ عنها أن يُسهما في المساعي الدولية لإنهاء الإفلات من العقاب.

وتهيئة بيئة العمل الضرورية للصحفيين وضمان وصولهم وحرية تنقلهم مكوِّنات أساسية لضمان تقديم معلومات موثوقة للسكان المحليين، فضلاً عن المجتمع الدولي الأوسع. إنَّ تركيا تستضيف عدداً كبيراً من الصحفيين الدوليين الذين يغطون حالات النزاع في منطقتنا. ونحن نيسِّر أنشطتهم بتوفير بيئة مأمونة وآمنة يؤدون فيها أعمالهم. وفي الحقيقة، إنَّ المراكز الإعلامية التي أنشأتها تركيا قرب بعض حدودها قد مكَّنت الصحفيين والمهنيين الإعلاميين الدوليين من الوصول إلى

المعلومات والإبلاغ عنها بدون انقطاع في أوضاع مأمونة على مقربة من مناطق التراع.

وأودّ أن أختتم كلمتي بتأكيد أنه ينبغي للمجتمع الدولي ألاَّ يدَّخر أيّ جهد لمعالجة توجّه التخويف والعنف المثير للقلق ضد الصحفيين في حالات التراع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجمهورية التشيكية.

السيدة هَردا (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالإنكليزية): إنَّ الجمهورية التشيكية تؤيد البيان الذي أُلقِي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتودّ أن تشكر الرئاسة الليتوانية على طرح هذا الموضوع الهام جداً.

نكرر الإعراب عن الأسف المتشاطر على نطاق واسع حيال العدد غير المقبول والمتزايد من الصحفيين الذين تعرَّضوا للمضايقة، التهديد، الاعتداء والقتل، سواء من قِبَل أطراف حكومية أو غير حكومية. وإننا نشجب الإفلات من العقاب الذي يسود على الجرائم ضد الصحفيين، والذي يؤدي إلى مزيدٍ من الانتهاكات. وعمل الصحفيين اليوم يشكل جزءاً من حرية الرأي والتعبير لكل شخص. إنهم محفِّزو التدفق الحرّ للمعلومات والأفكار – ونحن جميعاً نستخدم نتائج أعمال الصحفيين. وهؤلاء الأفراد الشجعان يواصلون في أغلب الأحيان دفع أغلى الأثمان للتأكد من أنّ معاناة البشر في التراعات لا تبقى غير مرئية وغير مسموعة.

إنَّ لدى الصحفيين القدرة على كشف مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والتعديات في المناطق النائية من العالم – فجأة، في غمضة عين – عبْر الصحافة المطبوعة أو التلفزيون أو الإنترنت. وبفضل تكنولوجيات الاتصالات الحديثة، يمكن لأي شخص جريء بما يكفي أن يصبح مواطناً صحفياً، يوثِّق انتهاكات حقوق الإنسان والتعديات عليها. ويمكن استهداف أي شخص كذلك. والعمل المنهجي والشامل على المستويين العالمي والإقليمي لرفع مستوى الوعي، وتحديد المقاييس والتشارك في أفضل الممارسات، يجب مقابلته بالعزم والالتزام ذاتيهما على المستوى الوطني لعكس اتجاه الإفلات الراسخ من العقاب.

إنَّ الجمهورية التشيكية، عبْر مشاريع محددة، تدعم تعزيز الإعلام الديمقراطي، والصحافة المنفتحة والمستقلة والمهنية. وفي سياق الاستعراض الدوري العالمي، نثير بانتظام مسألة عمل الصحفيين الحر دون عوائق، إلى جانب سيادة القانون، التي يجب أن تكون سلامة الصحفيين جزءاً أصيلاً منها.

إننا نرحب بالأمثلة المشتركة على أفضل الممارسات لمنع الجرائم ضد الصحفيين والتحقيق فيها ومحاكمتها. ونأمل للجهود المتضافرة المحتشدة خلف خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب أن تؤتي ثمارها، سواء عبْر اليونسكو، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مجلس أوروبا أو المنظمات الإقليمية الأخرى. ونحن مَدينون للناجين من الاعتداءات والتهديدات، ولأسر الذي قُتِلوا وللصحفيين الذين سيبقى عملهم دائماً المرآة النهائية لديمقراطياتنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد دي أنطوينو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): كما قال وفد بلدي حين كان عضواً في مجلس الأمن، إنَّ حماية المدنيين في حالات التراع المسلح مسألة يوليها المجتمع الدولي أهمية كبيرة. لذا، من الملائم للمجلس أن يبقيها قيد الاستعراض المتواصل.

إنَّ المدنيين ما فتئوا يعانون بشدة عواقب التراعات المسلحة، بأرقام مخيفة، والاعتداءات المتزايدة على الصحفيين أسباب للقلق الواضح. لذا، اسمحوا لي أن أشكر الرئاسة

الليتوانية على طرح مسألة حماية الصحفيين أمام المجلس للمرة الثالثة منذ عام ٢٠٠٦، حين كان بلدي عضواً أيضاً، وحين اتُّخِذ القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦). وأود كذلك أن أعرب عن امتناننا على المذكرة المفاهيمية التي أعدَّها الرئاسة (S/2015/307، المُرفق)، وعلى الإحاطات الإعلامية التي قدَّمها الصحفيون الموجودون معنا هنا اليوم، والذين أوضحوا كيف يؤدون عملهم في حالات محفوفة بالخطر الشديد.

إنَّ الصحافة وسيلة أساسية لممارسة حرية الصحافة وحرية الوصول إلى المعلومات، التي تصبح أكثر أهمية في حالات النزاع وما بعده، والتي فيها تسهم الصحافة في الكشف بفعالية عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي حالات النزاع المسلح أو في أعقابها، قد تكون حياة الصحفيين والعاملين الإعلاميين في خطر بسبب مجموعة عوامل، من الاعتداءات التي تستهدفهم عمداً بسبب مهنتهم، إلى حالات يجدون أنفسهم فيها في مرمى تبادل إطلاق النار. والصحفيون، شأن المدنيين الآخرين، معرَّضون لتلك الأخطار. ولكن ظهر مؤخراً نوع من الانتهاك لسلامتهم الجسدية: اعتداءات متعمَّدة ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

والبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية – والأرجنتين طرف فيه – ينصُّ على أنَّ الصحفيين المشاركين في مهمات مهنية خطيرة في مناطق النزاع المسلح سيُعتبَرون مدنيين.

وذلك الحكم يكتفي بتأكيد القاعدة الواردة في القانون العرفي الدولي التي بموجبها يحظى الصحفيون بمركز المدنيين لأغراض القانون الدولي الإنساني. ومن أجل الحماية التي يوفرها القانون الإنساني، بما في ذلك المادة ٣ من اتفاقيات جنيف، المتصلة بالنزاعات المسلحة غير الدولية، فإن الصحفيين ومساعديهم هم بالتالي غير مقاتلين وبهذه الصفة يجب حمايتهم وحماية معداتهم.

ومع ذلك، من الأهمية بمكان أيضا مكافحة الإفلات من العقاب على الاعتداءات. وفي عام ٢٠١٠، في دورته السابعة والعشرين، طلب المجلس الحكومي الدولي للبرنامج الدولي لتنمية الاتصال التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية العلم والثقافة (اليونسكو) من المدير العام للمنظمة تقديم تقرير تحليلي عن سلامة الصحفيين والإفلات من العقاب. واقترح ذلك التقرير، الذي قدم في آذار/مارس ٢٠١٢، خطة عمل للأمم المتحدة. ونأمل أن تساعد خطة العمل بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب على تعزيز التدابير الرامية إلى حماية الصحفيين في حالات النزاع وبعد انتهاء النزاع، وأن تعزز الرأي الذي مفاده أن الإخضاع للمساءلة أمر ضروري.

كما أن هذين الشاغلين – حيال الإفلات من العقاب واحترام القانون الدولي الإنساني – مجسدان في قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٢، المتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. والقرار، الذي قدمه أكثر من ٥٠ بلدا بما في ذلك الأرجنتين، يدين بشكل صارم جميع الاعتداءات وأعمال العنف المرتكبة ضد الصحفيين ويعرب عن القلق حيال كون تلك الاعتداءات تمر في أغلب الأحيان بدون عقاب. وبالمثل، أعلنت الجمعية العامة في قرارها ١٦٣/٦٨ يوم الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر اليوم الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة بحق الصحافيين، الذي جرى الاحتفال به للمرة الأولى في عام ٢٠١٤، وقدمت القرار الأرجنتين وتونس وفرنسا وكوستاريكا والنمسا واليونان واليونسكو.

تحدد المذكرة المفاهيمية التي قدمتها رئاسة المجلس (S/2015/307، المرفق) جانبا لا يمكن إنكاره للواقع المعاصر – وهو أنه في بعض حالات النزاع تنشأ أعمال أخرى لأقسى أنواع العنف والأصولية الراديكالية وتجاهل قاس وكامل للكرامة الإنسانية، يروح الصحفيون ضحايا لها في أغلب الأحيان. وهي تستخدم مزايا عالمنا الحديث لنشر ذلك

الرعب في العالم بالوسائل الإلكترونية. ومع أن المجتمع الدولي لم يتوصل بعد إلى تعريف متفق عليه عالميا للإرهاب، لا يزال بوسعنا أن نحدد الأعمال التي ينبغي أن يدينها المجتمع الدولي. ولذلك، نؤيد إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهرة باعتباره أحد التهديدات الخطيرة القائمة للسلام والأمن الدوليين وللكرامة الإنسانية والتعايش السلمي وبناء الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول.

وذلك الواقع تحديدا هو الذي يجعل التحدي الذي نواجهه أكثر خطورة، بشكل جزئي بسبب اختلاف الأطر القانونية التي تنطبق على المقاتلين في حالات النزاع المسلح وفي مكافحة الإرهاب. وهو أيضا يزيد من أهمية التحدي من منظور توفير الحماية الفعالة، وهي مسألة طرحت في المذكرة المفاهيمية للرئاسة. والواقع أن عمليات حفظ السلام يُناط بها ولايات محددة، وحتى حينما تشمل تلك الولايات حماية المدنيين، فإن منح الأولوية لهذه الفئة المعينة من المدنيين سيتطلب إجراء استعراض متأن من جانب الدول الأعضاء. كما يعني إدماج الخصائص المعينة التي تنطوي عليها مكافحة الإرهاب في البعثات السياسية الخاصة.

ومن الضروري أن يبقى مجلس الأمن ملتزما بحماية المدنيين في حالات النزاع المسلح، التي ينبغي أن تشمل النظر في حالات معينة، مثل حالة الصحفيين اليوم، وبتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد الصحفيين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت): سيدتي الرئيسة، في البداية يطيب لي بمناسبة قرب انتهاء رئاستكم لأعمال مجلس الأمن لشهر أيار/مايو، أن أهنئكم على توليكم رئاسة أعمال المجلس وعلى ما أظهرتموه من احترافية وحكمة في التعامل مع جميع القضايا المطروحة في جدول أعمالكم للشهر الحالي، الذي شهد اجتماعات رسمية وغير رسمية عديدة، إحدى أهم نتائجها القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥) الذي اتخذ اليوم بشأن حماية الصحفيين في حالات النزاع المسلح. ونؤكد على أهمية ما ورد في القرار من أحكام تؤكد على مسؤولية أطراف النزاع المسلح عن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لضمان حماية الصحفيين أثناء أداء أعمالهم في حالات النزاع المسلح. ونعتبر أن اتخاذ قرار جديد في إطار هذا البند خطوة في الاتجاه الصحيح يجب أن تسهم في تحقيق غايتنا المتمثلة في حماية المدنيين والصحفيين في حالات النزاع المسلح.

لقد عقد المجلس العديد من الجلسات الرسمية وغير الرسمية لمناقشة المواضيع المرتبطة بمسألة الحماية. واستمع لإحاطات إعلامية كثيرة وأصدر العديد من القرارات والبيانات الرئاسية منذ أن أُدرج بند حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح في عام ١٩٩٩. ولكن مع الأسف، فإن النتائج أو حالة تنفيذ هذه القرارات لم تتجسد على أرض الواقع. فالنزاعات المسلحة في العديد من المناطق مستمرة ومشتعلة وضحاياها في ازدياد بين المدنيين، وعلى وجه الخصوص النساء والأطفال. وأبرز مثال على ذلك ما يجري في سورية وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى والأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد أسهمت الخلافات بين الدول الدائمة العضوية في المجلس واستخدام حق النقض (الفيتو) في تفاقم معاناة المدنيين واستمرار الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ونجم عنها وجود أكبر أزمة إنسانية من حيث عدد اللاجئين وعدد المشردين داخليا الذي وصل إلى ٥٠ مليون شخص، وهو العدد الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية.

إن الحديث عن حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح يرتبط ارتباطا وثيقا بمسألة تقديم المساعدات الإنسانية وتأمين

وصولها إلى المتضررين. وفي الوقت الذي نشهد تجاوب الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة واستجابتها السريعة للأزمات الإنسانية في مختلف أنحاء العالم عبر إطلاق مختلف أنواع المناشدات، فإن المجتمع الدولي، وبالتحديد مجلس الأمن، لم يستطع، مع الأسف، توفير حماية فعالة للمدنيين أثناء النزاعات المسلحة مما تسبب باستمرار في تحمل المدنيين للعبء الأكبر في أي نزاع مسلح نتيجة لتجاهل أطراف النزاع لواجباتها تجاه حماية المدنيين وإتاحة جميع التسهيلات أمام المساعدات الإنسانية، وفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتعسفها أمام أية عمليات إغاثية. والأمثلة على تلك الانتهاكات لا يمكن حصرها.

بناء على ما تقدم ذكره، فإن الحالة الراهنة لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة تستوجب توعية أطراف النزاع لمنع أي انتهاكات لحقوق الإنسان وتفعيل الآليات الدولية لتجريم كل الأفعال المحرمة دوليا من خلال لجان التحقيق الدولية أو المحاكم الخاصة.

نستنكر في كل جلسة أو اجتماع يناقش مسألة حماية المدنيين ما يعانيه الشعب الفلسطيني من آلام وقهر في ظل استمرار إسرائيل في سياساتها الاستيطانية غير المشروعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة واستمرار حصار قطاع غزة واعتقال الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني في سجونها في ظروف تتنافى مع أبسط قواعد القانون الدولي الإنساني وفي تجسيد لأبشع صور انتهاكات حقوق الإنسان.

من جهة أخرى، لا يزال الشعب السوري يعيش كارثة إنسانية مروعة منذ اندلاع النزاع في سورية الذي طغى عليه الاستخدام العشوائي لجميع أنواع الأسلحة بما فيها الأسلحة المحرمة دوليا، ضد المدنيين. هذه الكارثة حصدت أرواح أكثر من ٢١٠ آلاف شخص بما في ذلك أكثر من ١٠ آلاف طفل، وشردت ما يقارب ١٢ مليون في الداخل والخارج. ولهيبها مستمر في حصد الآلاف من الأبرياء في مأساة تجدد كل يوم جراحات كل صغير وكبير في سورية. ولقد استضافت دولة الكويت ثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية. ونجحت هذه المؤتمرات في الحصول على تعهدات بلغت في مجملها ٦,٥ بلايين دولار، ساهمت في التخفيف من آلام الأشقاء السوريين في الداخل والخارج.

وفي هذا السياق، فإن دولة الكويت تجدد دعمها لجهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا. وتؤكد على أهمية إيجاد حل سياسي للأزمة في سورية على أساس ما جاء في بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) وبما يحقق التطلعات المشروعة للشعب السوري في العيش حياة حرة وكريمة.

تشكِّل تطورات الأحداث في اليمن تهديداً مباشراً لأمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرار المنطقة بسبب ممارسات الميليشيات الحوثية والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح وإصرارها على المضيِّ قدُماً باستخدام القوة المسلحة للاستيلاء على السلطة، فضلاً عن عدم التزامها وتجاهلها لأحكام القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وخرقها للهدنات الإنسانية التي تدعو لها دول التحالف، ممَّا أدَّى إلى تدهور الوضع الإنساني وحرمان المدنيين من وصول المساعدات الإغاثية إلى الشعب اليمني.

إنَّ الإجراءات الأحادية التي تقوم بها الميليشيات الحوثية والقوات الموالية لعلي عبد الله صالح، في بسط سيطرتها على مناطق اليمن، تقوِّض عملية الانتقال السياسي التي نسعى إليها. وفي هذا السياق، نؤكد على دعمنا لإعادة الأمن والاستقرار لليمن وشعبه الشقيق، بما يصون سيادته ووحدة أراضيه من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية.

في الختام، يؤكد وفد بلادي على أهمية عدم استخدام موضوع حماية المدنيين لغايات سياسية. كما يؤكد على ضرورة ملاحقة المسؤولين عن الجرائم ضد المدنيين والجرائم

ضد الإنسانية وإحالتهم إلى آليات العدالة الدولية، حيث إنَّ الإفلات من العقاب لا يمكن أن يكون خياراً في النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، نُجدِّد دعمنا لدور الأمم المتحدة في حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، وتحديداً من خلال بعثات عمليات حفظ السلام التي يجب أن تكون ولاياتها واضحة ومهماتها محددة لتساهم في ترسيخ احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان لمنع الانتهاكات، ولا سيما في حالات النزاع المسلح. كما أؤكد دعم بلادي للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز مفهوم حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلدي بعقد هذه المناقشة لمجلس الأمن بشأن حماية الصحفيين في حالات النزاع. ونحيِّي أيضاً رئاسة المجلس على اختيار هذا الموضوع الهام الذي يستدعي المزيد من الالتزام من قِبَل المجتمع الدولي. فاختيار الموضوع جاء في التوقيت المناسب بصورة خاصة، نظراً لكثرة النزاعات المسلحة التي نشبت خلال السنوات الـ ١٠ الماضية، حيث كان الصحفيون ضحايا العنف والوحشية التي لا نظير لها.

يشير مفوَّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في تقرير إلى أنَّ البلدان التي تشهد أو شهدت نزاعاً مسلحاً هي بين البلدان الأكثر خطورة في العالم للصحفيين. وأوضح التقرير أنَّه منذ عام ١٩٩٢، قُتِل ما لا يقل عن ١٨٥ صحفياً أثناء عملهم في حالات نزاع مسلح. وهذا العدد يرفع عدد القتلى إلى ١ ٠٠٠ صحفي منذ عام ١٩٩٢، إذا شملنا الوفيات التي حدثت خارج مناطق النزاع.

ويعاني الصحفيون أيضاً العديد من الانتهاكات لحقوقهم نتيجة أنشطتهم. فهم كثيرا ما يتعرضون للاختطاف والتعذيب والسجن دون محاكمة ومصادرة أجهزتهم وإتلافها، إضافة إلى القيود على حرية تنقُّلهم وحرية رأيهم.

إنَّ الصحفيين يكونون في غاية الضعف في مناطق النزاع؛ والإعدام الهمجي لصحفيين على يد إرهابيي داعش مؤخراً هو أقوى تعبير صارخ عن هذا الضعف. واستهداف الصحفيين وإعدامهم والتغطية الإعلامية المشؤومة التي يقوم بها منفذو الإعدام تُثبِت بشكل خاص هدفهم المتمثل في إيجاد جمهور يشاهد فظائعهم وإخضاع السكان الخائفين لأوامرهم. وهذا شاهد على الدور الهام للصحفيين في الكشف عن الفظائع وانتهاكات القانون الدولي المرتكَبة في مناطق النزاع على الصعيد العالمي.

ومع أنَّ حالات الصحفيين الأجانب الذين يُقتَلون أو يصابون في مناطق النزاع تستأثر باهتمام المجتمع الدولي غالباً، فإنَّ معظم ضحايا التهديدات والاعتداءات هم من الصحفيين المحليين الذين يغطون مسائل محلية. ولهذا، يجب علينا مضاعفة جهودنا لحماية الصحفيين في حالات النزاع.

إننا جميعاً نعلم أنه بمقتضى القانون الدولي الإنساني، ينبغي أن يستفيد الصحفيون من جميع وسائل الحماية الممنوحة للمدنيين في أوقات النزاع. ولكن ينبغي إيلاء الصحفيين اهتماماً وحماية خاصَّين نظراً لطابع عملهم وضعفهم.

وينبغي توفير تدريب لأفراد القوات المسلحة ولمنظمات الصحفيين والإعلاميين لتعريفهم بالتزامات القانون الدولي المُنطبقة على حالات النزاع المسلح والحقّ القانوني للصحفيين في أن يكونوا حاضرين في تلك الحالات وبالسياسات والإجراءات الهادفة إلى الحدِّ من المخاطر على الصحفيين. والتعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني، الهادف إلى توفير هذا التدريب، يمكن أن يحسِّن هذا المسعى بشكل كبير.

ومع أنَّ العصر الرقمي قد أوجد فرصاً غير محدودة لنشر المعلومات، فقد ظهرت أشكال جديدة من الصحافة تستحق وسائل الحماية نفسها الممنوحة للصحفيين.

إنَّ مسألة الإفلات من العقاب على الاعتداءات على الصحفيين تقتضي أيضاً مزيداً من اهتمامنا. وهناك عدة تقارير حول الموضوع تُظهِر إفلاتاً تاماً من العقاب تقريباً في قضايا انتهاكات حق الصحفيين في الحياة: ففي ٩ حالات من ١٠، بقي الجناة دون عقاب. وأيّ عنف يُرتكَب ضد أحد الصحفيين ويبقى بدون عقاب يفتح الباب أمام المزيد من العنف. وهذه مشكلة خطيرة واسعة الانتشار، فضلاً عن كونها عقبة رئيسية أمام جهود حماية الصحفيين.

والمغرب يشعر بالقلق الشديد حيال الاعتداءات وأعمال العنف المرتكَبة مؤخراً ضد الصحفيين والإعلاميين، وبخاصة في حالات النزاع المسلح. ولا يزال بلدي يشعر بقلق بالغ إزاء جميع انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات المرتكَبة ضد الصحفيين والمؤثِّرة على أمنهم بأي شكل من الأشكال، وهو يُدينها بقوة.

واقتناعاً من المغرب بأنَّ حرية التعبير هي العامل الرئيسي والأساسي في بناء مجتمع ديمقراطي وفي ضمان حماية أكبر، فإنه يلتزم بتعزيز حقوق الصحفيين وحمايتهم. وعلى المستوى الوطني، يستعدّ المغرب لاعتماد جيل جديد من إصلاحات قطاع الصحافة والإعلام. وقد أُعِدَّ هذا الإصلاح بالتنسيق مع خبراء بهدف تنفيذ أحكام الدستور المغربي الجديد الذي يضمن حرية التفكير والرأي والتعبير بجميع أشكالها. وهو يضمن أيضاً الحق في الوصول إلى المعلومات وينص على أنَّ حرية الصحافة لا يمكن أن تكون محدودة بأي شكل من أشكال الرقابة المسبَقة. وعلى الصعيد الدولي، انضم المغرب إلى الفريق الأساسي الذي أنشأته النمسا، منذ انطلاقته في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، لمعالجة أمن الصحفيين. وقد نفَّذ الفريق عدة مبادرات في مجلس حقوق الإنسان، بينها قراران ومقرَّر واحد، وحلقة النقاش التي عقدها المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، للمرة الأولى حول هذه المسألة، والتقارير التي أعدّها حول الموضوع المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وإننا نأمل أن تأتي مناقشة اليوم مُكملة للمبادرات المتخَذة في هيئات الأمم المتحدة الأخرى وأن تُسهم في تعزيز حماية الصحفيين حيثما كانوا، وبخاصة في مناطق النزاع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد ماوي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام. كما أود أن أشكر نائب الأمين العام إلياسون على إحاطته الإعلامية، وأن أسجِّل تقديرنا لكريستوف دولوار وماريان بيرل، اللذين قدَّما اليوم رؤى شخصية ثاقبة وهامة بشأن هذه المسألة.

وتؤيد أيرلندا البيان الذي أُدلي بها في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

إنَّ الصحفيين تروس أساسية في ماكينة المجتمع المدني، ويظل الإعلام الحرّ قوة كبيرة محرِّكة للتغيير الإيجابي والتحوُّل الديمقراطي في كل مكان. لكننا نشهد حالياً انتهاكات غير مسبوقة لحرية الصحفيين في القيام بأعمالهم. ولم يكن العمل الصحفي، وبخاصة في حالات النزاع، لم يسبق أن كان بهذا القدر من الخطورة إلا في ما ندر.

وتواصل حكومات عديدة جداً استخدام قوانين قمعية وبالية لاستهداف الصحفيين والناشطين. والتخويف والعنف الاعتداءات والاحتجاز التعسُّفي وحتى الموت، هي مجرَّد بعض الأخطار التي يواجهها الصحفيون. وحيثما يحدث ذلك، تكون الحريات الأساسية، مثل حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع السلمي، قد انتُهكت. وعلينا أن نأخذ تلك الانتهاكات على محمل الجد فعلاً لأنها تجسِّد وتُنبئ في كثير من الأحيان بانتهاكات أكبر لحقوق الإنسان، وتؤدي في النهاية إلى نشوب نزاعات إن لم يُكبَح جماحها.

يتوجب على جميع الدول احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها. ومن المهم بشكل حاسم أن يكون لدى الصحفيين وغيرهم من الإعلاميين، بوصفهم جزءاً من المجتمع المدني، مجال يؤدون فيه أعمالهم بعيداً عن العنف والتخويف. فلا غِنى للديمقراطية عن الإعلام الحر والمستقل.

إنَّ دعم الحيز المتاح للمجتمع المدني يمثل أحد التزامات أيرلندا الرئيسية في سياق عضويتنا في مجلس حقوق الإنسان. وفي ضوء ذلك، أيدت أيرلندا القرار ٢٧/٥ بشأن سلامة الصحفيين الذي اتُّخِذ في الدورة السابعة والعشرين للمجلس في أيلول/سبتمبر الماضي. والقرار يحث الدول على تهيئة بيئة آمنة ومؤاتية للصحفيين لكي ينجزوا عملهم باستقلالية. وفي وقت سابق، في الدورة الرابعة والعشرين للمجلس، تولت أيرلندا، بالاشتراك مع تونس وسيراليون وشيلي واليابان، القيادة في تقديم القرار ٢١/٢٤، المعنون ”الحيز المتاح للمجتمع المدني: تهيئة بيئة آمنة ومؤاتية والحفاظ عليها، قانوناً وممارسةً“، والتفاوض عليه.

وفي تلك القرارات، نذكِّر الدول بواجبها أن تحترم وتحمي بصورة كاملة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع الأفراد، بما يشمل الحقوق في حرية التعبير والرأي والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات بحرية سواء على شبكة الإنترنت أم خارجها. وإذا احتُرمت تلك الحريات الأساسية، يمكن للمواطنين أن يمارسوا حقوقهم الديمقراطية، بما فيها حقُّ المعارضة، والمساهمة المجدية في إدارة دولتهم.

وتعترف سياسة أيرلندا للتنمية الدولية، المعنونة عالم واحد، مستقبل واحد، بالدور القوي الذي يمكن أن تؤديه بيئة وسائط الإعلام التي تتسم بالمهنية والتنوع والتعددية، في إتاحة المجال للوصول إلى المعلومات والنقاش، وفي كفالة التمتع بالحق في حرية التعبير على النحو المعترف به في القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتسلط هذه السياسة الضوء على المساهمة المهمة التي يمكن لوسائط الإعلام أن تقدمها في مساءلة الحكومات والجهات الأخرى، وتتضمن الالتزام بدعم المبادرات التي يمكن أن تعزز دورها في البلدان الشريكة الرئيسية.

ففي تنزانيا، على سبيل المثال، يتم تقديم الدعم إلى صندوق وسائط الإعلام في تنزانيا، الذي يقدم منحا للعاملين في وسائط الإعلام وللمؤسسات الإعلامية بهدف تحسين المعايير الصحفية، بما فيها الصحافة الاستقصائية. وفي زامبيا، يقدم الدعم إلى المعهد الإعلامي للجنوب الأفريقي من أجل دعم محطات الإذاعة المحلية، التي تشكل مصدر ٨٠ في المائة من المعلومات المتعلقة بالأوضاع الراهنة في زامبيا، كما أنها أداة هامة لتعزيز المساءلة المحلية.

ويبين المؤشر العالمي لحرية الصحافة بأنه لم يقتل أي صحفي في هذه البلدان خلال عام ٢٠١٤. ومع ذلك، لم تكن البلدان الأخرى مأمونة جدا، حيث قتل ٩٩ شخصا من العاملين في مجال الإعلام في جميع أنحاء العالم عام ٢٠١٤. وإذا استمر هذا الاتجاه العام، فسوف تمر جميع هذه الجرائم بلا عقاب باستثناء تسع منها. وهذا أمر غير جيد بما فيه الكفاية، وتشدد أيرلندا على ضرورة إنهاء انتشار ظاهرة الإفلات من العقاب المرتبط بالاعتداء على الصحفيين. ويسهم التحقيق في هذه الهجمات ومحاكمة مرتكبيها وإدانتهم ومعاقبتهم إسهاما أساسيا في الوقاية عن طريق ردع أي مهاجم محتمل. وللأسف، كثيرا ما ترتكب الاعتداءات على الصحفيين بناء على طلب الدولة أو بموافقتها الضمنية، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة الإفلات من العقاب.

وتشعر أيرلندا بالجزع إزاء الهجمات الإرهابية على حرية التعبير، بما في ذلك قتل الصحفيين من قبل جماعات مثل ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن جميع هذه الأفعال، بما في ذلك عن طريق الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية عند الضرورة وحسب الاقتضاء. وفي حالة أيرلندا، نحن نعمل بشكل وثيق مع شركائنا في

الاتحاد الأوروبي، ومن خلال الأمم المتحدة على تنسيق جهودنا وتعزيز الأدوات المتوفرة لدينا.

وفي الختام، تنضم أيرلندا إلى زملائنا في الاتحاد الأوروبي في تشجيع الأمين العام على مواصلة إدراج مسألة حماية الصحفيين في التراعات المسلحة في تقاريره عن حماية المدنيين. كما نشجع مجلس الأمن على تناول مسألة حماية الصحفيين، بما في ذلك من خلال البيانات العامة ومتطلبات تقديم التقارير بالنسبة لبعثات حفظ السلام، وتعزيز الولايات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة ستينر (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): تود النرويج أن تشكر الرئاسة الليتوانية على إعادة هذه المسألة الهامة إلى المجلس. واسمحوا لي أيضا أن أشكر نائب الأمين العام إلياسون على إحاطته الإعلامية، والسيد دولوار والسيدة بيرل على شهادتيهما هذا الصباح.

إن حرية التعبير حق من أهم حقوق الإنسان الأساسية. ومما يدعو للأسف، أنه أحد أكثر حقوق الإنسان عرضة للتهديد. إن ضمان حرية التعبير وحرية الصحافة هي في صميم سياسة حقوق الإنسان في النرويج. وبسبب الضغط المتزايد على هذه الحريات في جميع أنحاء العالم، نحن نعمل حاليا على وضع استراتيجية من أجل تكثيف العمل في هذا الميدان. وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية بالنسبة لنا في سلامة الصحفيين وحمايتهم، مع التركيز بشكل خاص على الصحفيات والعاملات في وسائط الإعلام. إنهن معرضات بشكل خاص للتحرش والعنف، ومن المهم معالجة البعد الجنساني للتدابير اللازمة لضمان سلامتهن.

يذهب الصحفيون حيث لا يستطيع معظمنا الذهاب أو لا يرغبون في ذلك. إنهم يضعون أنفسهم في حالات خطيرة من أجل الإبلاغ بصورة مستقلة عن الفظائع وتسليط الضوء عليها والكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان. والسبب تحديدا في استهداف الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام في حالات التراع هو هذا الدور الهام الذي يقومون به بوصفهم شهود عيان. وعلى الرغم من أن الصحفيين العاملين في مناطق التراعات المسلحة يتمتعون بالحماية كمدنيين بموجب القانون الإنساني الدولي، فإنهم يُهاجَمون بسبب ما يكتبون، ويتم إسكاتهم بسبب ما يشهدوون على وقوعه، أو يتم خطفهم لما يحدثه احتجازهم من تأثير واهتمام عالمي.

ومع ذلك، تحدث الغالبية العظمى من الهجمات على الإعلاميين خارج حالات التراعات المسلحة. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان أن نقوم بحماية الصحفيين داخل مناطق التراع وخارجها على حد سواء. وفي السنوات العشر الماضية، قتل أكثر من ٧٠٠ صحفي لا لشيء سوى لقيامهم بعملهم. ويفلت الجناة من العقاب في تسع من كل عشر حالات. والإفلات من العقاب هو أكبر عقبة أمام ضمان سلامة الصحفيين. وكل عمل من أعمال العنف يمر بدون تحقيق وبلا عقاب هو بمثابة دعوة مفتوحة لوقوع المزيد من العنف.

وستواصل النرويج دعم سلامة الصحفيين سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها والعمل ضد إفلات الجناة من العقاب وفقا لخطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. وتؤيد النرويج، من خلال نقابة الصحفيين النرويجية، والاتحاد الدولي للصحفيين ومؤسسة دعم وسائط الإعلام الدولية، تدريب الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائط الإعلام في مجال السلامة.

ويجب أن نوفر الحماية للصحفيين، ويجب أن نكافح الإفلات من العقاب على الجرائم التي ترتكب ضدهم. إن الإطار القانوني الدولي قائم، ولكن الفجوة بين الالتزامات التي قطعتها الدول واحترام حقوق الإنسان في الممارسة العملية أكبر

بكثيرمما ينبغي. وما نحتاج إليه هو توفر الإرادة السياسية والتنفيذ على الصعيد الوطني. ويجب على الدول أن تكفل سلامة الصحفيين أيضاً في حالات النزاع. ويجب أن تحقق بفعالية ونزاهة في التهديدات والهجمات التي يتعرض لها الصحفيون.

وينبغي ألا يخاطر أي صحفي أو صحفية بحياهما في أي مكان من أجل نقل الوقائع والأخبار. ولذلك، يسرنا أننا شاركنا في تقديم القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥) الذي اتخذ هذا الصباح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الجبل الأسود.

السيد بيروفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت اليوم بشأن حماية الصحفيين في حالات النزاع، ونشيد بالتزام ليتوانيا القوي بهذه المسألة. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على بياناهم القيمة.

يؤيد الجبل الأسود البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أسلط الضوء على بعض النقاط ذات الأهمية البالغة بالنسبة لبلدي.

عندما يقع شيء مثل وفاة أحد الصحفيين، نتساءل دائما ما هي دوافع الصحفيين للمخاطرة بحياهم من أجل نقل الحدث. وبوسع الصحفيين أن يشهدوا الأحداث العالمية مباشرة وأن يحدثوا تغييرا. إنهم يساعدوننا على فهم ما يجري حولنا.

والقيود المفروضة على حرية وسائط الإعلام تحجب عنا المعلومات التي نحتاج إليها للمشاركة في مناقشات مستنيرة، وتقييم سياسات الحكومات وممارساهم، وإخضاعها للمساءلة. ويكتسي ذلك أهمية بالغة في مناطق النزاع، حيث إمكانية الحصول على المعلومات شاقة وغير متسقة في كثير من الأحيان. إن حماية الصحفيين هي إحدى لبنات بناء مجتمع منفتح وديمقراطية فعالة. ينبغي أن يملك الصحفيون الحرية في نقل الأخبار بدون خوف من الانتقام أو استهدافهم كالمجرمين. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في هذا الصدد، وللأسف فإن الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الذين يشجعون حرية التعبير ما زالوا يواجهون خطرا كبيرا في مناطق النزاع وفي جميع أنحاء العالم.

ويتعرض الصحفيون والعاملون في وسائط الإعلام للعنف البدني والاعتداء والاختطاف والاختفاء، والتهديدات والتخويف والمضايقة. وبالنسبة للعديد من البلدان حول العالم، تمثل جريمة القتل العمد أبشع شكل من أشكال الرقابة. ونعرب عن القلق إزاء عمليات قتل الصحفيين وهم يؤدون الواجب وندينها. نرحب أيضا بالبيانات الصحفية الصادرة عن مجلس الأمن استجابة لحالات القتل هذه.

ويلتزم الجبل الأسود التزاما راسخا بحماية المدنيين في حالات النزاع، بما في ذلك حماية الصحفيين، ويؤيد تماما القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) البيان الرئاسي S/PRST/2013/2، الذي اعتمد في شباط/فبراير ٢٠١٣. وأثناء النزاع المسلح، ينبغي اعتبار الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بها، أشخاصا مدنيين، واحترامهم وحمايتهم بصفتهم هذه في إطار القانون الدولي ذي الصلة.

واليوم، نشهد جميعا ارتفاع عدد حالات القتل، وزيادة المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها الصحفيون والعاملون في وسائط الإعلام. وفي الوقت نفسه، هناك زيادة كبيرة في الوعي الدولي بهذه المسألة. إن الأطراف في الصراع المسلح تتحمل المسؤولية الأساسية عن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لكفالة حماية المدنيين المتضررين. وينبغي لها أن تمنع الاعتداءات ضد الصحفيين وأن تحترم استقلالهم المهني وحقوقهم، وهم يخاطرون بأرواحهم من أجل تزويد الجمهور بوجهة نظر مستقلة بشأن ما يحدث بالفعل في منطقة النزاع.

ويجب إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب التي تلف العنف ضد الصحفيين. ينبغي لنا أن نأخذ في الحسبان أن كل عمل من أعمال العنف يمر بدون عقاب أو بدون تحقيق هو بمثابة دعوة مفتوحة لوقوع المزيد من العنف. ولذلك، ينبغي أن تكفل الدول وجود آليات كافية وفعالة من أجل محاكمة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، التي تشكل انتهاكات للقانون الدولي.

ويجب تعزيز جهود المجتمع الدولي الرامية إلى درء المخاطر والتهديدات الماثلة للصحفيين والإعلاميين والحد من هذه المخاطر والتهديدات. ونؤيد بقوة خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي تساعد الدول على وضع تشريعات وآليات لتهيئة بيئة تنعم بالحرية والأمن من أجل الصحفيين والإعلاميين في حالات النزاع وفي غير حالات النزاع على السواء. ونناشد جميع الدول الأعضاء العمل بالترافق مع الأمم المتحدة بغية تنفيذ أحكام خطة العمل. وأيضا، نشجع على زيادة الاتساق على الصعيد القطري في تنفيذ تدابير السلامة ونؤكد على أهمية إذكاء الوعي بخطة العمل فيما بين كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

وبالنظر للأهمية الجوهرية لحرية الصحافة، علينا مواصلة اتخاذ خطوات لحماية الصحفيين وتمكينهم من إعداد التقارير. وينبغي ألا نسمح بالمزيد من تآكل حرية التعبير، إذ أنها تشكل أحد الأسس الضرورية لقيام مجتمع ديمقراطي وأحد الشروط الأساسية لتقدم هذا المجتمع ولتنمية الجميع. وتشكل حماية الصحفيين جزءا هاما من أعمال مجلس الأمن، واتخاذ القرار اليوم يمثل خطوة هامة في ذلك الصدد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص.

السيد إيميليو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): باعتباري من بين المتكلمين الأخيرين هذا اليوم، سيدتي الرئيسة، أود أن أشيد بكم على عزيمتكم الاستثنائية وصبركم. كما نود أن نشكر رئاسة ليتوانيا للمجلس على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت، وأن نهنئها أيضا على اتخاذ المجلس بالإجماع لقرار اليوم ٢٢٢٢ (٢٠١٥)، الذي يدين جميع الانتهاكات والاعتداءات التي ترتكب بحق الصحفيين ويعرب عن بالغ استيائه إزاء الإفلات من العقاب على تلك الأعمال. وأود أيضا أن أرحب بالصحفيين الذي أتوا إلى هنا اليوم ليتبادلوا معنا تجاربهم الشخصية وأن أشكرهم.

وتعلن قبرص تأييدها للبيان الذي أُدلي به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تدلي بالملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

ونشير إلى أن الدعوة إلى كفالة حرية المعلومات انطلقت من أحد القرارات الأولى التي اتخذتها الجمعية العامة. فحرية المعلومات أحد حقوق الإنسان الأساسية، وحجر أساس لجميع الحريات والقيم التي تعززها الأمم المتحدة وتدافع عنها. وهي مكفولة بموجب المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتشكل ركيزة أساسية لأي مجتمع صحي. كما أن حرية الصحافة مجسدة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي تنص المادة ١٠ منها على أن:

> ”لكل شخص الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق الحرية في اعتناق الآراء وتلقي ونقل المعلومات والأفكار بدون تدخل من السلطات العامة، ودونما اعتبار للحدود.“

ولذلك من واجب جميع الحكومات احترام حق الأفراد في اعتناق الآراء بدون تدخل، وحرية الصحافة في جمع المعلومات وتوزيعها وتحليلها ونشرها بدون أي نوع من التدخل أو الخوف من العنف أو الاضطهاد. ولا يمكن إقامة مجتمع ديمقراطي بشكل حقيقي بدون كفالة حرية وسائط الإعلام. وفيمالا يزال الصحفيون يسجنون ويقتلون في أركان العالم

الأربعة، من الأهمية بمكان تجديد إعلان التزامنا بهذه الحرية الأساسية للغاية وبتعزيز وسائط إعلام مستقلة وتعددية، وهو شرط لازم لتحقيق الديمقراطية والسلام والتنمية. وكما يورد الأمين العام في تقريره التجميعي عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن

”حرية الصحافة وإتاحة الحصول على المعلومات وحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات هي عوامل مساعدة على تحقيق التنمية المستدامة.“ (A/69/700، الفقرة ٧٨)

وكان عام ٢٠١٤ سنة دموية أخرى أيضا بالنسبة للصحفيين في جميع أرجاء العالم. وعلى نحو ما أبلغت به لجنة حماية الصحفيين، فإن إجمالي ٦٠ صحفيا قتلوا على نطاق العالم لأسباب تتعلق بأعمالهم، مع نسبة غير اعتيادية للقتلى من أعضاء الصحافة الدولية الذين عبروا الحدود لتغطية النزاعات والحالات الخطرة في جميع أرجاء العالم. وأشير إلى أن ما يعكس الطابع المتقلب لمناطق النزاع التي كثيرا ما يستهدف فيها الصحفيون بشكل متعمد أن حوالي ربع عدد من قتلوا في ذلك العام كانوا أعضاء في الصحافة الدولية، وهو ضعف النسبة المبلغ عنها في الأعوام الأخيرة. ومع ذلك، لا يزال معظم الضحايا من صحفيي الصحافة المحلية الذي يغطون الأحداث المحلية. وحوالي ٦٨ في المائة من الصحفيين الذين قتلوا في عام ٢٠١٤ كانوا يغطون الشؤون السياسية، ويأتي في المرتبة الثانية لأكثر القطاعات الدموية الصحفيون الذي يغطون الحرب، بنسبة ٦٠ في المائة، ثم بعد ذلك من يغطون حقوق الإنسان، بنسبة ٥٥ في المائة.

إن الهجمات الإرهابية المروعة في باريس وكوبنهاغن، وعمليات قطع الرؤوس الهمجية من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والصحفيون الذين قتلوا وهم يحاولون تغطية حدث في أية منطقة للنزاع تدل على أن تهديد الصحفيين وحرية التعبير ليست ظاهرة معزولة بل ظاهرة عالمية وعلى أنه، فعلا، لا يوجد مكان آمن حقا. ولهذا السبب على الحكومات مضاعفة جهودها واتخاذ تدابير تهدف إلى منع أعمال العنف وتعزيز بيئة آمنة للصحفيين، من أجل أن يتمكنوا من أداء مهامهم بحرية وبدون خوف. وينبغي ألا يسمح إطلاقا بالاعتداءات على الصحفيين. ويجب التحقيق على وجه السرعة في جميع الأعمال التي ترتكب ضد حرية وسائط الإعلام، ولا بد من إخضاع الجناة للمساءلة وتقديمهم إلى العدالة. ومن غير المقبول أن معظم اغتيالات الصحفيين لم يحقق فيها بعد بالشكل المناسب أو يعاقب مرتكبوها.

كما أن بوسع الأمم المتحدة، باعتبارها تجسد حرياتنا وقيما ومبادئنا الأساسية، أن تضطلع بدورها في الجهود العالمية لتعزيز حماية الصحفيين وحرية الصحافة ووضع حد لنظام شبه الإفلات من العقاب لمرتكبي أعمال العنف ضد الصحفيين. وفي ذلك الصدد، يتسم الدور الهام الذي يضطلع به مجلس الأمن بأهمية خاصة لانخراطه بفعالية وتصديه لقمع حرية وسائل الإعلام أيا كان مكان حدوثه وزمانه.

وفي الختام، أود أن أقول إن بلدي يشارك جميع من يقاتلون من أجل شيوع حرية الصحافة ومن أجل التعددية ومن أجل الحصول على المعلومات بدون عائق ومن أجل حماية الصحفيين وأعمالهم على نطاق العالم. وحان الوقت للتخلي عن الإعلانات النظرية وللانخراط في اتخاذ إجراءات ملموسة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد غريبي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الأسف أن ممثل النظام الإسرائيلي أساء استخدام وقت المجلس ليثير قضايا لا تمت بصلة لموضوع مناقشة اليوم الهام، لمجرد الغرض السياسي المتمثل في تشويه سمعة البلدان الأخرى. ومع ذلك، فإنه أسلوب مفضوح تماما،

ويتبعه محتل يمارس الفصل العنصري ولا يكن أي احترام للقانون الإنساني الدولي. ومن الواضح أنه يتهم الآخرين ليصرف الانتباه عنه. ويذكر المجتمع الدولي جيدا كيف ذبحت الآلة العسكرية الطائشة للنظام المدنيين الأبرياء، بما فيهم عدد هائل من النساء والأطفال في غزة قبل أقل من عام واحد – وليس للمرة الأولى.

وإذ يدرك المعتدون تأثير وسائط الإعلام وبغية التغطية على الفظائع، فإنهم خلصوا إلى أنه ينبغي ألا يسمح للصحفيين والإعلاميين بالوصول إلى مناطق النزاع. ولكنهم مضوا إلى أبعد من ذلك. ووفقا للإحصائيات المتوفرة، فإن أكثر من عشرة صحفيين فلسطينيين استهدفوا وقتلوا عمدا. وذلك بالإضافة إلى العدد الكبير للصحفيين الذين أصيبوا أو اعتقلوا بصورة غير قانونية واحتجزوا في ظروف قاسية. ولكن في العصر الرقمي من الصعوبة بمكان إخفاء الأيدي المخلطة بالدماء. وحان الوقت للمطالبة بتحقيق المساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أفهم أن وفودا عدة طلبت أخذ الكلمة للإدلاء ببيانات إضافية. واعتزم الموافقة على تلك الطلبات. ولكنني أرجو من جميع الوفود المعنية أن تقتصر على الإدلاء ببيان إضافي واحد، نظرا لتأخر الوقت.

السيد عميش (الأردن): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إعطائي الكلمة. نرفض جملة وتفصيلا الادعاءات الباطلة التي وردت اليوم على لسان الممثل السوري والتي أشار فيها إلى بلادي وأود التأكيد في هذا المقام على أن ما يحاول ترويجه هو مجرد محاولة فاشلة لتشتيت الانتباه الدولي عن ممارسات النظام السوري ضد شعبه بكافة مكوناته وأطيافه وتهرب من المسؤوليات الأخلاقية والقانونية الملقاة على عاتق حكومته في حماية المدنيين في سوريا وضمان سلامتهم، وكذلك مسؤولياته بموجب القانون الدولي الإنساني في عدم الاعتداء على الصحفيين أو استهدافهم.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا بد أن أتفق مع مقولة أن الحالة على صعيد حماية الصحفيين في أوكرانيا قد أصبحت شديدة القسوة بسبب العملية العسكرية التي تشنها سلطات كييف منذ أكثر من سنة ضد المناطق التي ترفض سياساتها. وقد أدى ذلك إلى وقوع إصابات بين الصحفيين. ونتيجة لذلك، فإن أوكرانيا هي أحد متصدري المؤشر المحزن لوفاة الصحفيين حيث قتل ستة صحفيين هناك في عام ٢٠١٤.

وكان معظم القتلى من الإعلاميين الروس، بمن فيهم أنطون فولوشين وإيغور كورنيليوك، وهما مراسلان لهيئة الإذاعة والتلفزيون الروسية الرسمية؛ وأناتولي كلايان، الذي كان يعمل مصورا في القناة الأولى؛ وأندريه ستنين، وهو مصور صحفي من وكالة الإعلام الدولية ”روسيا اليوم“. وتعرض العديد من الصحفيين الروس العاملين في أوكرانيا لهجمات وحشية بالفعل خلال هذا العام. فقد تعرض مراسلون من بينهم نساء، واللاتي يتناول القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥) المتخذ اليوم الحماية الخاصة لهن، للاعتداء والإهانة وتعرضت حياتهم ورفاههم للتهديد.

وفي الشهور الأخيرة، وضعت السلطات الأوكرانية عقبات كبيرة أمام الأنشطة المهنية لعدد من الصحفيين الروس، بمن فيهم جانا كاربينكو وألكسندرا أوليانوفا وإليزافيتا خارمتسوفا وناتاليا كاليشيفا وإيلينا ماكاروفا وسيرغي كورينيف وأندريه غريغورييف. ويحتجز الجيش الأوكراني أوليغ سيدياكين ومارات سايتشنكو من قناة LifeNews وأندريه سوتشينكوف وأنطون ماليشيف ويفغيني دافيدوف ونيكيتا كوناشينكوف، وجميعهم من موظفي قناة زفيزدا التلفزيونية.

ومنذ إطلاق الحملة ضد وسائط الإعلام الروسية، جرى ترحيل نحو ٥٠ صحفيا روسيا من أوكرانيا تحت ذرائع سياسية. وقد اتُخذ قرار مؤخرا برفض اعتماد الإعلاميين الروس لدى الهيئات الحكومية. وتسمح ما تسمى بالقائمة السوداء التي أعدها جهاز الأمن الأوكراني برفض اعتماد ممثلي أي من وسائط الإعلام الروسية وباتخاذ تدابير قمعية ضدهم.

وتشهد الوقائع المذكورة أعلاه، والقائمة يمكن بسهولة الاستطراد فيها – على أن أوكرانيا تنتهك التزامها الدولي ليس بحماية الصحفيين فحسب ولكن أيضا بدعم حرية التعبير. ونحث على سرعة اتخاذ تدابير لتصحيح الوضع ولمحاسبة

المسؤولين عن حرب المعلومات ونشر الدعاية. ويشمل هذا جميع المعلومات المتعلقة بالنزاع بلا استثناء في حالة عدم تماشيها مع الخط الرسمي.

وكانت المبادرة الأولى لوزارة سياسات الإعلام التي أنشئت في هذا العام في أوكرانيا هي إنشاء ما يُسمى بالقوات الإعلامية. وقد نشر الموقع الشبكي للوزارة نداء للتجنيد في هذه القوات التي تتمثل مهمتها في ضمان النشر الأمثل للمعلومات والتقييمات التي ترضى عنها سلطات كييف على شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي. وأحث الأعضاء على أن يحكموا بأنفسهم ما إذا كان الأمر يتعلق بالصحافة المستقلة، كما زعم ممثل أوكرانيا، أم أنه حرب معلومات منظمة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة إسرائيل.

السيدة شيلو (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لمن السخف حقا الاستماع إلى ممثل أحد أشد الأنظمة استبدادا وقمعا في العالم يلقي محاضرة على النظام الديمقراطي الحقيقي الوحيد في الشرق الأوسط حول حرية الصحافة وحماية الصحفيين. إنه أمر سخيف حقا. فبدلا من التصدي للمسألة العويصة قيد النظر – حماية الصحفيين – اختاروا توجيه اتهامات لا أساس لها ضد إسرائيل وتسييس هذه المناقشة.

وسيكون من الأجدى التركيز على أسباب وجذور قمع الصحفيين وتعذيبهم وقتلهم. ويعرف الجميع أن العديد من الأشخاص يعانون في ظل أنظمة قمعية مثل النظام الإيراني الذي ألغى حرية الكلام وحرية الصحافة، وهما من دعائم أي ديمقراطية على غرار الديمقراطية الإسرائيلية، كما يعلم أعضاء المجلس. وفي إيران، ألقي القبض على عشرات الصحفيين والمدونين. ووفقا لأحدث التقارير، فإن هناك ما لا يقل عن ٣٠ صحفيا معتقلين لمجرد قول الحقيقة عن النظام.

ومن السخف أن تواتي هذا النظام القمعي الجرأة على مهاجمة إسرائيل. وبدلا من ذلك، فلنستكشف السبل الكفيلة بإيجاد الأدوات والآليات اللازمة لوقف القمع المروع وضمان حرية الصحافة. ونعتقد أن هذه القاعة توفر المحفل المناسب لتحديد سبل ملموسة وعملية لتغيير ذلك الواقع المثير للقلق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد بيفوفاروف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): في ظل تسجيل أكثر من ٣٠٠ حالة وفاة واختفاء لصحفيين في روسيا منذ عام ١٩٩٣، وفي ظل عدم تقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة في معظم الحالات، لا يزال الاتحاد الروسي أحد أخطر الأماكن للصحفيين في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنطقة الأوروبية، وذلك بأعلى عدد من الصحفيين الذين تعرضوا للاعتداء بوحشية والقتل في السنوات الخمس عشرة الماضية.

ويتعرض الصحفيون القلائل ووسائط الإعلام القليلة في روسيا الذين يحاولون رفض تغطية الأحداث في شرق أوكرانيا للاعتداء والتحرش والتهديد. وعلاوة على ذلك، فإن السلطات الروسية تواصل فرض قيود تشريعية شديدة، تؤثر سلبا على تعددية وسائط الإعلام وتهدد حرية تدفق المعلومات على الرغم من التحذيرات العديدة لممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية وسائط الإعلام. وكان من بين ذلك إدخال تعديلات على القانون الجنائي الروسي تعزز سيطرة الحكومة على شبكة الإنترنت، وتعديلات على قانون الإعلانات تؤدي إلى تركز وسائط الإعلام على نحو لا مبرر له في أيدي عدد قليل من الاحتكارات، وتعديلات على قانون وسائط الإعلام، تقلص حصة الملكية الأجنبية في المنافذ الإعلامية إلى ٢٠ في المائة من أسهم أي منفذ إعلامي. وندعو مجلس الأمن إلى إيلاء الاهتمام الواجب لتلك المسائل التي تهدد حرية وسائط الإعلام في روسيا وخارجها.

لقد استمعنا في هذه القاعة، التي شهدت عقد أكثر من ٣٠ جلسة كُرست للحالة في شرق أوكرانيا، إلى الكثير من الدعاية المبتذلة ذات الطابع السوفياتي من ممثلي روسيا. وكان بعضها محض أكاذيب؛ بل إن بعضها كان مسليا. ولكنها، في

رأينا، كانت جميعا غير حقيقية وتمثل تعبيرا عن واقع مواز. وأود ببساطة أن أسأل زميلي الروسي عما إذا كان هو نفسه يصدق ما يقوله. وبالنسبة للعالم المتحضر بأسره، فإن مشاركة روسيا المباشرة في تأجيج وخلق الأزمة الأوكرانية يمثل حقيقة بل وحقيقة مثبتة وصرفة وواضحة.

وأنا لن أعلق على كل ما سمعناه من زميلنا الروسي لأننا نسمع الشيء نفسه في كل جلسة تتعلق بأوكرانيا. وقد تولد لدينا انطباع بأن الوفد الروسي يعتقد أنه كلما كرر أكاذيبه بشأن الأزمة في دونباس التي تسببت فيها روسيا، زادت فرصه لإقناع العالم بأن جميع الدبابات والأسلحة الروسية والمقاتلين الروس، فضلا عن مئات الجنود القتلى والمصابين الأسرى من الجيش الروسي، ليسوا سوى نوع من الخيال الذي تنتجه قناة روسيا - ٢٤ أو روسيا اليوم.

وفي هذه الحالة، أود أن أقول للممثل الروسي: ”لا تضيع وقتك وينبغي لك أن توجه طاقتك الهائلة والحيوية نحو حل العدد الضخم من المشاكل في بلدك. وعليك ببساطة أن تخرج من أرضي وأن تدعنا نحن وجميع أوروبا نعيش في سلام“.

رُفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٠.